الطبعة الثانية

تنمية وإعمار
Development and Reconstruction

مجلة علمية صادرة عن يمن انفورميشن سنتر

العدد الأول
يناير 2021

تنمية وإعمار

مجلة علمية

رئيس التحرير: د. أحلام عبد الباقي القباطي
مدير التحرير أ.د. فتحية محمد باحشوان
سكرتير التحرير: د. عبد القوي حزام الشميري

هيئة التحرير
م. عبد الوهاب محمد العاقل
د. طه فارع الصنوي
د. عبد القوي حزام الشميري
أ. د. فتحية محمد محفوظ
د. فتحية محمد الهمداني
د. جميلة محمد يعقوب
م. أحمد سعيد الوحش

التدقيق اللغوي : د. سيناء الصياد
الإخراج الفني: هاني عبدالله الناشري

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز يمن انفورميشن سنتر
ولايسمح بإعادة طبع المجلة أو أي جزء منها او نقلها دون إذن خطي مسبق من المركز

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502

الفهرس

المحتوى	الصفحة
قواعد النشر	7-1
الافتتاحية	9-8
البحث الأول : السلام والتنمية بين التحدي والإسهام من وجهة نظر المرأة اليمنية.	51-10
البحث الثاني: دور الكادر الأكاديمي في تفعيل التعايش المجتمعي.	92-52
البحث الثالث : دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي .	141-93

أهداف المجلة:

مجلة تنمية وإعمار هي مجلة بحثية تهتم بالبحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية المتعلقة بالتنمية والإعمار والتعايش المجتمعي والسلام، وتهدف إلى تحقيق مفهوم البحث العلمي الرصين بما يتلاءم مع التطور المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية، ويتمثل هذا المفهوم في تجسيد الشراكة والتعاون بين الجهدين الأكاديمي والمؤسسي في مختلف المجالات التنموية محلياً، ووصولا إلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال الآتي:

1. تكوين رصيد وثائقي (أبحاث، دارسات، أوراق عمل، تقارير تنموية) في العلوم التنموية الاجتماعية والتطبيقية.
2. بناء شراكة من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة مع الهيئات المحلية والدولية التي لها نفس الاهتمامات.
3. نشر التجارب ذات العلاقة لمواكبة التطورات العلمية والتخصصية في المجالات التنموية المختلفة والسلام.
4. تقديم دراسات تسهم بالارتقاء بوظائف المؤسسات والهيئات المعنية بمجالات التنمية الشاملة.
5. نشر الأبحاث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف المجالات والتخصصات التنموية باللغتين العربية والإنجليزية.
6. نشر ملخصات الأبحاث الجامعية في مجال الإعمار والتنمية والسلام التي تم مناقشتها وإجازتها، على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

شروط قبول المواضيع (بحث – دراسة - تقرير تنموي - ورقة علمية):

1. أن تتسم الدراسة بالإصالة في الطرح، مع الالتزام بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها في مجالات الدراسات وأبحاث العلوم الإنسانية والإدارية، وكذا العلوم الطبيعية (التنموية).
2. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.
3. ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
4. أن يسلم الباحث بحثه في نسخة إلكترونية بصيغة (WORD) عبر البريد الإلكتروني.
5. أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية – إن وجدت – معدة بطريقة جيدة وواضحة، وأن تشتمل على العناوين والبيانات الإيضاحية اللازمة، وألا تتجاوز أبعادها وأحجامها هوامش الصفحة.
6. ألا تزيد كلمات العنوان عن (20) كلمة.
7. ألا تزيد عدد كلمات الملخص باللغة العربية عن (200) كلمة، وعن (250) كلمة باللغة الإنجليزية.
8. أن يتراوح عدد الكلمات المفتاحية بين (2-5) كلمات.
9. في حال استخدام الباحث لبرمجيات أو أدوات قياس كالاختبارات والاستبانات أو غيرها من أدوات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من الأدوات التي استخدمها إذا لم ترد في متن البحث أو لم تُرفق مع ملاحقه، وأن يشير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح له باستخدامها.
10. ألا يتجاوز عدد صفحات البحث في صورته النهائية، بما فيه الملخص والمراجع والملاحق، أربعين صفحة حسب التنسيقات الآتية:

- المسافة بين السطور (1.5) سم.
- حجم الخط في اللغة العربية: (14)، نوع الخط: (Muna)، والعناوين بخط (MunaBLack).
- حجم الخط باللغة الانجليزية: (12)، نوع الخط: Times New Roman، والعناوين Times New Bold.

- هوامش الصفحة: (2.5) سم من جميع الجهات، وترقم الصفحة أسفلها في المنتصف.

11. أن يثبت البحث جميع المصادر والمراجع في قائمة المراجع؛ بحيث يتم سرد المراجع العربية والأجنبية -إن وجدت- وفق الطريقة الآتية:

- مثال لكيفية توثيق بحث منشور في دورية:

في قائمة المراجع: كوكز، فيصل صدام (2019): السلم والتعايش المجتمعي ودوره في التنمية الشاملة وتجاوز الأزمات العدد (7)، ص 65 – 90.

في المتن: (كوكز: 2019)

- مثال لكيفية توثيق كتاب:

أبو النصر، مدحت (2017): التنمية المستدامة (مفهوم-أبعادها -مؤشرات)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

12. يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطرائق التوثيق المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والطبيعية، ويتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير وسنة النشر، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش، أي باتباع نظام (APA)، مع مراعاة أن يكون ترتيب قائمة المصادر والمراجع من الأحدث إلى الأقدم، تليها جميع الروابط الإلكترونية للمواقع في آخر القائمة.

شروط النشر في مجلة تنمية وإعمار:

1. أن تكون المواضيع متوافقة مع أهداف مركز يمن انفورميشن وذات العلاقة ضمن سياق (مجالات التنمية- التعايش المجتمعي والسلام- مجالات الإعمار)
2. أن تكون المواضيع ملتزمة بالمعيار الأساسي وهو موضوعية الطرح العلمي، وحيادية الباحث في التناول.
3. أن يلتزم الباحث بما ورد في فقرة (شروط قبول الموضوع للنشر: ص3)، وفي فقرة (أنواع الأبحاث والدراسات ص:4).
4. يرفق مع البحث موافقة خطية يقدمها الباحث أو الباحثون بنقل حقوق الطبع والنشر إلى مركز يمن انفورميشن سنتر ولا يحق للباحث نشرها في أي مكان آخر.
5. يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن محتوى الموضوع، وتُخلي المجلة مسؤوليّتها عن أي حقوق محمّلة بالمحتوى قد تعرّض الباحث للمساءلة القانونية.

ملاحظة: في حالة استيفاء البحث أو الدراسة لشروط النشر في المجلة يتم النشر مجانياً، وهناك جائزة مادية لأفضل بحث أو دراسة، بالإضافة إلى ميدالية التميز في المؤتمر السنوي للمركز.

الأبحاث والمواضيع وفق الطرق الآتية:

أولاً: الأبحاث الميدانية:

- يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.
- ينبغي أن تحتوي الأبحاث الميدانية على مقدمة يوضح الباحث فيها طبيعة البحث ومسوغات القيام به، مشيراً إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التنموي والسلام، وأن يوضح باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فرضياتها التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة، ثم يعرض الباحث حدود البحث الذي تم تعميم نتائج الدراسة في إطاره، ثم يذكر التعريفات الدلالية (المفهومات

والمصطلحات الواردة في البحث)، ومن ثَمَّ يستعرض أهم الدراسات المرتبطة بالموضوع وأحدثها ويحللها ويناقشها موضحاً تعليقه عليها. يلي ذلك عرض لإجراءات البحث والمنهجية المتبعة ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث وعينته ونوع الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحديد مدى صدقها وثباتها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات خاتماً البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها

ثانياً: الأبحاث النظرية والتفسيرية:

- يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.
- يعرض الباحث مقدمة البحث يوضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة، مع تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة، يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات لتؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث الوصول إليها، على أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات لحل المشكلة أو إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. وأخيراً يرفق الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ثالثا: الأوراق العلمية والتقارير التنموية:

الورقة العلمية:

لا بد من تقديم ملخص موجز يوضح الباحث فيه الهدف من الورقة العلمية، والنتائج، وأهم المصطلحات (الكلمات المفتاحية)، ثم يتم عرض مقدمة تبين المشكلة التي ترتبط بالجانب التنموي ودورها في وضع المعالجات للموضوع قيد البحث وأهميتها، يلي ذلك عرض لمفردات الورقة بصورة متتابعة ومترابطة ومناقشتها وتحليلها بطريقة علمية ومنطقية وذلك لتوضيح الهدف العام الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، وبإمكان الباحث الاستعانة بوسائل متنوعة كالصور الفوتوغرافية أو الخرائط أو الأشكال البيانية لإثراء الموضوع وتوضيحه بطريقة أفضل، بعد ذلك يورد الباحث نتائج الورقة العلمية، ومن ثم يتم مناقشتها وتحليلها وتوضيح العلاقة بين ما توصلت إليه الورقة وبين النظريات الخاصة بالموضوع قيد البحث، ثم يختم الباحث الورقة بخاتمة يذكر فيها ما توصل إليه من نتائج بطريقة ملخصة وواضحة،

ويرفقها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

التقرير التنموي:

يتم عرض ملخص تنفيذي يوضح الباحث فيه الهدف من التقرير والنتائج التي توصل إليها بإيجاز، على أن يتضمن التقرير مقدمة توضح أهمية الموضوع، ثم يتم عرض مفردات التقرير بطريقة منطقية وواضحة، ويُختتم بتوضيح شامل للنتائج وما الذي يمكن أن يضيفه للمجال المدروس، ثم خاتمة موجزة مع إرفاق قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها.

الافتتاحيـــــة

نائب شؤون الدراسات والبرامج
د. أحلام القباطي

مجلة تنمية وإعمار هي أحد إصدارات يمن انفورميشن سنتر -أحد مشاريع ألترنتف تراكس كنسولتنج للاستشارات الاقتصادية والتنموية.

تسعى المجلة إلى تحقيق هدف استراتيجي يرمي إلى الإسهام في إعادة الإعمار البشري والمادي والنهوض بجميع مجالات التنمية، كما تسلط الضوء على إحياء التعايش المجتمعي للإسهام في آلية بناء النسيج المجتمعي بوصفها خطوة أساسية في سبيل بناء جسور التلاحم الشعبي وتقبل الآخر.

وتتمحور مواضيع المجلة حول المجال التنموي والإعماري تماشياً مع متطلبات المرحلة الصعبة التي تمر بها اليمن وما يكتنفها من تحديات وعقبات في جميع المجالات التنموية بهدف الإسهام في معالجة الآثار الوخيمة التي نجمت عن الصراعات المستمرة منذ خمس سنوات، سواء على المستوى البشري أو على المستوى المادي.

وانطلاقاً من إيمان كادر ألترنتف تراكس بأن الخلافات والأزمات مهما اشتدت وطأتها فلا بد لها في نهاية المطاف أن تنتهي، وأن يعود الجميع إلى طاولة الحوار لإيجاد حلول تناسب الجميع وتخدم مصالح المجتمع بدرجة أساسية، وفي هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن يجب على جميع اليمنيين توجيه جهودهم لتوحيد الصف الوطني للنهوض المجتمعي، والمرأة اليمنية ليست استثناء فهي شريك أساسي في هذه العملية ؛ لذا لابد من إتاحة الفرصة الفعلية لها لتتمكن من الإسهام في التخفيف من حدة الخلافات وصولاً إلى السلام ومن ثم التنمية الشاملة نظراً لدورها المحوري في صناعة السلام والتنمية وبناء النسيج المجتمعي والمؤسسي.

ركز البحث الأول للمجلة على موضوع السلام والتنمية بين التحدي والمساهمة من وجهة نظر المرأة اليمنية للعمل على النهوض التنموي، في حين تناول البحث الآخر أهمية دور الكادر الأكاديمي في تفعيل التعايش المجتمعي وإرساء دعائم

التنمية الشاملة والمستدامة، بينما ركز البحث الثالث على دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء التعايش والسلام المجتمعي انطلاقا من أهمية الدور الإيجابي الذي يرجى من وسائل الإعلام القيام به لتوحيد الصف الوطني.

نتمنى من القراء والمهتمين بمجال التعايش والتنمية والإعلام قراءة ممتعة، ونرحب بملاحظاتهم ومقترحاتهم.

ترسل جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى العنوان الآتي:
يمن انفورميشن سنتر

مجلة تنمية وإعمار

البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org

السلام والتنمية
بين التحدي والإسهام
من وجهة نظر المرأة اليمنية

بحث وصفي

د. أحلام عبد الباقي القباطي

أ. أحلام على عبده

يمن انفورميشن سنتر

2021م/ 1442هـ

السلام والتنمية بين التحدي والإسهام من وجهة نظر المرأة اليمنية

الملخص: على المستوى العالمي والمحلي هناك توافق حول أهمية دور المرأة في بناء عملية السلام وفي النهوض بالتنمية المجتمعية، و تعقد العديد من الورش والندوات حول أهمية دور المرأة في بناء السلام والنهوض بمجالات التنمية الشاملة على مستوى المؤسسات والهيئات كافة إلَّا أنَّ ما يناط بالمرأة من أدوار لا تخرج عن النطاق التقليدي، فهناك فجوة ملحوظة بين قدرات المرأة اليمنية وكفاءتها في أداء مهامها و ما يؤكل إليها من مهام؛ لذا ووفقا لمنهجية البحث الوصفي تناول البحث ثلاثة محاور أساسية ، المحور الأول: تعرفنا فيه على التحديات والعوائق التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في مجال التعايش المجتمعي وبناء السلام من وجهة نظر المرأة اليمنية نفسها ، لُخصت هذه العوائق في سبع مجالات: المجال الاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والسياسي والقانوني، والأسري، والذاتي بالإضافة إلى الإعلامي والمجال المهارى وقد عبَّرت أفراد العينية عن أبرز التحديات بالفقرات الآتية : نظرة المجتمع الذكوري تحد من مشاركة المرأة – تدهور الوضع المعيشي – رفض الرجال صانعي القرار مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات – فقدان رب الأسرة فأصبحت المرأة هي العائل . وتناول المحور الثاني: استخلاص آليات الحلول، والعمل على تفعيل دور المرأة كشريك أساس للرجل في النهوض بالسلام للوصول إلى التنمية الشاملة. و كانت من أهم الحلول التي طرحت هي ضرورة إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية لصناعة القرار بالإضافة إلى دعم المرأة للمشاركة في الأعمال والنشاطات السياسية كشريك فعلي للرجل و تطرقت الحلول أيضًا إلى أهمية تفعيل دور الجانب التشريعي والقانوني لدعم المرأة . في حين ركز المحور الثالث: على العلاقة بين التنمية والسلام ووفقا لذلك اقتُرح إنموذج بنائي لتفعيل السلام والنهوض بالتنمية الشاملة (هرم متطلبات التنمية الشاملة).

مصطلحات البحث: دور المرأة – التعايش المجتمعي – السلام –التحدي– الإسهام –التنمية الشاملة.

المقدمة:

تمر اليمن بظروف استثنائية أسهمت في تدهور مرافق البنية التحية للمجتمع حيث أصبحت أغلبها غير قادرة على تقديم خدمات للمواطنين فتردت الحالة الاقتصادية والمعيشية للشعب وانتشرت مظاهر المجاعة والفقر على نطاق واسع في المناطق كافة سواء الشمالية أم الجنوبية. بذا أصبح السلام ضرورة ملحة لابد من تلبيتها، وعليه ظهرت مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال التنمية ونشر ثقافة السلام والاهتمام بقضايا المرأة، من منطلق أن الاهتمام بدور المرأة هو أساس تطوير المجتمع وتقدمه؛ لأهمية دورها الفعال في تنشئة الأجيال، بجانب دورها في مختلف الهيئات والمؤسسات كعنصر أساس في عملية بناء السلام المجتمعي والنهوض بالتنمية.

تعد المشاركة السياسية للمرأة من أهم العناصر الأساسية لقياس مستوى ممارسة الديموقراطية في أي بلد، وكذا تعدّ مؤشرًا على تعزيز مشاركة المواطن، ومعيارًا على إعادة توزيع علاقات التكامل في الأدوار بين الجنسين، وتحسين آليات الممارسة الديمقراطية. ويعد قرار صناعة السلام من المجالات التي لابد للمرأة من أن تقدم دورًا أساسًا فيه حيث إنّ نسبة النساء تزيد عن الـ 50 % من عدد السكان، الأمر الذي يجعل من حقها المشاركة في عملية السلام لفتح المفاوضات بين جميع الأطراف وضمان العدالة في حق المواطنة للجميع دون أي استثناءات. فتمكين النساء في المجتمعات غير المستقرة أصبح ضرورة؛ لأن المرأة جزء من الحل في مختلف المشكلات التي تعيشها الدول والمجتمعات. فدعم النساء للمشاركة الفاعلة في عملية إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتقريب وجهات النظر بين مختلف الجهات ذات القرار السياسي سيسهم إسهامًا إيجابيًا في تنفيذ عملية السلام.

مشكلة البحث:

في ظل الأوضاع المتردية التي تمر بها اليمن زادت حدة إحدى الظواهر السلبية وهي تهميش دور المرأة بالذات في المجال السياسي، وتحجيم دورها وأثر ذلك في تعطيل عملية السلام، فمع مشاركة المرأة اليمنية فعليًا في مؤتمر الحوار الوطني إلا أنه من المؤسف أنَّ مشاركتها كانت صورية أكثر منها فعلية. فقد كانت الأحزاب المشاركة في اتخاذ القرار هي صانعة القرار وفقا لأجنداتها الحزبية، كما كان دور المرأة في الحوار موجهًا إلى حدٍّ كبير في هذا السياق: عدم الاستقرار، وانتشار مظاهر العنف المتعددة ، منها العنف الموجه ضد المرأة كالتهميش والإقصاء، (اللجنة الوطنية للمرأة ;مكتب

الامم المتحدة 2016) ، بالإضافة إلى أشكال عنف أخرى في مواقع عملها من قبل الفئات المتصارعة على نطاق واسع من محافظات الجمهورية اليمنية؛ ولذلك كان لابد من أن يسلَّط الضوء على هذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية مدمرة على النساء وعلى تكوين النسيج الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك مواثيقَ واتفاقيات دولية تنص على ضرر هذه الظواهر وطالبت بضرورة القضاء عليها ومن هذه الاتفاقيات ما ذكر في قرار مجلس الأمن رقم (1325) والذي صدر في أكتوبر عام 2000م و نص على القضاء التام والكلي على كل أشكال العنف ضد المرأة، (عبادة ; واخرون : 2008) وقد أكّدت هذه الاتفاقية أهمية إشراك المرأة في القطاعات كافة ومنها القطاع السياسي في المؤسسات سواء الحكومية أم المدنية . ومازال مثل هذا القرار مغيبًا تمامًا في الجانب الواقعي الذي تعيشه المرأة في مناطق الصراعات والحروب ومنها اليمن.

وتكمن أهمية مشكلة البحث الراهن من منطلق أنَّ كلًّا يتحدث عن أهمية دور المرأة في بناء عملية السلام وفي النهوض بمجالات التنمية المجتمعية، على مستوى المؤسسات والهيئات ذات العلاقة، إلا أن ما يناط بالمرأة من أدوار لا تخرج عن النطاق التقليدي، فهناك فجوة ملحوظة بين قدرات المرأة اليمنية وكفاءتها في أداء مهامها و ما يناط بها من مهمات ، مما أضعف دورها بوجه عام، فكان لابد من أن نسلّط الضوء على أهم العوائق والتحديات التي تعيق المرأة عن الإسهام في عملية بناء السلام المجتمعي والنهوض بالتنمية وإيجاد الحلول المناسبة التي يمكنها أن تعزّز قدرات المرأة وتمكنها من ممارسة أدوارها بفاعلية، ولكي تستطيع أن تسهم إسهامًا مباشرًا في قضية السلام ومن ثَمَّ النهوض بعملية التنمية بمختلف مجالاتها وهذا ما ركز عليه البحث الحالي.

أهمية الدراسة:

إنَّ وتيرة التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية تثير تساؤلًا فمع أنَّ مجموعة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة، وإقامة العديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدت حول هذه القضية، فما أُحرز على أرض الواقع من تقدم في مشاركة المرأة في المجال السياسي وصناعة السلَام يعد محدودًا للغاية. ومع أهمية دور المرأة في مختلف الجوانب التنموية، إلا أنَّ دورها ما زال دون الطموح المرغوب؛ لأنها تواجه أشكالًا متعددة من التهميش الذي يعيق انخراطها في ميادين التنمية المجتمعية الشاملة، وعمومًا تكمن أهمية الدراسة الحالية في محاولة البحث عن سبل تمكين إشراك المرأة اليمَنية في عملية صنع السلام وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة وتمنعها من الانخراط في ذلك.

فما وصلت إليه اليمن من أوضاع متردية في جوانب الحياة كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية للمجتمع اليمني في المجالات التنموية كافة، حيث ظهرت مجاعة ومات بعض المدنيين من الجوع، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت البنية التحتية. والجدير بالذكر أنَّ مختلف الفئات اليمنية تريد العودة للحوار والسلام إذا ما ترك لها الخيار، إلا أن وتيرة الصراع المدارة تزداد حدتها، وفي ظل هذا الوضع المعقد ولتلافي هذه المضار الجسيمة فإن إحياء عملية السلام لليمن أصبحت ضرورة ملحة. وفي ذات السياق فإن حصر عملية السلام على الرجل وحده أصبح غير مجد لأن الأطراف المتصارعة والتي تدار داخليا وخارجيا مسيطر عليها الرجال من مختلف الانتماءات السياسية والحزبية، ومن هنا ظهرت أهمية إشراك المرأة في عملية تحقيق السلام بوجه عاجل، حيث إن أغلبية النساء هن صانعات سلام وبُناة تنمية بطبيعتهن، لأنهن يمتلكن عاطفة "الأمومة" التي تفيض بقِيَم العطاء والسلام والتسامح، ومن ناحية أخرى فإن النساء هن الأكثر تضرّرًا من أثر ونتائج الصرعات و الحروب ، كما أنه يقع عليهنّ العبء الأكبر في حماية الأطفال في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة، وهذا يجعلهنّ أكثر رغبة في إحياء عملية السلام وتحقيقها.

وقد ذكرت بعض الدراسات والأبحاث أنَّ المجتمعات تميل أكثر إلى السلام بازدياد نسبة تمثيل النساء القياديات في مواقع صنع القرار (علوي: 2016م) وهذا ما سيُسلَّط الضوء عليه تفصيليًا في الجانب النظري والتطبيق في أثناء تنفيذ هذه الدراسة التي من نتائجها المتوقعة تحديد أهم الصعوبات والعوائق التي تقف حائلًا أمام المرأة اليمنية وتحد من قدرتها على تفعيل عملية السلام مما سيوفر لنا معلومات كافية من خلالها ممكن أن تُقدَّم مقترحات وحلول لتذليل هذه الصعوبات والتحديات.

فمن البَدَهي أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية الشاملة إذا لم يكن للمرأة دورٌ في المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والقرارات التي تخص المجتمع عمومًا مثل قرار السلام، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، ولم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار؛ لذا كان لابد من التطرق لكيفية تمكين المرأة والذي بات التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية.

وبذا يمكن تلخيص الأسئلة البحثية التي سيقوم البحث الحالي بالإجابة عنها على النحو الآتي:

- كيف أثر الصراع في المرأة اليمنية؟

- ماهي العوائق والصعوبات التي أدَّت إلى إحجام المرأة اليمنية عن المشاركة في تفعيل عملية السلام والنهوض بمجالات التنمية؟

- ماهي الحلول التي ممكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة في عملية التعايش المجتمعي والنهوض بالتنمية؟

- كيف يمكن أن تنهض عملية التنمية الشاملة في اليمن؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في جمع وتحليل البيانات وتفسيرها حول الكيفية التي تمكن المرأة اليمنية من الإسهام في بناء التعايش المجتمعي للوصول إلى عملية السلام والنهوض بالتنمية الشاملة انطلاقًا من الأهداف الآتية:

1- تحديد الصعوبات والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة اليمنية مشاركة فعليَّة في عملية السلام والنهوض بالتنمية.

2- تحديد الأساليب والحلول التي يمكن عن طريقها تمكين المرأة اليمنية من المشاركة في عملية بناء السلام والنهوض بالتنمية الشاملة.

3- دراسة العلاقة بين السلام والتنمية لتقديم مقترح بنائي لنموذج آليَّة تمكين المرأة من بناء النسيج المجتمعي للوصول إلى مرحلة السلام والنهوض بالتنمية الشاملة وفقا لنتائج البحث الحالي.

المصطلحات المحورية للبحث

دور المرأة: عبارة عن منظومة الأدوار التي تؤديها المرأة في مختلف المجالات للإسهام في التعايش المجتمعي الذي يفضي إلى السلام ومنه يتحقق النهوض بالتنمية الشاملة

التعايش المجتمعي: هو العيش المشترك بإدارة التنوع البيئي والقيمي بوجه سليم، أي القبول بالاختلاف والاعتراف بالأخرين وأن تكون العلاقة المجتمعية بين أفراد المجتمع إيجابية قائمة على المساواة أمام القانون للوصول إلى مرحلة السلام والوئام.

السلام: مرحلة مهمة تسبق النهوض التنموي يجري فيها تقبل الاختلاف وتقليص فجوة الخلافات للعمل على الاستقرار والأمان المجتمعي بإيقاف الصراع تمامًا.

التحدي: الصعوبات والعوائق التي تحد من دور المرأة.

الإسهام: دور المرأة الفعلي في بناء السلام والنهوض بالتنمية الشاملة.

التنمية الشاملة: سيتناول البحث الحالي التنمية الشاملة من منطلق اكتشاف مواقع الضعف في المجالات التنموية كافة، والعمل على علاجها بطرق منهجية، مع الأخذ في الحسبان تسخير موارد البلد الطبيعية ورأس المال البشري للنهوض والبناء المتكامل بما يخدم مصالح الأجيال الحالية، ولا يضر بمصالح الأجيال القادمة.

حدود البحث:

1- الحدود الزمانية: - يركز البحث على دور المرأة في بناء التعايش المجتمعي والسلام للنهوض بالتنمية من وجهة نظر سيدات يمنيات رائدات في مجال السلام والتنمية لعام 2020م.

2- الحدود المكانية: - اقتصرت الدراسة على صنعاء، وعدن، وإب.

3- الحدود البشرية: سيدات يمنيات عاملات في مجال التنمية والسلام من محافظة صنعاء، وإب، وعدن.

الإطار النظري والدراسات السابقة

مشاركة المرأة في صنع القرار من الموضوعات التي تستحوذ على اهتمام الناشطين في مجال حقوق الإنسان والديموقراطية والمواطنة خاصة في الوطن العربي الذي يشهد حراكًا سياسيًا واحترابًا داخليًا في بعض أقطاره وتدخلات خارجية، مما يستدعي تكثيف كل الجهود البشرية لإرساء الاستقرار فيه، بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية التي ما زالت تتخبط في الصراعات وعاجزة عن إحلال التعايش المجتمعي وبناء السلام. حيث إن المرأة تعد بطبيعتها داعية أساسية للأمن والأمان. علما أن تلك المرأة نفسها هي التي دفعت غاليا ثمن الصراعات السياسية على حساب كرامتها وتفتت عائلتها وفقدانها لإمكانية التأثير الفاعل في مجريات الأحداث التي تسهم في تهميشها بل وصل الحال إلى تدهور دورها تدهورًا ملحوظًا في ظل التطرف الفكري.

من نتائج المؤتمر الذي عقد في بيروت عن كيفية تعزيز دور النساء في بناء السلام و حل النزعات الذي شارك فيه نخبة من النساء العربيات (برلمانيات وعضوات مجالس استشارية وقيادات حزبية وناشطات مجتمع مدني وأكاديميات)، من مختلف المرجعيات الفكرية والاجتماعية، مثّلن عددًا من دول المنطقة (اليمن، والعراق ، وسوريا ، وليبيا، وفلسطين، ولبنان ، والأردن، ومصر، وتونس، والمغرب، فضلاً عن إقليم كردستان العراق) ، وخلص المؤتمر إلى مجموعة من النتائج التي سلطت الضوء على أهم التحديات التي تواجه النساء في دول المنطقة منها: التحدي القديم – الجديد، القائم على فكرة المجتمعات العربية الذكورية –والموروث الثقافي الذي ما زال يلقي ظلاله على كاهل المرأة. (مؤتمر تعزيز دور النساء في بناء السلام وحل النزاعات: 2016)

والجدير بالذكر أن اليمن، وسوريا، والعراق، والسودان، ومصر تعاني من نكبات وحروب وأزمات، فالمرأة العربية هي الأكثر تضررًا في الدول العربية التي تعاني من النزاع والصراع، فبحسب الإحصائية للعام 2013م بلغ عدد النساء النازحات من أربع محافظات يمنية هي صعدة، وأبين، وحجة والبيضاء 284 ألفًا و551 نازحة إلى مارس، توزعن على 14 محافظة بنسبة 49 % من إجمالي النازحين من تلك المحافظات جراء أعمال العنف والقتال في البلاد (خطة الاستجابة الإنسانية: 2016). وكان ذلك قبل اشتداد وتيرة الصراع ففي تعز مثلا التي أصبحت مدينة منكوبة ونـزوح النساء عنها إلى بقية المحافظات أصبح ظاهرة وكذا محافظة الحديدة.

إضافة إلى ذلك, تبنَّت منظمة الأمم المتحدة لقضايا المرأة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة والذي نفذ في المكسيك عام 1975م والثاني في كوبنهاجن 1980م، والثالث في نيروبي 1985م، وفي بكين 1995م؛ ومثلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) الشرعية الدولية لحقوق المرأة، إذ إنها تفصل القول فيما يعدُّ تمييزًا ضد المرأة، والإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على ذلك التمييز، وما يعدُّ انتهاكاً لحقوقها؛ إذا ما حرمت من التمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، ومع تزايد هذا الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية؛ تعاضدت جهود مؤسسات إقليمية، حكومية وغير حكومية، مع منظمة الأمم المتحدة لتسلط الضوء على المشكلات المعقدة والمتشابكة التي تواجهها المرأة في مجتمعها، ويعدُّ قرار الأمم المتحدة رقم (1325) الصادر عن مجلس الأمن عام 2000م من أهم الالتزامات التي صدرت عن المجتمع الدولي بالنسبة لمشاركة المرأة في صنع القرارات في عمليات السلام (أنسيل دريان، وآخرون 2017).

من الجدير بالذكر أن هناك علاقة وثيقة بين المرأة والسلام والتنمية، ولنستعرض بإيجاز ما حدث في بدايات القرن الحادي والعشرين من إصدار لمجموعة من القرارات الأساسية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي كان على رأسها القرار رقم 1325 الصادر في عام 2000م يتلوه القراران رقم 1820و 1888 في عام 2008م والقرار رقم 1889 في عام 2009م التي تناولت وضع المرأة وحقوقها وكذلك ضرورة وضع استراتيجية دولية محلية تسهم في حماية المرأة من الآثار الناجمة عن النزاعات والصراعات. وإذا ما بحثنا في مستوى ما توصلت إليه اليمن في تنفيذ هذه المعايير اعتبارًا من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 في عام، 2000م وبعد الاضطرابات الأمنية التي مرت بها اليمن، فضلا عن الجهود الرامية إلى بناء السلام التي شاركت المرأة اليمنية فيها، فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على موقف المرأة اليمنية من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنموية لمعرفة أهم العوائق التي أدت الى إحجام المرأة اليمنية عن المشاركة الفعلية في هذه الجوانب.

كما أن قرار مجلس الأمن 1325 في وثيقته متضمن 18 نقطة سلط الضوء على أربعة محاور كلها تدعو إلى أهمية مشاركة النساء في مجالات صنع القرار كافة وفي عمليات السلام وكذا شمل التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام وحماية حقوق الفتيات والنساء وتعميم منظور النوع الاجتماعي في أنظمة الإبلاغ والتنفيذ في الأمم المتحدة ويحث قرار مجلس الأمن 1325، في طيات تلك المواضيع على تحرك وكالات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والأمين العام والحكومات وكل الأطراف المشتركة في النزاعات. ومن المؤسف مجابهة الحقيقية والقول إن قرار مجلس الأمن 1325 لن يكون أداة سحرية تضمن الحماية لكل الفتيات والنساء في مرحلة النزاعات وما بعدها، ذلك لأن الأعراف الدولية وتنفيذها تعدُّ محدودة بطبيعتها من حيث الأثر الجغرافي في ظل عدم توفر آليات مراقبة محلية، بحيث من الصعب قياس آثار أدوات السياسات الدولية مثل قرار 1325 وغيره من القرارات التي تصب في مصلحة النساء والأطفال والفئات المستضعفة الذين يعيشون في نطاق النزاعات المسلحة وما بعدها من الفترات الناتجة عن الصراع. (المتوكل: 2011-2016)

إن قرار 1325 الذي أصدره مجلس الأمن في جلسته التي عقدت في أكتوبر 2000، يؤكد الدور المهم للمرأة في منع الصرعات وحلها وفي عملية بناء السلام والذي أكد أهمية إسهام المرأة بوجه متكافئ مع الرجل ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن. وحين أكد القرار على ضرورة زيادة دور

المرأة في صنع القرار المتعلق بمنع الصرعات وحلها، فإنه شدد على الحاجة إلى التطبيق الكامل للقانون الإنساني والدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة في أثناء الصراعات وبعدها .ويشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف مراعاة برامج إزالة الألغام والتوعية بخطرها ويشدد على الحاجة الملحة إلى تعميم المنظور النسائي في جميع عمليات الحفظ وإذ يسلم بأنه من الممكن أن يؤدي فهم آثار الصراع المسلح على المرأة وتوفير ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتهما ومشاركتهما الكاملة في عملية إحلال السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، وننبه بالحاجة إلى توحيد البيانات عن آثار الصراع المسلح على المرأة في مختلف البيانات.

وبذا أصبح هناك ضرورة ملحة لدعم أنواع البحوث النوعية والكمية كافة التي توفر المؤشرات القابلة للقياس، وحتى تسهم في تقليل الفجوات ما بين السياسات الدولية والإقليمية والواقع الفعلي الذي تعيشه الفتاة والمرأة في مختلف الدول التي تعيش حالة من عدم الاستقرار ومنها اليمن. في هذا السياق من الجدير بالذكر أنه منذ عام 1990 م ازداد عدد منظمات المجتمع المدني في اليمن بوجه ملحوظ ومنها منظمة اتحاد نساء اليمن التي قادت حركة الدفاع عن حقوق المرأة ، ومعظم هذه الجهود كانت مدعومة من الوكالات الإنمائية الدولية والجهات المانحة الخاصة مما يؤثر على توجهات المجتمع المدني وقدرته ، ونتيجة لذلك تراجعت أنشطته تراجعًا كبيرًا بعد نشوب الصراع ، ومع ذلك بادر تحالف قيادات نسائية ونشاطين في مجال النهوض بالمرأة إلى وضع ميثاق من أجل السلام يهدف إلى ممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة للتوقف عن استهداف النساء والفتيات والدخول في محادثات السلام وكفالة تمثيل المرأة فيها وعمل خطة وطنية متعلقة بالمرأة والسلام. وقد نوقشت هذه النقطة في مؤتمر الحوار الوطني لليمن، حيث اختتم المؤتمر في أحد مقترحاته خطة عمل متعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشمل تخصيص كوتا للنساء وبنسبة 30 % من الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومشاركة المرأة في الأمن والجيش والوكالات الاستخباراتية ومراعاة النوع الاجتماعي عند وضع الميزانية العامة للدولة، بهدف تنفيذ مقترحات المؤتمر وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأمن والسلام وقد دعم ذلك نضال المرأة في إحلال السلام وتقديم العون للنساء الناشطات لضمان وصول أصواتهن ومحاولاتهن حلّ النزاعات الحالية. (خطة الاستجابة الانسانية: 2016)

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع دور المرأة في التعايش المجتمعي والسلام والتنمية، بعضها ركز على دراسة العوائق التي تعيق المرأة عن تقديم دور إيجابي، وبعضها الآخر ركز على العوامل المؤثرة وفيما يلي بعض هذه الدراسات التي لها علاقة بمتغيرات البحث الحالي:

دراسة هاني 2017م بعنوان "المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة" أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التغيرات الهائلة التي حدثت في المجتمع العراقي لم تغير نظرة المجتمع للمرأة إلا قليلا، فمع فاعلية دور المرأة في مختلف الأصعدة وإسهامها في عملية التنمية، إلا أن العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تؤدي دورًا فاعلًا في تشكيل النظرة الذكورية حيال المرأة، وتحد من مشاركتها في مجالات التنمية.

دراسة الرواشدة و العرب 2016م بعنوان "المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية" فقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها عوائق اجتماعية، وقانونية وسياسية ، واقتصادية وإعلامية ،حيث تجلت العوامل الاجتماعية في قلة وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة وتشجيعها للقيام بدورها السياسي بحيث وضحت أن العادات والتقاليد تقف عائقًا قويًا أمامها ، بينما العوائق القانونية والسياسية تتمثل في عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتطور الديمقراطي كما أن بعض التشريعات غير مفعلة في تعاملها مع قضايا المرأة، بالإضافة إلى أن العوائق الاقتصادية تتمثل في تبعية المرأة اقتصاديًا للرجل وضعف قدرتها المالية مما أضعف فرصتها في الوصول إلى المناصب الإدارية، أما العوائق الإعلامية تتمثل في أن الإعلام يعالج قضايا المرأة سطحيًا ، كما أنه لا يعمل على تغيير النظرة التقليدية للمرأة، وتقديم برامج توعوية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

دراسة العيلة 2007م بعنوان "واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة" حيث تناولت هذه الدراسة استقلال المرأة السياسي من منطلق أنه سيسهم في تحررها من القيود الاجتماعية الموروثة، ووضحت أن دور المرأة لن يكون فاعلا دون أن يكون لها دورٌ في الحياة السياسية، مما يستدعي إزاحة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تحول دون مشاركتها بفاعلية وكذلك إزالة القيود التي تكون من صنع المرأة وتعيق مشاركتها السياسية والعامة.

دراسة مسعد 2000م تناولت هذه الدراسة المشاركة السياسية للمرأة في الوثائق العربية والوثائق الدولية كما ركزت على مميزات المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي وتطرقت للكوتا النسائية في الواقع السياسي العربي ثم تناولت نماذج إقليمية لمشاركة المرأة العربية حيث اهتمت في هذا الجزء بالتعامل مع مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة في عدد من البلدان العربية مثل سوريا، واليمن، وفلسطين، والسودان، والاردن والمغرب والجزائر وتونس ومصر والخليج العربي.

الجاسم 1999م بعنوان دور المرأة العربية في الحياة السياسية فقد ركزت على دراسة حالة المرأة العربية لما بعد ثورة 1968م وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى مدى إسهام المرأة العربية في حركة التحرير العربي من أجل الاستقلال والحرية منذ بداية القرن العشرين ومع تنامي حركة الوعي ورفض الاستعمار والتخلف، جاءت مطالبتها بالحقوق السياسية الوطنية قبل الاجتماعية عبر المشاركة في الحركات السياسية التي طرحت مطالب وطنية ضد الاستعمار، وكذلك فإن التجمعات النسائية أعطت الأولوية للعمل السياسي.

منهجية الدراسة إجراءاتها

يقصد بالمناهج: الطرق العلمية المقننة التي يتبعها الباحث لترتيب الأفكار ترتيبًا علميًا دقيقًا، بحيث تؤدي إلى كشف أو فهم حقيقة ما. ولدراسة موضوع البحث الحالي اتّبعتُ معايير المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا وتوضيح خصائصها، واعتمادها على توفير البيانات من مصادر مختلفة (شملت المقابلة والاستبيان المفتوح)

مجتمع البحث

سيدات يمنيات من كوادر منظمات المجتمع المدني، والقياديات والناشطات في مجال التنمية والسلام في محافظات صنعاء وأب وعدن.

عينة البحث

اُختيرت مجموعة من الناشطات في مجال السلام والتنمية (21) سيدة بالطريقة العشوائية من محافظة صنعاء كمدينة تمثل المناطق الشمالية، وعدن تمثل المناطق الجنوبية وإب تمثل المناطق الوسطى.

أداة البحث: المقابلة والاستبانة المفتوحة

عند تصميم دليل المقابلة، وضِعَت أسئلة تحاكي الواقع المعاش للمرأة اليمنية وبما يفسح المجال للوصول إلى نتائج واقعية حول الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة اليمنية وتحد من مشاركتها في بناء السلام، بالإضافة إلى مقترحات الحلول الممكنة التي ستسهم في إمكانية تفعيل دور المرأة في عملية السلام والنهوض بالتنمية الشاملة من وجهة نظر العينة بحيث أعطي للجميع الفرصة للتعبير عن تصوراتهم و آرائهم من خلال خبرتهن في مجال التعايش المجتمعي والسلام للنهوض بالتنمية الشاملة وعرضت الأداة على لجنة من المحكمين (خمسة من البروفسورات المختصين، في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية) وعدلت في ضوء اقتراحات اللجنة. وقد اشتمل دليل المقابلة على ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: تحديد العوائق والتحديات التي تواجه المرأة اليمنية في مجال السلام والتنمية واشتملت على خمسة أسئلة

المحور الثاني: تحديد الحلول والمقترحات التي ستسهم في تمكين المرأة من الإسهام في عملية السلام والتنمية واشتملت على خمسة أسئلة.

المحور الثالث: دراسة العلاقة بين السلام والتنمية وقد اشتملت على سؤالين. (انظر الملحق رقم 1 – دليل المقابلة).

ومن ثم صيغت أسئلة المقابلة ضمن استبانة مفتوحة لكي نحصل على آراء السيدات اللاتي لم نتمكن من مقابلتهن لأسباب مختلفة أو ممن اعتذرن عن إمكانية إجراء المقابلة معهن (انظر الملحق رقم 2 – الاستبانة المفتوحة).

الوسائل الإحصائية

استخدم البحث الوسائل الإحصائية الآتية:

- ترميز الإجابات إلى فقرات، (وحدة الترميز الفقرة).
- التكرارات لحساب تكرار الفقرات.
- النسب المئوية لحساب نسبة التكرارات على مستوى الفقرات وعلى مستوى المجالات بالمقارنة فيما بينها.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض نتائج البحث

ركز البحث الحالي على ثلاثة محاور أساسية: الأول يعنى بتحديد الصعوبات والتحديات التي تعيق إسهام المرأة اليمنية في مجال السلام والنهوض بالتنمية الشاملة. والثاني يقترح الحلول الممكنة لعلاج الصعوبات والتحديات – من وجهة نظر عينة البحث– والعمل على تمكين المرأة من الإسهام الفاعل في عملية السلام والنهوض بمجالات التنمية. والثالث يدرس العلاقة بين السلام والتنمية الشاملة للتمكن من اقتراح نموذج تنموي لمتطلبات النهوض بالتنمية الشاملة في اليمن.

كما صُنِّفت الإجابات من المقابلات والاستبانات المفتوحة إلى فقرات وترميزها على النحو الآتي:

- تصنيف الفقرات إلى مجالات وفقا لمضمونها، بحيث كانت وحدة الترميز هي الفقرات.
- حساب تكرارات الاستجابات لأفراد العينة على مستوى كل فقرة.
- حساب تكرارات المجالات بحسب الفقرات التي تنتمي إلى المجال.

المحور الأول

العوائق والتحديات التي تعيق المرأة عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية اندرجت ضمن العوائق والصعوبات سبع مجالات وضِّحت على النحو الآتي:

(1) العوائق الاجتماعية والثقافية: أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن هناك العديد من الأسباب التي أعاقت مشاركة المرأة في مجال السلام والتنمية المجتمعية، تتعلق بالنظرة التقليدية للمجتمع تجاه قدرات المرأة وهذا متفق مع ما ذهبت إليه نتائج هاني (2017م) للنساء العراقيات وكذا دراسة الرواشدة ; العرب (2016م) للمرأة الأردنية. كما أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن هناك من ينظر إلى خروج المرأة للمشاركة في صنع القرار وبناء النسيج المجتمعي للوصول

للسلام والنهوض بالتنمية أنه نوع من أنواع التمرد الاجتماعي للخروج عن هيمنة الرجل ، وهذا دفع الكثير من النساء إلى الإحجام عن ممارسة حقوقهن المشروعة في بناء النسيج الاجتماعي والنهوض بالتنمية المجتمعية ، بالإضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية تؤدي دورًا مهمًا في إحجام المرأة عن المشاركة الفاعلة بسبب نظرة التمييز بين الرجل والمرأة من حيث الكفاءة العقلية والقدرات الجسدية، فانحصرت مشاركتهن في الأعمال النسوية.

ومن أبرز العقبات التي تواجه المرأة في خوض مضمار النشاطات ذات العلاقة باتخاذ القرار أو الجانب السياسي بل والتنموي في مختلف مجالاته، من أبرزها انتشار الأمية بين أواسط النساء، بسبب تدني نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم، كذلك هناك الكثير من الخطابات المصبوغة بطابع ديني غير وسطي تؤثر سلبًا على تقبل المرأة في الحقل العام.

وقد أظهرت نتائج البحث الحالي كما هي مبينة في (جدول رقم1) أن من أبرز العوائق في الجانب الاجتماعي والثقافي - وفقاً لوجهة نظر العينة - 19 % ذكرن أن نظرة المجتمع الذكوري السلبية للمرأة وبالإضافة إلى بطالة رب الأسرة وازدياد أعباء المرأة الأسرية هي من أبرز العوائق الاجتماعية والثقافية التي تعيق المرأة عن المشاركة في الحياة السياسية. بالإضافة إلى أن 9 % من أفراد العينة يرين أن العادات والتقاليد المجحفة مع تفشي الجهل بين أوساط النساء يعدُّ عائقا قويا يحد من مشاركة المرأة للرجل في المجالات كافة. كذلك تطرقت 3 % من أفراد العينة للتنبيه على أن ثقافة العيب تعدُّ عائقًا بارزًا أمام مشاركة المرأة بفاعلية.

م	جدول (1) العوائق الاجتماعية والثقافية		
	فئات الترميز الفقرات	التكرار	النسبة %
1	نظرة المجتمع الذكوري (القاصرة التي تحد من قدرات المرأة).	17	% 19
2	بطالة رب الأسرة فاقمت العبء على المرأة.	17	% 19
3	العادات والتقاليد المجحفة بحق المرأة (تحجم دور المرأة).	8	% 9
4	تفشي الجهل وعدم احترام المجتمع لدور المرأة.	7	% 8
5	ثقافة العيب.	3	% 3
6	عدم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في كل مناحي الحياة.	2	% 2
7	العنصرية والعنف تجاه المرأة.	1	% 1
8	تردي مستوى الأخلاق والسلوك والقيم.	1	% 1
9	التفكير السلبي والإحباط النفسي الناجم من إرهاصات الأوضاع.	2	% 2
10	ارتفاع نسبة الاعتداء والجرائم والانتهاكات (الاختطافات).	5	% 6
11	اعتناق أفكار التطرف والأصولية.	1	% 1
12	نظرة المجتمع بسلبية إلى دور المرأة.	1	% 1
13	نظرة المجتمع إلى المرأة مختلفة من بيئة لأخرى.	1	% 1
14	تفشي ظاهرة الاغتصاب.	3	% 3
15	تفاقم نسبة النزوح.	3	% 3
16	زيادة نسبة الطلاق بسبب الخلافات العائلية لتردي المستوى المعيشي.	4	% 4
17	زيادة نسبة الأرامل.	4	% 4
18	زيادة نسبة زواج الصغيرات (بسبب الخوف من النزوح والفقر).	3	% 3
19	زيادة وتيرة الخلافات المجتمعية.	2	% 2
20	أزمات متتالية وظلم.	1	% 1
21	انشار الأمراض والأوبئة بسبب اتساع رقعة الفقر.	1	% 1
22	إقحام مؤسسات التعليم في الجانب السياسي.	2	% 2
	المجموع	89	% 100

(2) العوائق الاقتصادية: أثَّر الصراع على المرأة في مجال العمل حيث تضاعفت المسؤولية على عاتقها فتحملت العبء الأكبر، وأصبحت هي المعيل الأساس في كثير من الأسر بسبب غياب رب الأسرة أو وفاته، أو بسبب الإعاقات الجسدية

لبعض الرجال التي أدت إلى حرمانهم من القدرة على العمل، فخرجت المرأة بحثًا عن مصادر توفير احتياجات أسرتها الأساسية. بالإضافة إلى التدمير في المنشئات والمؤسسات ومن ثمَّ فقدان كثير من فرص العمل وانحصارها على عدد قليل حيث إن هذه المنشئات تخلت عن موظفيها لعدم القدرة على دفع الرواتب وكانت المرأة أكثر تعرضًا لذلك، مما أجبر المرأة على قبول العمل بأجر منخفض جدا؛ لتستطيع توفير لقمة العيش لعائلتها، أيضا جعلها تخوض مضمار عمل المشاريع الصغيرة المختلفة (صناعة الطعام في المنازل، والخياطة، وتسويق المنتجات للمنازل، والتجميل، والبخور، والحلويات ...الخ). أشارت نتائج البحث الحالي كما هو موضح في الجدول رقم (2) إلى أن أبرز العوائق في المجال الاقتصادي هي تدهور الوضع المعيشي بحيث أشار إلى ذلك نسبة 26 % من العينة، وكان هذا التدهور بسبب انقطاع الرواتب الذي أشارت إليه 21 % من عينة البحث، يلي ذلك انتشار الفقر، الذي أدى إلى أن تقبل المرأة أي نوع من الأعمال بمبالغ زهيده 19 %. وهذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة الرواشدة ; العرب (2016م) للمرأة الأردنية، ودراسة العيلة (2007) حول واقع المرأة الفلسطينية.

جدول (2) العوائق الاقتصادية			م
فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %	
تدهور الوضع المعيشي.	21	% 26	1
انقطاع الرواتب كان له أثر مدمر.	17	% 21	2
تقبل المرأة أي نوع من الأعمال بمبالغ زهيدة (استغلال أرباب العمل وهضمها مستحقاتها).	15	% 19	3
الفقر المدقع بسبب فقدان العمل.	8	% 10	4
إجبار المرأة على العمل في أعمال ترتبط بالشارع وصل لحالات تسول.	1	% 1	5
قلة فرص العمل وشحتها.	5	% 6	6
توقف مشاريع سيدات الأعمال.	3	% 4	7
انخفاض الناحية الاستثمارية.	3	% 4	8
الغلاء وارتفاع الأسعار.	3	% 4	9
تسريح المرأة من الوظيفة.	1	% 1	10
دُمِّرت الكثير من المصانع والمؤسسات مما أدى إلى فقدان العمل.	3	% 4	11
المجموع	80	% 100	

(3) العوائق السياسية والقانونية التي تناولت نتائج البحث الحالي هي أن طبيعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة بالذات في الجانب الأسري مازالت مجحفة بحق المرأة، وهذا متفق مع ما توصلت إليه دراسة الرواشدة; العرب (2016) للمرأة الأردنية، بالإضافة إلى دراسة العيلة 2007 حول واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة، بالإضافة إلى الاتفاق مع نتائج دراسة مسعد (2000م) حول المشاركة السياسية للمرأة في الوثائق العربية والدولية ودراسة الجاسم (1999م) حول دور المرأة العربية في الحياة السياسية. وكذا فأن انعدام الأمن والاستقرار في أثناء الحروب والنزاعات له تأثير سلبي في حياة المرأة ويترتب عليه تغيير في أدوار المرأة اليمنية حيث أسفرت الحروب عن قتل الآلاف من الشباب وأرباب الأسر وتعرض بعضهم الآخر للإصابات والإعاقات المختلفة التي حرمت العديد منهم من العودة إلى سوق العمل ، وذلك دفع بالكثير من النساء إلى تحمل أعباء إضافية حولتها إلى معيل أساس للأسرة ، فوجدت المرأة نفسها مضطرة إلى البحث عن العمل لإعالة أسرتها وتأمين احتياجاتها ، وقد كشفت التقارير الدولية أن النساء في اليمن يخضن صراعًا يوميًا بهدف تدبير الشؤون اليومية وتتعاظم معاناتهن في الحفاظ على كراماتهن والاهتمام بعوائلهن في منازل مكتظة وخيام غير آمنة يعشن فيها تحت العنف والاستغلال الجسدي والنفسي . ووفقا لما أدلت به أفراد عينة البحث الحالي أن مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية مازالت محدودة للغاية. ومع جهود المنظمات النسائية والمجتمع الدولي لإعطائها كل الحقوق لنيل مكانتها في المجتمع إلا أن الواقع الاجتماعي والموروث الثقافي مازال يعدُّ من أبرز العقبات والتحديات التي تواجه المرأة اليمنية، حيث إن النظرة الدونية للمرأة ومعاملتها على أنها مخلوق ضعيف محدود الامكانات وتابع للرجل الذي ما يزال هو المسيطر في مجتمع يتسم بالنظرة الذكورية ، حيث إن هذه العقلية هي التي تتحكم في القرارات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية . وكما هو موضح في الجدول رقم (3) أن 31 % يرين أن تدهور الوضع الأمني هو من أبرز العوائق التي تقف دون إدماج المرأة في العمل السياسي، 16 % من أفراد العينة يرون أن النظرة للسلام هي نظرة سياسية لا تناط إلا بالرجال، بالإضافة إلى رفض الرجال صانعي القرار مشاركة المرأة وإعطاءها الحق.

م	جدول (3) العوائق السياسية والقانونية		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	تدهور الوضع الأمني.	15	% 31
2	النظر إلى السلام كعملية سياسية لا تناط إلا بالرجال.	8	% 16
3	عدم إعطائها الفرصة الحقيقية في مواقع اتخاذ القرار.	5	% 11
4	رفض الرجال صانعي القرار مشاركة المرأة وإعطاءها الحق في اتخاذ القرار؛ لعدم تقدير دور المرأة التنموي وتهميشها.	5	% 11
5	تغييب الدور الرسمي والمجتمعي والحزبي للمرأة.	2	% 5
6	عدم إشراكها في الحقائب الوزارية.	1	% 2
7	عدم تنصيب المرأة في مناصب قيادية عليا.	3	% 6
8	جعل بعضهم المرأة إحدى أدوات الصراع.	2	% 4
9	عدم وجود تشريعات وقوانين كافية تقف بجانب المرأة في المجال الأسري (وصل لقتلها دون عقاب باسم أولياء الدم).	4	% 8
10	الفهم المغلوط لتعاليم ديننا الحنيف يستخدم ضد حقوق المرأة.	3	% 6
	المجموع	48	100

(4) العوائق الأسرية: أوضحت نتائج البحث الحالي أن العوائق الأسرية كانت على النحو الآتي: كان أبرز عائق في المجال الأسري هو فقدان رب الأسرة حيث كانت النتيجة (40 %) من آراء عينة البحث. وعُدَّ العنف الأسري هو العائق الثاني حيث كانت نسبته (22 %) حيث تنوعت أساليب تعبيرهن عن زيادة العنف الأسري بعد نشوب الصراع، وكذا كان عدم تشجيع الأهل (19 %)، وذكر أن إصابة الزوج أو الأبناء أو الأخ (الإعاقة) بسبب الصراع يمثل (12 %) وكذلك نبَّهت بعض السيدات وكن 3 % من العينة أن من العوائق تعدد أدوار المرأة بحيث أصبحت مضطرة إلى الخروج للبحث عن عمل وفي الوقت نفسه مطلوب منها الاعتناء بعائلتها أو زوجها المصاب كما في جدول رقم (4)

م	جدول (4) العوائق الأسرية		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	فقدان رب الأسرة فأصبحت المرأة العائل الأساس لكثير من الأسر.	17	% 40
2	مظاهر العنف الأسري (وكثرة الخلافات الأسرية).	9	% 22
3	عدم تشجيع الأهل المرأة.	8	% 19
4	إصابة الزوج أو الأبناء أو الأخ (الإعاقة)	5	% 12
5	ضغط تعدد الأدوار الذي تواجهه المرأة.	3	% 7
	المجموع	42	% 100

(5) عوائق تتعلق بالمرأة نفسها: من حيث استجابتها للإيحاءات المجتمعية بدونية دورها والتقليل من إمكاناتها المختلفة في المشاركة بعملية صنع القرار ومنها قرار السلام المجتمعي مما أدى إلى إحجامها عن تقديم مشاركات فعلية في هذا الجانب، وقد يتطور ذلك لدى بعض النساء فتصبح عقبة كبيرة ، وهي نظرة المرأة لقدراتها من منظورها الشخصي بحيث فقدت بعض النساء إن لم يكن أغلبهن الثقة في النفس مما انعكس على مستوى مشاركتها الفاعلة في النهضة المجتمعية بمختلف مجالاتها بسبب رسوخ بعض المعتقدات السائدة لديها ، مثل أن دور المرأة الأساس إنما يتمثل في الإنجاب وتربية الأبناء والأعمال المنزلية ، وما دون ذلك يعدُّ خروجًا عن العرف الاجتماعي والنظرة السائدة . ففي ضوء هذه النظرة التقليدية تدنى مستوى مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار السياسي ومنها قرار السلام، أو المشاركة في مجالات النهوض بالتنمية، وكما هو موضح في جدول (5) حيث إن33 % من عينة البحث ذكرن أن من الأسباب التي تعيق المرأة عن المشاركة الفاعلة في نواحي العمل المجتمعي والمؤسسي هو عدم ثقتها في نفسها، كما تطرقن 24 % من عينة البحث إلى القول إنّ الوضع الراهن أثر في نفسية المرأة لأنها بطبيعتها العاطفية تميل إلى السلام. وكذا 14 % من إجابات العينة تطرقت إلى أن التشتت في آراء النساء في الموضوعات المهمة وعدم توحيد جهودهن لإبراز دورهن يعد من المعيقات التي تواجه المرأة، في حين أن 10 % من إجابات عينة البحث تطرقن إلى أن عداوة المرأة للمرأة ومحاربتها في الأدوار والمناصب القيادية تعدُّ من أشد الصعوبات التي تعيق انخراط المرأة في تقديم دورها تقديمًا مناسبًا، وكذا أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن تخوف المرأة من وجهة نظر المجتمع الذكوري التي قد تصل أحيانًا إلى النبذ المجتمعي، تعد من العوائق المهمة التي تواجه المرأة.

م	جدول (5) الصعوبات الذاتية (كونها امرأة)		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	%
1	عدم ثقتها في نفسها.	7	% 33
2	أثر الصراع في نفسية المرأة لأنها بطبيعتها العاطفية تميل إلى السلام.	5	% 24
3	تخوفها من وجهة نظر المجتمع الذكوري وثمن ذلك قد يصل إلى النبذ المجتمعي.	4	% 19
4	التشتت في آراء النساء في الموضوعات المهمة – عدم توحيد الجهود لإبراز دورهن.	3	% 14
5	عداوة المرأة للمرأة ومحاربتها في الأدوار والمناصب القيادية.	2	% 10
	المجموع	21	% 10

(6) العوائق في الجانب الإعلامي: نمطية صورة المرأة في الوسائل الإعلامية تعد من العوائق، أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن أهم العوائق في الجانب الإعلامي تركيز وسائل الإعلام على الدور الإنجابي للمرأة على حساب دورها في عملية التعايش المجتمعي والسلام والتنمية ، حيث أشار إلى ذلك 50 % من عينة البحث الحالي، وتطرق 30 % منهن إلى غياب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في التعايش المجتمعي وتقليص فجوة الخلافات، بالإضافة إلى أنهن ذكرن أن من العوائق نمطية الصورة لدى وسائل الإعلام المختلفة لإدوار المرأة كما هو موضح في الجدول رقم (6) وهذا متفق نوعا مع نتائج دراسة (الرواشدة; العرب: 2016 للمرأة الأردنية).

م	جدول (6) المجال السادس: العوائق في الجانب الإعلامي		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	التركيز على الدور الإنجابي للمرأة، وتجاهل دورها في عملية التعايش المجتمعي والسلام والتنمية.	5	% 50
2	غياب دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في التعايش المجتمعي وتقليص فجوة الخلافات.	3	% 30
3	نمطية الصورة لدى وسائل الإعلام المختلفة لإدوار المرأة.	2	% 20
	المجموع	10	% 100

(7) العوائق في الجانب المهارى: بين الجدول رقم (7) أن عدم القدرة على الاتصال والتواصل بشرائح المجتمع كافة وندرة الدورات التأهيلية للمرأة يعدّ عقبة بارزة تحد من مشاركة المرأة في مختلف المجالات واتفق على ذلك نسبة 33 % من أفراد عينة البحث، بالإضافة إلى ذلك ضعف مستوى التعليم لدى النساء مثل عائق مصاحب لضعف مهارة الاتصال والتواصل.

جدول (7) المجال السابع: العوائق في الجانب المهارى			م
فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %	
عدم القدرة على الاتصال والتواصل بكل شرائح المجتمع.	3	% 33	1
ندرة الدورات التأهيلية للمرأة في جانب السلام والتنمية.	3	% 33	2
ضعف مستوى التعليم لدى النساء، وقلة المستوى المهارى.	2	% 22	3
تخوف المرأة من المناصب القيادية	1	% 12	4
المجموع	9	% 100	

شكل توضيحي 1: أهم العوائق والتحديات التي تعيق المرأة عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية

المصدر: الباحثة

نتائج المحور الثاني:

الحلول المقترحة لتمكين المرأة من الإسهام في بناء السلام والنهوض بالتنمية

وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1889 لعام 2009م الداعي إلى ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفاعلة في مراحل عملية السلام والتنمية، لابد من اتخاذ خطوات عديدة يمكن من خلالها تفعيل دور المرأة. واتساقا مع ذلك انبثق عن نتائج البحث الحالي اقتراح مجموعة من الحلول التي تسهم في تفعيل دور المرأة في مجالات عديدة منها: حلول لتمكينها في الجانب السياسي والقانوني، الاقتصادي، المجال الاجتماعي، والإعلامي بالإضافة إلى مجال النظرة الذاتية إلى المرأة.

(1) حلول لتمكين المرأة في المجال السياسي والقانوني:

ركزت نتائج الدراسة الحالية على أهمية سن القوانين والتشريعات التي تنصف المرأة وتعطيها كل حقوقها أولا في المحيط الأسري والبيئة المجتمعية، ومن ثم التشريعات الخاصة بحقوقها في الإسهام في صنع القرار وبناء عملية التعايش المجتمعي والنهوض بالتنمية المجتمعية فعليًا وهذا يتفق مع قرار (1325) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته التي عقدت في أكتوبر 2000م . لتحقيق مبدأ تمكين المرأة من أداء دورها ضمن نطاق مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والعمل على زيادة مشاركتها وإعطائها الفرصة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاركة الفاعلة في بناء النسيج المجتمعي والسلام مما يسهم في عملية النهوض التنموي في المجالات كافة، وقد أشارت نتائج البحث الحالي إلى أن من أهم الحلول التي يجب مراعاتها في المجال السياسي والقانوني، هي إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية لصناعة القرار وقد اتفق على ذلك 24 % من عينة البحث الحالي ، بالإضافة إلى أهمية دعم المرأة للمشاركة في الأعمال والنشاطات السياسية وطرح القضايا المختلفة بحيث أشار إلى ذلك 21 % ، وكذا أكدن على ضرورة تفعيل الجانب التشريعي والقانوني في الوقوف إلى جانب حقوق المرأة في مجال العمل والمجتمع ذكر ذلك 11 % ، و اتفقن على أنه لابد من العمل على إشراك المرأة في الوزارات التنموية والجهات التخطيطية (الكوتا) بحيث ذكر ذلك 10 % من عينة البحث. وأشارت 10 % من عينة البحث إلى ضرورة إيقاف الصراع لتحقيق الأمن والاستقرار بما يكفل النهوض بمجالات التنمية. لمزيد من التفاصيل انظر جدول رقم (8)

م	جدول (8) الحلول في الجانب السياسي والقانوني		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرارات	النسبة %
1	تفعيل دور المرأة كوسيط بين الجهات المختلفة لتقريب وجهات النظر بينهم	4	% 5
2	إشراك المرأة في الوزارات التنموية والجهات التخطيطية (الكوتا).	12	% 10
3	إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية لصناعة القرار.	19	% 24
4	دعم المرأة للمشاركة في الأعمال والنشاطات السياسية وطرح القضايا المختلفة (العمل على تحجيم تهميش المرأة في المجال السياسي).	17	% 21
5	تفعيل دور الجانب التشريعي والقانوني في الوقوف إلى جانب حقوق المرأة في مجال العمل والمجتمع.	9	% 11
7	العمل على سن التشريعات في الجانب الأسري لإنصاف المرأة.	4	% 5
8	العمل على إحياء السلام لتحقيق الاستقرار والأمن وتمكين المرأة من المشاركة في مجالات التنمية.	7	% 10
9	تصحيح المفاهيم المغلوطة لدى بعض مفسري بنود الشريعة الإسلامية التي تهمش دور المرأة.	2	% 3
10	تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، (العدالة والمساواة).	2	% 3
11	إشراك المرأة بفاعلية في عمل المنظمات المعنية بالسلام. دعم المبادرات الشبابية التي تعزز بناء السلام والنهوض بالتنمية.	2	% 3
	المجموع	78	% 100

(2)الحلول لتمكين المرأة في نطاق الجانب المجتمعي:

لتمكين المرأة في الجانب المجتمعي ، لابد من تغيير النظرة الدونية التقليدية المرتبطة بدورها في المجتمع ويكون ذلك بداية من النظر في أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والعمل على تحديثها، مرورًا بضرورة تغيير الصورة النمطية القديمة للمرأة ودورها والعمل على المساواة في عملية التنشئة حيث كانت النظرة القديمة ترى أن المرأة مخلوقٌ محدود القدرات والإمكانات وغير قادر على العطاء خارج حدود الدور المنزلي؛ لذا لابد من العمل على تعزيز النظرة الإيجابية للمرأة من قبل الأسرة والمجتمع بل لدى المرأة نفسها. بحيث أسفرت نتائج البحث الحالي المبينة في الجدول رقم (9) عن أن من أهم الحلول التي تدعم تفعيل دور المرأة في الجانب الاجتماعي والتي يجب أن يركز عليها المعنيون باتخاذ القرارات هو العمل على التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة كونها شريك الرجل الفعلي والمكملة له حيث ذكر ذلك 25 % من عينة البحث، بالإضافة إلى أهمية إعطائها الفرصة الحقيقية لإظهار قدراتها لتصبح منافسًا وشريكا فاعلًا، مع أهمية التوعية بأهمية تعليم الفتاة وتمكينها.

م	جدول (9): الحلول في نطاق الجانب المجتمعي للمرأة		
	فئات الترميز الفقرات	التكرار	النسبة %
1	عمل المرأة على إعداد جيل قادر على إدارة شؤون البلاد متصف بالعلم والمعرفة.	3	% 6
2	التوعية بأهمية تعليم الفتاة وتمكينها.	4	% 7
3	التشجيع والدفع بالمرأة ا نحو العمل والحد من التسرب من التعليم	4	% 7
4	إعطاء المرأة الفرصة الحقيقية لإظهار قدراتها لتصبح منافسًا وشريكًا.	5	% 10
5	التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة كونها شريك الرجل الفعلي والمكملة له.	8	% 15
6	الابتعاد عن الوساطة والمحسوبية ومحاربة الفساد.	1	% 2
7	إرساء صلح وطني جامع لكل المكونات (نشر التعايش بين القطاع النسوي أولا ومن ثمَّ المجتمع ككل).	3	% 6
8	دعم نشر الوعي المجتمعي بدور المرأة في بناء السلام.	3	% 6
9	تمكين المرأة من الاعتماد على نفسها حتى تكون شريكًا فاعلا في التنمية.	3	% 6
10	على النساء دعم بعضهن بعضًا عن طريق تشكيل تكتلات نسوية تعزز من فاعلية أدوارهن.	2	% 4
11	أن لا تحجم المرأة عن المشاركة لتفادي انتقاد المجتمع.	3	% 6
12	أن تتبنى المرأة نشر ثقافة السلام للإسهام في تنمية المجتمع.	3	% 6
13	إسهام المرأة في توعية أسرتها ثم بيئتها ثم مجتمعها بأهمية التعايش وتقبل الآخر (الابتعاد عن المناطقية)	10	% 19
	المجموع	52	% 100

(3)الحلول لتمكين المرأة في الجانب الاقتصادي: بيَّن الجدول رقم (10) أن من أهم الحلول التي ستسهم في تفعيل دور المرأة في المجال الاقتصادي هو التركيز على أساليب تمكين المرأة اقتصاديا حيث أشار إلى ذلك 25 % من عينة البحث، ويكون ذلك ببناء مشاريع لمجالات تنموية ضمن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، ودعم القطاع الخاص بإعطائه التسهيلات اللازمة للنهوض بالتنمية وبلورة تخطيط استراتيجي تنموي لمكافحة الفقر والأمية والبطالة والنهوض بالتعليم في كل التخصصات والمستويات لدعم عملية التنمية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك أشرن إلى أهمية انشاء برنامج وطني يعمل على تسخير عائدات ثروات البلاد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي للنهوض بمجالات التنمية كافة.

جدول رقم (10): الحلول في الجانب الاقتصادي			
م	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	بناء مشاريع لمجالات تنموية ضمن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني	3	% 7
2	العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة.	11	% 25
3	تفعيل دور المرأة كشريك أساسي في التنمية.	5	% 11
4	سن تشريعات حول التأمين الصحي والحد من مخاطر العمل بالنسبة للمرأة.	1	% 2
5	إشراك ذوي الخبرات والكفاءات من أهل البلد للنهوض بالتنمية (رأس المال البشري).	3	% 7
6	برنامج وطني يعمل على استغلال ثروات البلاد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي للمواطن اليمني وفي النهوض بمجالات التنمية كافة.	4	% 9
7	دعم القطاع الخاص بإعطائه التسهيلات اللازمة للنهوض بالتنمية.	3	% 7
8	إبرام الاتفاقيات الدولية في جانب الاستثمارات الخارجية.	2	% 5
9	دعم الجانب البحثي التنموي لخلق فرص الاستثمار المناسبة لها.	5	% 12
10	النهوض بالتعليم في كل التخصصات والمستويات لدعم عملية التنمية الشاملة.	2	% 5
11	تخطيط استراتيجي تنموي لمكافحة الفقر والأمية والبطالة.	2	% 5
12	الاهتمام بمشاريع إعادة الإعمار للنهوض التنموي.	2	% 5
	المجموع	43	% 100

(4) الحلول لتمكين المرأة في مجال الدعم المهارى:

لابد من تدريب المرأة وتطوير مهاراتها المختلفة، عبر البرامج والدورات التأهيلية الهادفة لإشراكها في التنمية المجتمعية على وفق وجهة نظر أفراد العينة بنسبة 46 % أشرن إلى أن من أهم الحلول للدعم المهاري هو التوعية لكل فئات النساء بحقوقهن كما هو موضح في الجدول رقم (11)، وكذا أكدن 27 % منهن على أهمية تدريب وتأهيل المرأة لتطوير مهاراتها المعرفية والأدائية في المجال السياسي والتنموي.

م	جدول (11) الحلول في جانب التطوير المهارى		
	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسبة %
1	التوعية لكل فئات النساء بحقوقهن.	5	% 46
2	الاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة لتطوير مهاراتها في المجال السياسي والتنموي.	3	% 27
3	العمل على تطوير مهارات المرأة المعرفية والأدائية في استخدام وسائل التكنولوجيا لتفعيل دورها.	3	% 27
	المجموع	11	% 100

(5) الحلول لتمكين المرأة ضمن نطاق المجال الاعلامي:

لابد من تفعيل دور الوسائل الإعلامية المختلفة في الجهود التي يجب أن تنصب حول تغيير النظرة النمطية إلى المرأة وتحديثها، عبر التوعية الشاملة الرامية إلى إيضاح أهمية دور المرأة في مختلف الأصعدة سواء الاجتماعية أم الدينية عن طريق العمل على إلغاء الصورة السلبية للمرأة وإبدالها بصورة أكثر إيجابية، مرورًا بالتوعية الشبابية بين أواسط الرجال بأن المرأة شريك فاعل ودورها هو تكاملي مع شريكها الرجل. كما هو موضح في الجدول رقم (12) أشارت عينة البحث إلى ضرورة التوعية الإعلامية الإيجابية بأهمية دور المرأة في المشاركة في العمل السياسي وذلك بإشراك وسائل الإعلام بالتوعية العامة بأهمية السلام لبناء الوطن والنهوض بكل المجالات بالإضافة إلى إعداد برامج التوجه الشعبي لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والنهوض بالتنمية.

م	جدول (12) الحلول ضمن الجانب الإعلامي		
	(فئات الترميز (الفقرات	التكرار	النسبة %
1	التوعية الإعلامية الإيجابية لأهمية دور المرأة في المشاركة في العمل السياسي والتعايش المجتمعي	4	% 44
2	إعداد برامج التوجه الشعبي لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والنهوض بالتنمية.	3	% 33
3	إشراك وسائل الاعلام بالتوعية العامة بأهمية السلام لبناء الوطن والنهوض بكل المجالات.	2	% 23
	المجموع	9	% 100

شكل 2 : أبرز الحلول المقترحة لتمكين المرأة من بناء السلام والنهوض بالتنمية

المصدر : الباحثة

نتائج: المحور الثالث
علاقة التعايش المجتمعي والسلام بكيفية النهوض بمجالات التنمية من وجهة نظر عينة البحث

لا يختلف اثنان أن للحروب والصراعات آثارًا مدمرة في مناطق حدوثها منها على سبيل الذكر لا الحصر ظاهرة النزوح وما ينجم عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية، وكذا يزداد خطر تعرض السكان للفقر في الدول التي تزعزع استقرارها بسبب الصراعات. إن هذه الحروب أنهكت حياة ملايين البشر وتسببت في معاناة هائلة، حيث حرمت الناس من حقهم في العيش بحرية وأمان، ودمرت البنية التحتية الخدمية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن المؤسسات الحكومية والخاصة. إن للأزمات والصراعات تأثيرًا خطيرًا على تنمية الدول، وهذا ما حصل في اليمن حيث كانت اليمن سابقا متعثرة اقتصاديًا وتنمويًا لكن الصرعات المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات كبحت عجلة التنمية ودمرت البنية التحتية. لذا كان لابد من تسليط الضوء على علاقة السلام بالتنمية من وجهة نظر المرأة اليمنية نفسها كونها الأكثر تأثرًا بما يحدث.

أشارت نتائج البحث الحالي كما هي مبينة في الجدول رقم (13) على وفق وجهة نظر29 % من عينة البحث إلى أن ايقاف الصراع (إحلال السلام فاذا توفر السلام نهضت التنمية) يؤدي إلى نهضة المجتمع؛ أي أن الاستقرار والسلام هو القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة ، وكذا عبر 20 % بقولهن: إن العلاقة بينها تكاملية إذا وجد السلام تمت التنمية، في حين أكدن أخريات 7 % من عينة البحث أن العلاقة بين السلام والتنمية قوية جدًا فاذا أوقف الصراع حدثت التنمية ، وذكرن 7 % أن التنمية ترتبط بوجود بنية تحتية مع وضع مستقر وآمن، وكذا أشارت 3 % من العينة إلى أن التنمية ترتبط بتوفير حقوق أفراد المجتمع بتساوٍ (أي نبذ العنصرية والطائفية وتعزيز ثقافة الحوار والسلام) وذكرت 2 % منهنَّ أنه بتكاتف المجتمع وتلاحمه تنهض عملية التنمية الشاملة، وبالاتفاق بين جميع الأطراف اليمنية بعيدًا عن الإملاءات الخارجية. وأوضحت 1 % منهن أن السلام سيحقق بناء دولة مدنية تحفظ حقوق المواطنين وتصون سيادة الوطن.

جدول (13) علاقة السلام بالنهوض بمجالات التنمية الشاملة

م	فئات الترميز (الفقرات)	التكرار	النسب %
1	إيقاف الصراع .	16	% 29
2	إذا وجد السلام تمت التنمية.	11	% 20
3	العلاقة بين السلام والتنمية قوية جدًا .	7	% 13
4	التنمية ترتبط بوجود بنية تحتية مع وضع مستقر.	7	% 13
5	تغليب المصلحة العامة للوطن على المصالح الخاصة .	3	% 5
6	لا تنمية بلا استقرار.	3	% 5
7	التنمية ترتبط بتوفير حقوق أفراد المجتمع بتساوٍ.	3	% 5
8	بتكاتف المجتمع وتلاحمه تنهض عملية التنمية.	2	% 4
9	اتفاق فيما بين جميع الأطراف اليمنية.	2	% 4
10	بناء دولة مدنية تحفظ حقوق المواطنين.	1	% 2
	المجموع	55	% 100

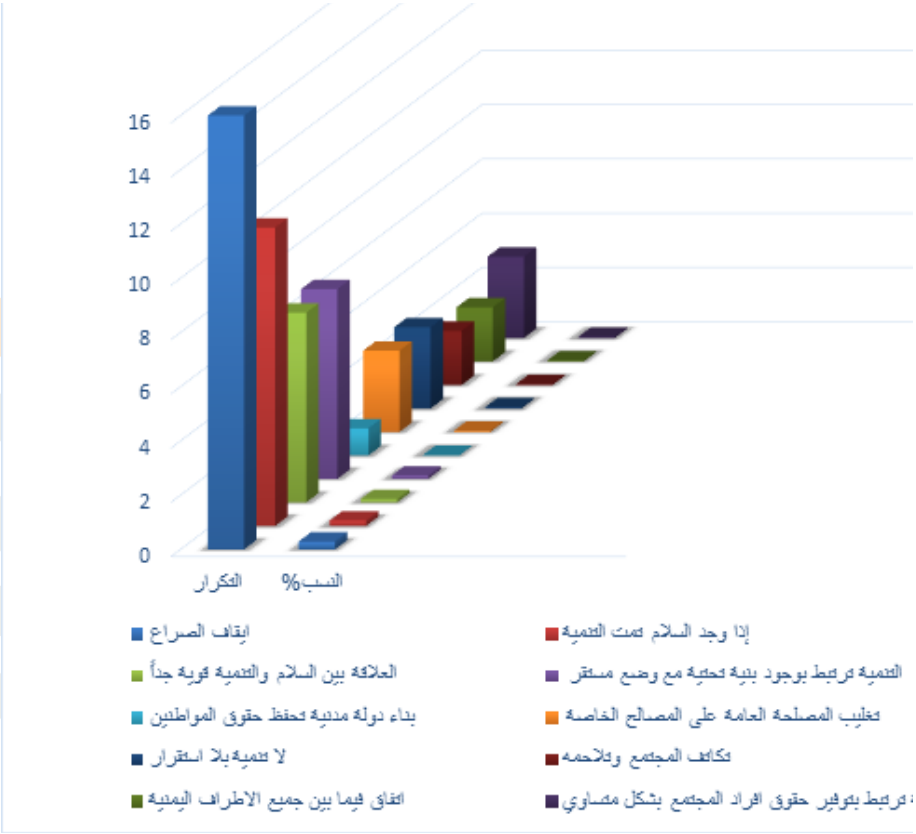

شكل 3: علاقة السلام بالنهوض بمجالات التنمية الشاملة

المصدر: الباحثة

ثانياً: مناقشة النتائج

منذ عام 2015م عانت اليمن من ويلات هذه الصراعات التي عصفت بالنسيج الاجتماعي وأثرت في كل شرائح المجتمع دون استثناء، فقد أصبح هناك ما يزيد عن 21 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية حيث ذكر ذلك ضمن تقارير لمنظمات الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، (خطة الاستجابة الإنسانية يناير-ديسمبر: 2016م)، وكانت المرأة من المتأثرين بهذا الصراع بل كانت الأكثر تأثرًا من جوانب عديدة ، وقد وضحت نتائج البحث الحالي أن أهم العوائق التي

أضعفت مشاركة المرأة كانت على النحو الآتي : العوائق الاجتماعية والثقافية هي الأكثر تأثيرًا على المرأة وكانت بنسبة 30 % ، وتلتها العوائق الاقتصادية التي كانت نسبتها 27 % ، بعدها كانت العوائق الأسرية التي كانت نسبتها 14 %، تلتها العوائق الخاصة بنظرة المرأة إلى نفسها ـ الذاتية ـ كانت نسبتها 7 % من العوائق ، في الأخير جاءت العوائق الإعلامية والمهارية والتي كانت نسبة كلٍّ منها 3 %، كما هو موضح في الجدول جدول رقم (14) .

جدول (14) نسبة مجال كل معوق وفقا للمحور الكلي للعوائق

م	مجالات العوائق التي تعيق المرأة عن المشاركة	مجموع تكرار كل مجال في محور العوائق	النسبة 100 % لكل مجال
1	الاجتماعية والثقافية	89	% 30
2	الاقتصادية	80	% 27
3	السياسية والقانونية	48	% 16
4	العوائق الأسرية	42	% 14
5	العوائق الذاتية	21	% 7
6	الإعلامية	10	% 3
7	المهارية	9	% 3
		299	% 100

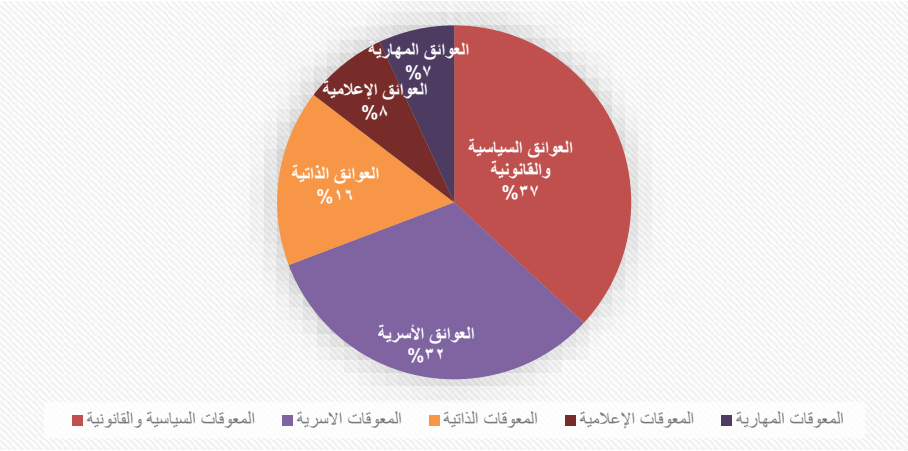

شكل (4) : مجالات العوائق التي تعيق المرأة عن المشاركة

من الجدير بالذكر أن من نتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى أن تدهور الوضع الأمني جعل المرأة ضحية للصراعات السياسية والمذهبية بحيث زادت نسبة الأرامل بسبب وفاة أزواجهن في الصراع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الطلاق الذي يؤدي إلى تدهور النسيج المجتمعي. بالإضافة إلى ظاهرة النزوح من منطقة إلى أخرى التي فتحت فيها مخيمات للنازحين وما تعرضت له المرأة من أضرار جسيمة، بل إن ذلك دفع كثير من الأسر إلى تفضيل تزويج بناتهم في سن الطفولة خوفًا عليهن من التعرض للمخاطر المختلفة، فزادت حالات الزواج المبكر، وهذا متفق مع ما ذكر ضمن نتائج بعض الدراسات والتقارير التي أشارت إلى أن الزواج المبكر زاد بحوالي 66 % (مؤسسة تنمية القيادات الشابة، بالتعاون مع منظمة اليونسيف:2016) عما كانت عليه قبل الصراع وهذا متفق مع نتائج البحث الحالي. ومن النقاط التي أشارت إليها نتائج البحث الحالي أن من أبرز العوائق التي على المرأة تخطيها إذا أرادت خوض العمل السياسي هو العائق الاقتصادي حيث أكد البحث في الحلول أنه لابد من العمل على تمكين المرأة اقتصاديا لتتمكن من المشاركة الفاعلة. وكذا أكد البحث وجود بعض العوائق في الجانب الأسري منها تعدد أدوار المرأة وما يمثله ذلك عليها من عبء يثقل كاهل المرأة.

لقد أكدت عينة البحث أن نسبة العنف الأسري ضد المرأة زادت حدته بعد الصراع نتيجة للضغوطات التي يعاني منها الرجل، وتطرقت إلى نقطة مهمة جداً وهي نظرة المرأة لنفسها وقدرتها على إحداث التغيير، فلابد للمرأة من أن تدرك هويتها النسوية وحقها في المواطنة السياسية كمكمل لشريكها الرجل والإقدام على ممارسة العمل السياسي والمدني والمجتمعي وكسر حاجز الخوف لديها. كما أن عليها الاهتمام بالشأن العام للبلد وقضايا المجتمع المختلفة ولا تحصر دورها بالاهتمام بشؤون قضايا المرأة، فهي نصف المجتمع ومربية للنصف الآخر ، وعليها أن تحدث تراكما نوعيا في أدائها المتنوع والمتعدد في مختلف المجالات والتخصصات .ومن الجدير بالذكر أن المحور الثاني للبحث الحالي ركز على مجموعة من الحلول التي بواسطتها يمكن دمج المرأة في كل المرافق والمؤسسات لتتمكن من أداء دورها فكانت الحلول وفقا لوجهة نظر العينة والموضحة في جدول رقم (15) بحيث تصدرت الحلول في المجال السياسي والقانوني قائمة الحلول حيث أشرن إلى ذلك 40 % بقولهن: وجوب إعطاء المرأة الحق في المشاركة في المناصب القيادية للإسهام في صناعة القرار ، مع ضرورة إشراك المرأة في الوزارات التنموية والجهات التخطيطية (الكوتا) ، بالإضافة إلى أن نسبة 10 % منهن أكدن أهمية إيقاف الصراع كبداية للاستقرار الذي سيمكنهن من النهوض بعجلة التنمية الشاملة

للبلد ، بعد ذلك كانت الحلول تخص المجال المجتمعي بحيث كانت نسبته 27 % ، أشرن إلى ضرورة التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة كونها شريك الرجل الفعلي ، والمكمل له ، ونوهن إلى ضرورة إعطاء المرأة الفرصة الحقيقية لإظهار قدراتها، وأكدن أهمية الاهتمام بتعليم الفتاة وتمكينها وتشجيعها والدفع بها نحن العمل . وهنا يمكن القول: لكي تتمكن المرأة اليمنية من الإسهام في التنمية المجتمعية لابد من مبادرة صلح وطني جامع لكل المكونات والشرائح اليمنية. بالإضافة إلى ذلك ذكر أن من الحلول في الجانب الاقتصادي بنسبة 22 %، لابد من تمكين المرأة اقتصاديا، بجانب دعم البحث التنموي لخلق فرص استثمار مناسبة. ومن هنا يمكن القول: إن فكرة مبادرة برنامج وطني لاستغلال ثروات البلاد الطبيعية لرفع المستوى المعيشي للشعب اليمني أصبح مطلبًا لابد من تنفيذه، ويمكن ذلك بالصلح الوطني أولا ومن ثم إبرام اتفاقيات دولية واضحة مع الدول العظمى في المجالات الاستثمارية ببنود واضحة مع الأخذ في الحسبان الحفاظ على سيادة اليمن على كل أراضيه ومقدراته.

كما كانت الحلول في الجانب المهاري للمرأة من ضمن الحلول المقترحة والتي أخذت نسبة 6 %، حيث ذكرن ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة لتطوير مهاراتها في المجال السياسي والتنموي، وكانت الحلول في المجال الإعلامي بنسبة 5 % حيث ذكرن أن التوعية الإعلامية الإيجابية بأهمية دور المرأة ومشاركتها في العمل السياسي والمجتمعي، وإعداد برامج التوجه الشعبي لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والنهوض بالتنمية

جدول (15) نسبة مجالات الحلول وفقا للمحور الكلي للحلول

م	مجالات الحلول	التكرار	النسبة %
1	حلول المجال السياسي والقانوني	78	% 40
2	حلول في المجال المجتمعي	52	% 27
3	حلول في المجال الاقتصادي	43	% 22
4	حلول المجال المهاري	11	% 6
5	حلول في المجال الإعلامي	9	% 5
المجموع		193	% 100

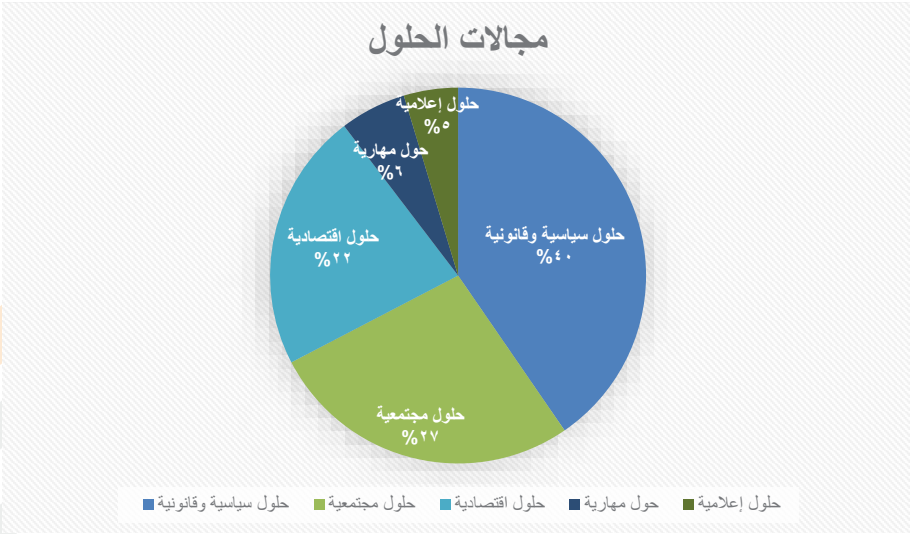

شكل (5): مجالات الحلول المقترحة .

المصدر : الباحثة

ومن الجدير بالذكر أن نسبة 28 % من عينة البحث الحالي ذكرت أن المرأة اليمنية مع كل الارهاصات والصعوبات التي تواجهها إلّا أنها أثبتت أنها قادرة على تحمل كل الضغوطات والعوائق واستطعت أن تقف مع عائلتها ومجتمعها في هذا الوضع الصعب. ولتعزيز تمكين المرأة يجب عليها أن تقهر الخوف الناجم من نظرة المجتمع والثقافة الذكورية السائدة فيه والتي تهمش المرأة وتضعف دورها. ولتفعيل عملية دمج المرأة في خطة بناء السلام وإعادة الإعمار الوطني للنهوض بمجالات التنمية الشاملة ينبغي أن يتقبل ذلك شريكها الرجل ويسمح لها صناع القرار بالمشاركة الفعلية في المجالات القيادية كافة ذات العلاقة بصنع القرار لتتمكن من صنع السلام، والعمل على تزويدها بالموارد اللازمة لبناء معرفتها وقدرتها على الإنجاز العملي وزيادة مشاركتها في بناء الدولة والنهوض بالمجالات التنموية المختلفة. ولذا لابد من التوعية المجتمعية لكل شرائح المجتمع للعمل على تغيير النظرة القاصرة لدور المرأة وقدراتها على صنع القرارات المصيرية كافة ومنها قرار السلام بالمشاركة المجتمعية للنهوض بمجالات التنمية الشاملة. من ضمن ذلك العمل على تعديل بعض التشريعات لإسقاط جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعمل على تفعيل مضمون الاتفاقيات الدولية التي تزيل كل أشكال التمييز ضمن التشريعات الوطنية، وسن القوانين في الجانب الأسري والمجتمعي والمؤسسي بما يدعم حقوق المرأة وأولها حقها في المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرار ولمّ شتات الشعب اليمني وتوحيد كلمته.

بالنسبة للمحور الثالث للبحث الحالي الذي يسلط الضوء على علاقة السلام والمرأة بالنهوض بمجالات التنمية الشاملة كما هو موضح آنفا بجدول رقم (13) تؤكد نتائج البحث أنه من أجل النهوض بالتنمية الشاملة بكل مجالاتها، بالشكل الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع اليمني، لابد أن يسبق ذلك خطوة أساسية (أولويات) ألا وهي الاستقرار السياسي والتناغم المجتمعي وإيقاف الصراعات للتمكن من تحقيق رفع مشاركة المرآة بوجه خاص والذي سيساعد على تحقيق الهدف السامي الذي يتوق إليه كل أبناء اليمن بكل شرائحهم وانتماءاتهم المختلفة وهو التنمية الشاملة ورخاء الوطن. ووفقا لذلك يمكننا تقديم المقترح البنائي الآتي الذي يمثل هرمية عملية النهوض بالتنموية الشاملة (شكل رقم 6).

شكل رقم(6): التصور البنائي للنهوض بالتنمية الشاملة للمجتمع والوصل إلى مرحلة رخاء الوطن

المصدر: الباحثة بناء على تحليل الإطار النظري ومضمون محتوى مقابلات عينة البحث .

كما هو موضح في الشكل رقم 6 (هرم الاحتياج التنموي) فإنه للوصول إلى التنمية الشاملة لابد من توفير القاعدة المناسبة لتحقيق ذلك، والتي تبدأ من ضرورة التوعية المجتمعية على كل الأصعدة والمنابر الإعلامية والدينية والمؤسسية بضرورة التعايش التي هي من أصول ديننا الحنيف الذي ابتعدنا عنه بدون وعي منا، حيث يحثنا على التعايش والتسامح والأمانة مع النفس ومع الآخرين فاليمن يتسع لجميع أبنائه من الانتماءات والمعتقدات كافة . إن بناء التعايش الذي ستؤدي فيه المرأة دورًا محوريًا كونها نصف المجتمع ومربية للنصف الآخر كأم وأخت وزوجة وزميلة عمل سيؤدي إلى اختفاء الفوارق الفئوية والعقائدية بالإضافة إلى النوعية رجل، امرأة ، ويبدأ كلٌّ يقدم دوره لإكمال دور الآخر للمشاركة في بناء لحمة الوطن. عند تحقيق ذلك تتوقف الصراعات وسيلم شتات الشعب وتقوى وحدته. ومن ثمَّ سيعم الاستقرار ويعود الأمن والأمان لكل أرجاء الوطن وسينتعش الاستثمار الداخلي والخارجي الذي بتحققه ستنهض خدمات البنى التحتية بأدوارها وسيتحسن الوضع المعيشي للمواطن، الذي بدوره سيؤدي إلى تطور أداء كل الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ونتيجة لذلك ستنهض عجلة التنمية المجتمعية والاقتصادية الشاملة ويتحقق رخاء الوطن.

البحث المستقبلي

من أجل ربط نتائج هذا البحث بأدوار الفاعلين (الحكومة ، ومجلس النواب، والقطاع الخاص ، ومنظمات المجتمع ، والمجتمع الدولي..) وبالاستراتيجيات والآليات المناسبة بغرض حوكمة الإجراءات والتشريعات لدعم المرأة اليمنية في عملية النهوض بالتنمية الشاملة بكل مجالاتها، بالشكل الذي يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع اليمني ككل، توصي الباحثة بأن يركز البحث المستقبلي لمركز يمن انفورميشن سنتر للبحوث والإعلام على حوكمة أدوار المرأة اليمنية بغرض إيجاد حلول قابلة للتطبيق في الواقع اليمني بعد الاستفادة من نقاط قوة المرأة اليمنية وكذا الفرص المتاحة خاصة تلك المرتبطة بالمجتمع الدولي.

التوصيات:

1. ضرورة التنسيق مع مكونات المجتمع اليمني كافة وذلك بعمل مبادرة عاجلة للسلام الوطني الجامع لكل المكونات فاليمن يتسع لجميع أبنائه.
2. على الوسائل الرسمية أن تتبنى برنامجًا توعويًّا شاملًا لكل الوسائل الإعلامية يبيِّن أهمية التعايش وتقبل الآخر ليحل السلام المجتمعي ويتحسن مستوى المعيشة للمواطن اليمني.
3. الاهتمام بأساليب التربية الأسرية السليمة القائمة على عدم التمييز بين الرجل والمرأة؛ لتعزيز ثقة المرأة في نفسها وقدرتها على العطاء خارج نطاق أسرتها.
4. العمل على تطبيق قانون 1325 فعليًّا لإعطاء المرأة الحق الكامل في الإسهام الفاعل في برامج بناء السلام والنهوض بالتنمية المجتمعية.

المقترحات:

1 – سن القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة أولا في كنف أسرتها ومحيطها ومن ثم في المجتمع.

2 – سن القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة الحق في أداء دورها المجتمعي والسياسي بتساوٍ مع الرجل دون تمييز أو تهميش.

3 – تنفيذ المزيد من الدراسات والأبحاث حول كيفية تمكين المرأة من بناء السلام والإسهام المجتمعي وفقا لوجهة نظر شريكها الرجل ووجهة نظر المجتمع.

المراجع:

- حمداوي، جميل (2017): تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق. WWW.ALUKAH.NEN >
- زيا، نغم إسحق زيا، المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة.
- شلق ،هدى الخطيب(2017): أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي

https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy

- هاني، ظاهر محسن (2017): المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة، دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة بابل.
- مسح الزواج المبكر(2017): مؤسسة تنمية القيادات الشابة، بالتعاون مع منظمة اليونيسف
- الرواشدة، علاء زهير (2016): المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية. الجامعة الأردنية.
- العزاوي، سالم جاسم محمد (2016): دراسة تحليلية لبحوث العلاقات العامة في العراق من 1989 إلى2016 .مجلة الباحث الإعلامي. العدد (38).
- المتوكل، انطلاق (2016) :دراسة أولية عن أوضاع النساء في اليمن في أثناء النزاع والصراع المسلح، لتعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة ما بعد النزاع في إطار القرار 1325، لبرنامج دعم السلام في اليمن، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- علوي، هدى علي (2016): واقع المرأة اليمنية، الفرص والتحديات، مركز المسار للدراسات. دبي
- تقرير، اللجنة الوطنية للمرأة (2016): تقرير مسح رصد الحالات الانتهاكات والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأضرار الواقعة على النساء بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة، مكتب اليمن.
- تقرير، مؤتمر تعزيز دور النساء في بناء السلام وحل النزاعات (2016)، بيروت.
- خطة الاستجابة الإنسانية يناير ديسمبر (2016)، Yemen HRP-Arabic

http://www.yemeress.com/yementoday/6063

https://www.dapp.dk/ar/reportage/ %D9 %85 %D8 %A4 %D8 %AA %D9 %85 %D8

- الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 5231المرأة والأمن والسلام وزارة الدولة لشؤون المرأة جمهورية العراق :2014

- وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص (2014):البنك الدولي

- http://documents1.worldbank.org/curated/pt/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARABIC040220140web.pdf

- لعمامرة، ليندة (2012): دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني. مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع: تحولات الدولة، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق.

- تقرير، الأمم المتحدة (2012): الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات نيويورك وجنيف.

- بيبر، شارلين هس (2011): البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. سلسلة العلوم الاجتماعية 1783، ترجمة هناء الجوهري.

- المصالحة، محمد (2009): المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني. مجلة المنارة ،العدد 15 ،العدد1.

- تقرير، وضع المرأة في اليمن (2009): اللجنة الوطنية للمرأة، الجمهورية اليمنية.

- عبادة، مديحة أحمد ; وآخرون (2008): العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

- العيلة، (2007): واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، مجلة النجاح للعلوم الإنسانية، جامعة النجاح. .فلسطين.

- الوادعي، أحمد علي (2005): أورق العمل وتجارب بعض الدول: المرأة العربية والقضاء، من وثائق وأدبيات مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي (من الأقوال إلى الأفعال)، المقام في 5 ديسمبر 2005 م – صنعاء.

- أنسيل دريان- باول وسانام ناراجي اندرليني (2004):السياسات الدولية الرئيسية والآليات القانونية: حقوق المرأة في سياق السلام والأمن.

Inclusive Security: Women Waging Peace cannot vouch for the accuracy of this translation.

- نيفين، عبد المنعم مسعد (2000):المشاركة السياسية للمرأة، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، القاهرة.

- تقرير، المؤتمر الوزاري الأول حول المرأة وتحقيق الأمن في المنطقة العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الأمن والحياة العدد 413 :القاهرة .

الملاحق :

دليل مقابلة بحث بعنوان

السلام والتنمية بين التحدي والإسهام من وجهة نظر المرأة اليمنية

يهدف البحث إلى دراسة الصعوبات التي تعيق المرأة اليمنية عن الإسهام في بناء عملية السلام والنهوض بالتنمية، وكيفية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لتذليلها.

مقابلة رقم ( ) التاريخ : / /2020م

أولاً : البيانات الشخصية :

العمر : ( ) المستوى التعليمي : ثانوية ( )،دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

الحالة الاجتماعية : ( ) مجال العمل : موظفة إدارية ( ) تربوية ( ) ناشطه حقوقية( ) مكان الإقامة : .....

س1/ وفقا لوجهة نظرك كيف أثرت النزاعات في حياة المرأة اليمنية في المجال الاجتماعي ومجال العمل؟

س2/ وفقا لوجهة نظرك هل هناك أسباب خاصة بالمرأة قد تمنعها من المشاركة بتفعيل عملية السلام والتنمية؟

س3 / باعتقادك ماهي أهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة اليمنية و تعيقها عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية في اليمن؟

س4/ كيف ترين نظرة المجتمع حول إسهام المرأة في عملية السلام؟

س5/ ماهي الحلول التي ممكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة في عملية السلام والنهوض بالتنمية؟

س6/ برأيك هل هناك علاقة ما بين عملية السلام وعملية التنمية؟

س7/ كيف يمكن للمرأة اليمنية أن تسهم في عملية بناء السلام؟

س8/ كيف يمكن أن تنهض عملية التنمية الشاملة في اليمن؟

س9 / برأيك ما هو الدور المطلوب من المرأة للنهوض بالتنمية؟

س10 / ماهي إسهاماتك في مجال السلام والتنمية؟

س 11/ الشكرُ لك على كل هذه المعلومات القيمة، هل هناك شيء تودُّين إضافته قبل نهاية المقابلة؟

استبانة مفتوحة : لبحث بعنوان

تمكين المرأة اليمنية من الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية

يهدف البحث إلى دراسة الصعوبات التي تعيق المرأة اليمنية عن الإسهام في بناء عملية السلام والنهوض بالتنمية، وكيفية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لتخطيها .

التاريخ : / /2020م رقم الاستمارة : ( )

أولاً : البيانات الشخصية :

العمر : ( ) المستوى التعليمي : ثانوية ( )،دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

الحالة الاجتماعية : ( ) مجال العمل : موظفة إدارية ( ) تربوية ( ) ناشطه حقوقية ( ) مكان الإقامة : .....

م	السؤال	الإجابة
1	وفقا لوجهة نظرك كيف أثرت النزاعات في حياة المرأة اليمنية في المجال الاجتماعي؟	
2	وفقا لوجهة نظرك هل هناك أسباب خاصة بالمرأة ممكن أن تمنعها من المشاركة بتفعيل عملية السلام والتنمية؟	
3	برأيك كيف أثر الوضع الراهن في حياة المرأة اليمنية في مجال العمل؟	
4	باعتقادك ماهي أهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة اليمنية وتعيقها عن الإسهام في عملية السلام والنهوض بالتنمية في اليمن؟	
5	كيف ترين نظرة المجتمع حول إسهام المرأة في عملية السلام؟	
6	كيف يمكن للمرأة اليمنية أن تسهم في عملية بناء السلام؟	
7	ماهي الحلول التي ممكن أن تسهم في تفعيل دور المرأة في عملية السلام والنهوض بالتنمية؟	
8	برأيك هل هناك علاقة ما بين عملية السلام وعملية التنمية؟	
9	كيف يمكن أن تنهض عملية التنمية الشاملة في اليمن؟	
10	برأيك ما هو الدور المطلوب من المرأة للنهوض بالتنمية؟	
11	هل لديك إسهامات في مجال السلام والتنمية؟	
12	الشكرُ لك على كل هذه المعلومات القيمة، هل هناك شيء تودُّين إضافته؟	

دور الكادر الأكاديمي في تفعيل ثقافة التعايش المجتمعي

جامعة صنعاء إنموذجًا

د. بلقيس مطهر العريقي

د. إبرهيم محمد الحنشلي

يمن انفورميشن سنتر

2021م/ 1442هـ

دور الكادر الأكاديمي في تفعيل ثقافة التعايش المجتمعي

جامعة صنعاء إنموذجًا

ملخص :

تمر اليمن بوضع استثنائي صعب، للخروج منه لابد من التركيز على التعايش المجتمعي وكيفية بناء اللحمة الوطنية، وفي هذا الصدد لوحظ وجود فجوة ما بين ثقافة التعايش المجتمعي وبعض ممارسات الكوادر الأكاديمية في تعاملهم مع طلابهم أو زملائهم في بيئة العمل ، ونظرًا لأهمية دور الكادر الأكاديمي في نشر ثقافة التعايش المجتمعي. تناول البحث الحالي مفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي والقيم المرتبطة بها لدى الكادر الأكاديمي، وناقش الأدوار المختلفة التي يؤديها الكادر الأكاديمي لتعميق وتعميم ثقافة التعايش المجتمعي في البيئة التعليمية ، وكذا تطرق البحث إلى تحديد العوائق التي تضعف من مستوى نشر هذه الثقافة ، بالإضافة إلى استخلاص مجموعة من المقترحات والحلول لتفعيل نشر ثقافة التعايش المجتمعي من وجهة نظر الكادر الأكاديمي .

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت منهجية المقابلات المعمقة المباشرة على عينة من الكادر الأكاديمي، لكليات مختلفة في جامعة صنعاء ، ومن أهم نتائج البحث أن هناك ميلًا إيجابيًا من عينة البحث إلى ثقافة التعايش المجتمعي المبنية على الحوار والتفاهم وتقبل الآخر والمساواة والعدالة والتسامح من أجل النهوض ببناء السلام الاجتماعي. وأوضحت نتائج البحث أن هناك صعوبات أدّت إلى اضمحلال دور الأستاذ الجامعي تعود لأسباب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وإدارية وفنية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الاستثنائية التي تمر بها اليمن منذ سنوات. وقد أوصى البحث بضرورة تعاون إدارة الجامعة ومرافقها البحثية والخدمية مع الجهات الرسمية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني المحلي والدولي لدعم وتعزيز ثقافة تقبل الآخر كلبنة أساسية للنهوض بعملية التعايش المجتمعي ، كما أوصى بضرورة تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات والمشاريع الموجهة لأعضاء هيئة التدريس؛ لتحسين أوضاعهم وصقل مهارتهم وتعزيز قدراتهم فيما يساعد على تطبيق معايير ثقافة التعايش المجتمعي، بحيث ينعكس ذلك بطريقة إيجابية على البيئة التعليمية في مختلف المستويات.

مصطلحات البحث : ثقافة التعايش – الكادر الأكاديمي – جامعة صنعاء

المقدمة

ثقافة التعايش المجتمعي هي عملية تكيفية تعنى بتقبل الاختلاف وتعزيز التفاهم بين أفراد المجتمع ، وفي هذا السياق ذكر (كنعان، 2009م) أن ثقافة التعايش والسلام تعني: وجود عقول تؤمن بدورها في بناء مجتمع يتميز بالتناغم، والأمن، والتفاهم، وثقافة الحور والإقناع، أي أن ثقافة التعايش والسلام هي أن نسعى لحل المشكلات والخلافات عن طرق التفاوض؛ ولذا يسوغ دور الأستاذ الجامعي في التعريف والتوعية بأهمية ثقافة التعايش والسلام المجتمعي كنهج سلوكيٍّ وأخلاقي لدى الطلاب، ولابد للأستاذ الجامعي أن يكون مدركًا أهمية تلك السلوكيات وما ينتج عنه من آثار إيجابية أو سلبية على الطلاب والمجتمع عمومًا (مختار، 1993م).

يعدُّ ترابط أفراد المجتمع ومستوى تعايشهم عاملا أساسًا لتطوير المجتمع والرقي به، وتعدُّ الجامعة أهم مؤسسات المجتمع المسؤولة عن مخرجات الموارد البشرية، وهنا لابد من التنبيه إلى أن الأجيال القادمة كونها رأس المال المجتمعي تستحق نظامًا تعليميًّا مطورًا ومدروسًا لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها المشكلات المعقدة والمتداخلة التي أفرزتها الصراعات المحلية والخارجية التي أثرت في اليمن.

وبما أن المؤسسات الأكاديمية تعدُّ الركيزة الأساسية التي تحقق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات عن طريق تأهيل وتزويد الخريجين بالمعارف والمهارات اللازمة لتمكينهم من العمل في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية والخدمية، فإن بإمكانها أيضا غرس قيم ومفاهيم التعايش المجتمعي والتوعية بأشكاله المختلفة من أجل الوصول الى السلام المجتمعي ، وكذا تعدُّ المؤسسات الجامعية الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات من خلال تأهيل وإكساب مهارات ومعارف واتجاهات وقيم لأعداد كبيرة من الشباب الخرجين في كل التخصصات العلمية والأدبية للعمل في جميع القطاعات الإنتاجية والاجتماعية. نظرًا لكون الشباب الجامعيين يمثلون رأس المال المجتمعي فكلما بذلت الجامعات جهودًا صادقة لتطوير مواردها البشرية زادت نسبة رأس المال الفكري في المجتمعات. ومن ثمَّ فان المؤسسات التعليمية يجب أن تعمل على غرس قيم التعايش المجتمعي بواسطة القدوة المتمثلة بأعضاء هيئة التدريس وترسيخ قواعد التعاون والتكافل ونبذ العنف وتحقيق العدالة والتنمية، وممارسة قيم التسامح والحوار والاحترام بين جميع الأطراف.

مشكلة البحث وأسئلته:

وفقًا لمؤشر السلام العالمي لعام 2020م الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام في مدينة سدني الاسترالية فإن اليمن هي الأكثر تأثرًا بالعنف بالترتيب 159 بنقاط (3.411) من ضمن 163 دولة (2020) ، حيث اعتمد مؤشر السلام العالمي على مجموعة من المعايير، لقد وضح تقرير(صحيفة فرانس ،2019) أن الآثار الناتجة عن الصراعات لم تعطل التنمية البشرية فحسب بل أدَّت إلى انهيار البنية التحتية لليمن ومحو مكاسب 20 عامًا مضت. لقد أثرت الأوضاع المضطربة بدرجة كبيرة في البنية التحتية لجامعة صنعاء وفي الحالة النفسية والجسدية والمادية لمنتسبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

لقد لوحظ أنَّ الكادر الأكاديمي هو الأكثر تأثرًا بهذه الأوضاع الحرجة الناجمة عن الأوضاع الراهنة ، وأن دورهم فعال في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إكساب الطلاب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم والمبادئ التي تمكنهم من التكيف والتأقلم مع الأوضاع الراهنة للمجتمع اليمني عن طريق ترسيخ مفاهيم وقيم التعايش المجتمعي. ويعدُّ الشباب الجامعي عماد المجتمع وركنه الأساس، فهم قادة المستقبل ومحور النهوض التنموي. فالشباب جزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع واستقراره وتطوير الدول2007 (Sadeqyar:)؛ لذا جذبت الأمم المتحدة انتباه العالم في عام 1985م إلى الدور الحيوي والمهم للشباب وأطلق على هذا العام "السنة الدولية للشباب من أجل التنمية والتعايش المجتمعي للسلام (kura :2008). وتكمن مشكلة البحث الحالي في وجود فجوة بين ثقافة التعايش المجتمعي وبعض الممارسات السلوكية لبعض الكوادر التعليمية والأكاديمية التي برزت عن طريق التعامل مع طلابهم أو زملائهم في بيئة العمل الأكاديمي؛ لذا يركز البحث الحالي على تسليط الضوء على مفهوم ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي، ودور الكادر الأكاديمي في ترسيخ هذه الثقافة لدى طلابهم بواسطة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما طبيعة ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي؟

2- ما دور الكادر الأكاديمي في تعميق وتعميم ثقافة التعايش المجتمعي لدى طلابهم؟

3- ماهي عوائق نشر ثقافة التعايش المجتمعي التي يواجهها الكادر الأكاديمي؟

4- ماهي الحلول المناسبة التي يمكن أن تعزز دور الكادر الأكاديمي في نشر ثقافة التعايش المجتمعي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة طبيعة مفهوم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي في جامعة صنعاء.

2- معرفة دور الكادر الأكاديمي في تعميق وتعميم مفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي لدى طلابهم.

3- تحديد العوامل والعوائق التي تؤثر في نشر ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي بين طلابهم.

4- تحديد الحلول والاستراتيجيات لتفعيل التعايش المجتمعي وفقًا لوجهة نظر الكادر الأكاديمي.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- ندرة الدراسات التي تناولت قضايا السلام في اليمن عمومًا.

2- تكمن أهمية هذا البحث في استخدام الباحث طريقة المقابلات المعمقة المباشرة مع أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء.

3- يعمل البحث على جذب أنظار الجهات المعنية والمختصين التربويين والاجتماعيين في الجامعة نحو تفعيل برامج بناء ثقافة التعايش المجتمعي داخل الجامعات والدور المهم الذي يمكن أن يؤديه عضو هيئة التدريس بنشر ثقافة التعايش وتحقيق الأمن والاستقرار النفسي للطلاب، لتحقيق التطور والازدهار للمجتمع عمومًا.

4- أُجري هذا البحث في مرحلة تمرُّ فيها اليمن بحالة استثنائية مليئة بأزمات وصراعات وانحسرت فيها قيم ومبادي التسامح والتعايش المجتمعي.

5- يساعد هذا البحث على الرفع من مستوى التكيف الاجتماعي والنفسي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.

6- سيعمل البحث على الخروج بمقترحات تناسب ظروف اليمن الاستثنائية لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس وذلك بنشر ثقافة التعايش المجتمعي لدى طلابهم ومن ثمَّ يتحقق التوازن النفسي والمجتمعي.

منهجية البحث وأدواته :

يتبع البحث الحالي أسلوب المنهج الكيفي/ النوعي؛ أي الوصول إلى النتائج بطرق غير إحصائية أو كمية، واستخدم البحث أسلوب الدراسات الميدانية بتطبيق أداة المقابلات المعمقة المباشرة كطريقة مناسبة لجمع البيانات من أعضاء عينة البحث لتحقيق أهداف البحث وتسمى أيضًا بالمقابلة المكثفة. وتعدُّ المقابلات المعمقة نوعًا خاصًا من الحوار بين الباحث وأفراد العينة، وهذا يتطلب وجود التساؤلات مرتبة في دليل المقابلة المعد مسبقًا لكي يتحقق الاتصال الفعال. يدور الحوار في المقابلات المعمقة حول قضية معينة أو موضوع معين مستخدمًا ما يسمى كرة الثلج؛ أي التدرج في التساؤلات للوصول إلى الإجابات عن مشكلة البحث بشكل مناسب (بيبر و ليفي، 2011). اعتمدت المقابلة على الحور الفعال بين الباحثين وأفراد عينة البحث وقد ارتكزت المقابلة حول الأربعة المحاور الآتية:

المحور الأول: معرفة طبيعة مفهوم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي.

المحور الثاني: معرفة دور الكادر الأكاديمي في ترسيخ مفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي.

المحور الثالث: تحديد العوامل والعوائق التي تؤثر في نشر ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي.

المحور الرابع: تحديد الحلول والاستراتيجيات لتفعيل التعايش المجتمعي وفقًا لوجهة نظر الكادر الأكاديمي.

انظر الملحق رقم (دليل المقابلة)

مصطلحات البحث :

ثقافة التعايش:

تعدُّ ثقافة التعايش أحد المعايير الأساسية للنهوض بعملية السلام المجتمعي وفي هذ السياق يشير مصطلح " ثقافة السلام " لدى اليونسكو إلى أنه مصطلح شامل يقوم على مرتكزات فكرية واستراتيجية عالمية تضم التاريخ الثقافي والاقتصادي والاستراتيجي للعالم، والأصول الفلسفية ذات المعاني الأخلاقية القيمية والمعرفية والجغرافية والتاريخية للشعوب، وتطوير الوعي البشري عامةً في اتجاه التعايش السلمي المبني على احترام الآخر وقبول ثقافته ومزاجه، والتعاون والتماسك الدولي(أبو الشيخ، 2009م) ، (خليفة ،هبة و الزهراني ، ناصر،2020م). يُعرَّف مفهوم ثقافة التعايش والسلام الاجتماعي بأنه: نشر الحرية والعادلة الاجتماعية والتسامح والتضامن بين الشباب، وثقافة تمكن الشباب من التعبير عن آرائهم وأفكارهم بقضايا المجتمع ، وتضمن للشباب ممارسة حقوقهم بالمشاركة في تنمية المجتمع.

التعريف الإجرائي لثقافة التعايش المجتمعي: عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ وأنماط السلوك والطرق والوسائل التعليمية التي يتبعها عضو هيئة التدريس في الجامعة، بهدف إكساب الطلاب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم من أجل إحداث تغير إيجابي لدى طلابه نحو اكتساب قيم وبناء التعايش المجتمعي والتكيف النفسي والاًجتماعي مع البيئة المحيطة بهم للوصول الى السلام.

الكادر الأكاديمي: مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء من مختلف التخصصات بدرجات علمية مختلفة.

جامعة صنعاء: تعدُّ أول جامعة في اليمن أُنشئت عام 1970 م مقرها العاصمة اليمنية صنعاء وتضم أكثر من 124 تخصصًا في العلوم الإنسانية والعلمية.

محددات البحث

محددات البحث الحالي تنحصر في الآتي:

1- **الحد الموضوعي:** ثقافة التعايش المجتمعي المفهوم، والقيم، والمبادئ.

2- **الحد المكاني:** جامعة صنعاء.

3- **الحد الزمني:** طُبِّق البحث في الفصل الدراسي الثاني 0202م.

4- **الحد البشري:** طُبِّق البحث على 01من الكادر الأكاديمي بجامعة صنعاء.

الإطار النظري

ثقافة التعايش المجتمعي والتعليم:

تعدُّ ثقافة التعايش المجتمعي أحد معايير السلام وهي من الموضوعات المعاصرة وإحدى المصطلحات الغربية الحديثة التي تتداولها العديد من المنظمات والمؤسسات والتي لقيت اهتمامًا واسعًا من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها خاصة المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

لقد أدَّت (اليونسكو) دورًا مهمًا في تبني مفاهيم وقيم ثقافة التعايش والسلام ونشرها في المؤتمرات، والبرامج، والأنشطة الدورية انطلاقًا من مبدأ (إذا كانت الحروب تبدأ من عقول الناس فمن عقول الناس أيضًا يجب أن تبدأ عملية بناء التعايش المجتمعي لتحقيق السلام) (اليونسكو ،1985م).

وقد عرفت الأمم المتحدة ثقافة التعايش المجتمعي والسلام على أنها مجموعة من القيم والموقف، والتقاليد، وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تجسد مجموعة من المبادئ ، واحترام حقوق الإنسان ، والالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والاعتراف بالحقوق المتساوية للرجل والمرأة، والاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير، والحصول على المعلومات، والتمسك بمبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والتنمية للجميع والتسامح والتضامن والتعددية وقبول الاختلافات والتفاهم بين الأمم والفئات العرقية والدينية والثقافية وغيرها من الفئات (اليونسيكو2001م). عرف (كنعان ،2009م)عُرفت ثقافة التعايش المجتمعي والسلام اصطلاحًا بأنها: ثقافة الحوار والمناقشة والإقناع في التعامل مع الآخرين، بدلًا من فرض الرأي. ويمكننا أن نعرف السلام بأنه: (ليس وقف العنف والصراع فقط وإنما توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية من تعليم، وصحة، ومياه صحية... أي كل ما يجعل الإنسان يعيش حياة كريمة). وجاءت كلمة التعايش والسلام في اللغة الإنجليزية مرادف لكلمة (Peace) التي تعنى الصلح، والأمان، والطمأنينة، والمحبة، والود، وكلها تعبِّر عن السلم ونبذ التعصب والعنف (Elias،2001).

لذلك نرى جليًّا أن جميع الأديان ومن ضمنها الإسلام دعت إلى التعايش والسلام، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وأنثى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الآية –49 الحجرات). الإسلام يحارب التباغض، والكراهية، والعنصرية، والحروب بين أفراد المجتمعات البشرية قاطبة. لقد حثَّنا الدين الإسلامي على اعتناق المحبة والتعايش والتسامح،

والمساواة والعدالة قال تعالى: (اعدلوا هو أقرب للتقوى) (المائدة الاية:8). ومن الآيات القرآنية التي تحث على التعايش والسلام ونبذ العنف وتجنب الحروب قوله تعالى: (وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلمِ فَاجنَح لَهَا وَتَوَكَل عَلَى اللّهِ إِنَهُ هُوَ السَمِيعُ العَلِيم) سورة الأنفال، (الآية 61).

لذلك هناك حاجة ماسة لتحقيق التعايش المجتمعي إذ يمثل غاية وهدفًا إنسانيًا ساميًا. إلا أنه بالفترة الأخيرة لوحظ تعدد المشكلات الاجتماعية بحيث صارت تؤرّق صانعي القرارات على الصعيد المحلي والدولي . على سبيل المثال أصبحت قضايا الفقر والمرض والبيئة والتغيرات المناخية من المشكلات السائدة في عصرنا لكن تعدُّ مشكلة الصراعات هي الأكثر بروزًا بسبب آثارها المباشرة التي تؤدي إلى طمس التعايش المجتمعي وظهور أشكال العنف المختلفة والتطرف التي تكلف المجتمع الكثير من الضحايا وتدمّر البنية التحتية مما يؤدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية والمادية للبلد (علي إسماعيل وآخرون، 2009م).

وترى الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 1999م) أن على المجتمعات التعرف على ثقافة التعايش المجتمعي والسلام من خلال أربعة عشر مطلبًا لتحقيق التنمية المستدامة وهي كالآتي :

1 – العمل على حلِّ النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية.

2 – الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقوانينها.

3 – تعزيز الديموقراطية والتنمية وصون جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

4 – تمكين أفراد المجتمع من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء توافق بين الآراء.

5 – تعزيز مشاركة المؤسسات بديمقراطية في عملية التنمية.

6 – القضاء على الفقر والأمية وتقليل الفوارق داخل المجتمع.

7 – العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

8 – القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تمكينها في جميع مستويات صنع القرار.

9 - احترام حقوق الطفل كافة وتعزيزها وحمايتها.

10 - حماية حرية تدفق المعلومات على جميع المستويات وتعزيز الوصول إليها.

11 - زيادة الشفافية والمساءلة.

12 - القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز.

13 - تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن بين الحضارات والشعوب والثقافات مع الاهتمام بوجه خاص بالأقليات والبينية واللغوية.

14 - العمل على إعطاء جميع الشعوب حقوقها، بما فيها التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي وفقًا لحق تقرير المصير المكفول في ميثاق الأمم المتحدة والمتمثل بالعهود والإعلانات والقرارات الصادرة عنه.

بالإضافة إلى ما سبق من المتطلبات التي ذكرتها الأمم المتحدة لتحقيق التعايش المجتمعي والسلام وصولًا إلى التنمية المجتمعية، يؤكد البحث أهمية التعليم فهو يعدُّ حجر الزاوية للتعريف بثقافة التعايش المجتمعي ونشرها للنهوض بعملية السلام . إن التربية والتعليم بأساليبها الصحيحة هي النواة الحقيقية لبناء الإنسان والحضارة؛ لذلك لابد من تسليط الضوء على الأساليب التربوية الإيجابية وبناء وتطوير التعليم بما يخدم النهوض بمرافق المجتمع المختلفة. يمكننا القول إن التربية والتعليم تمثل السهم والقوس في مجابهة كل أشكال الصراعات والنزاعات (اليونسكو 1995م). وفي السياق نفسه يشير (حسن، محمد صديق،2001م) إلى أن عملية نقل ثقافة التعايش المجتمعي تقتضي التركيز على المواقف التعليمية التي تتبناها الكوادر التربوية لتشجيع المتعلمين على المشاركة في تشكيل السلوك التعليمي، حتى يمكنهم التفاعل مع هذه المواقف. بالإضافة إلى ذلك يتضمن اكتساب ثقافة التعايش المجتمعي جوانب معرفية تتعلق بالمفاهيم والحقائق والجوانب الوجدانية، وضرورة إخراج الأفراد من ممارسة العنف المباشر وغير المباشر، وإبداله بمهارات إيجابية تتعلق بالسلوك التعايشي والتسامح في الحياة اليومية.

وفي هذا السياق وضحت نتائج بحث مريم الأنصاري أن ثقافة التعايش المجتمعي والسلام يمكن النهوض بها عن طريق المسارات التي تتضمنها المناهج الدراسية وهي:

المسار الأول: معالجة علاقة المتعلم بأسرته ومجتمعه من منطلق التفاهم والتعاون وبناء العلاقات الإيجابية.

المسار الثاني: إثراء ثقافة المتعلم بصور التعاون الدولي وأشكاله المختلفة ومنظماته المتعددة والتي تؤدي دورًا أساسًا في إقرار السلم الدولي وتنمية روح الإخاء الإنساني.

المسار الثالث: إكساب المتعلم مجموعة من القيم والاتجاهات، وأنماط السلوك والتي من أهمها الولاء الوطني والاعتزاز وحمايته والدفاع عنه والتكافل والتضامن والاعتماد على النفس، وتنمية الشعور بالإخاء الإنساني.

المسار الرابع: المحافظة على البيئة بكل مكوناتها والعمل على تنميتها.

المسار الخامس: تأكيد المفاهيم والحقائق التي تسهم في استقرار النظام السياسي والاجتماعي للدولة و تساعد على الاستخدام الأنسب لموارد الدولة بما يفي بحاجات الأفراد والمجتمع، وبما يحقق التوازن بين قطاعات المجتمع وفئاته، ويرسى دعائم التعايش المجتمعي والسلام (حسن، محمد صديق،2001م).

وينبغي لأساليب التعليم والتعلم وتوجهات السياسة المؤسسية أن تجعل من التعايش والسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية ممارسة يومية ومكتسبات معرفية في آنٍ واحد. وفيما يتعلق بأساليب التعليم، ينبغي تشجيع استخدام أساليب النشاط والعمل الجماعي، ومناقشة المسائل الأخلاقية، والتعلم الذاتي. أما بالنسبة لتوجهات السياسة المؤسسية، فأنه ينبغي إتباع طرائق فعالة للإدارة والمشاركة تشجع على تطبيق إدارة ديمقراطية على مستوى المدرسة يسهم فيها المعلمون والطلبة والآباء والمجتمع المحلي في مجموعة (الحنشلي، 2012م). من هنا نستطيع القول إن الأجيال القادمة لابد من إعطائها فرصة التعامل مع أنماط تربوية مختلفة جذريًا عما هو قائم الآن حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها المشكلات المعقدة والمتداخلة. إن الناس يحتاجون إلى المعارف والمهارات والوعى من أجل خلق التعايش المجتمعي والحفاظ عليه. تعدُّ تربية التعايش المجتمعي عملية شاملة وتشاركية بحيث تشتمل على التعليم من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، والمحافظة على البيئة، وتشجيع التفكير الناقد والتفكير الابتكاري وحل المشكلات والتعاون وخلق الأفعال التكيفية مع مختلف فئات المجتمع.

وكذا فأن UNESCO ،1991 وضَّح أهمية الالتزام بتعزيز ثقافة التعايش المجتمعي والسلام عن طريق توسيع نطاق مفهوم نوعية التعليم باستخدام طرقٍ مختلفة هي:

1- تنفيذ مشاريع في مجال التعايش المجتمعي والسلام

2- إجراء الدارسات والبحوث.

3 - زيادة الوعي المجتمعي.

جامعة صنعاء

نشأت جامعة صنعاء تزامنًا مع جامعة عدن خلال العام الجامعي 1970ـــ1971م حيث تعدُّ أول جامعة في اليمن، تضم حاليًا أكثر من 124 تخصصًا وشعبة علمية يدرس فيها ما لا يقل عن ثمانين ألف طالب وطالبة. مهمتها الأساسية تأهيل وتدريب الكوادر لتسهم في عملية التنمية بمختلف المجالات. مع بداية العام 2005ـــ2006م شهدت جامعة صنعاء تطورًا ملحوظًا لتلبية متطلبات المجتمع، عن طريق التوسع في الكليات والتخصصات إلى جانب إنشاء عدد من المراكز الأكاديمية والخدمية التخصصية. ولأهمية دور الجامعة فقد أنشئت العديد من الكليات الفرعية في محافظات عديدة حيث أصبح بعضها جامعات مستقلة. تتكون من عشرين كلية اثنتي عشرة منها في المركز الرئيس بصنعاء وثماني كليات فرعية. وكذلك فأن الجامعة لا تمنح شهادة البكالوريوس فقط بل انطلقت في مطلع الثمانينيات بمنح الشهادات الجامعية العليا ابتداء من الدبلومات العليا ثم منحت درجة الماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات من معظم الكليات (ويكليبيديا، 2020م) . رغم ما تمرُّ به الجامعة من أزمات وعوائق متعلقة بضعف الخدمات المتوفرة وتدهور البنية التحتية وضعف الموارد المالية. في مطلع سنة 2020 م سهل مجلس الجامعة إجراءات الدراسات العليا ماجستير ودكتوراه في جميع التخصصات حتى يتمكن الطلاب من استكمال دراساتهم العليا بسبب صعوبة استكمال دراساتهم في خارج الوطن.

الكادر الأكاديمي في الجامعات ونشر ثقافة السلام :

تؤدي الجامعات دورًا أساسًا في تنمية وتطوير المجتمع فعن طريقها تنتشر المعارف والمهارات وانتقال الخبرات ،التراث والثقافات. وكذا تؤهل الطلاب التأهيل الفعال الذي يمكنهم من ممارسة مهاراتهم المكتسبة وتساعدهم على التكيف في مجتمعاتهم (علي، 2005م). ترى اليونسكو أن الجامعات تؤدي دورًا محوريًّا في تعزيز الفكر الإيجابي بين الشباب والتصدي للأفكار السلبية الهدامة التي تعصف في أذهان الشباب (UNESCO،1991). فأساتذة الجامعات لديهم المعارف، والمهارات، والخبرات، والقيم، والاتجاهات، والسلوكيات التي تؤثر في طلابهم إما إيجابًا أو سلبًا.

لذا يجب أن تتوفر في عضو هيئة التدريس العديد من السمات المهمة لكي يتمكن من إكساب مفاهيم السلام عمليًا لطلابه وهي كالآتي كما وضحها (علي، 2005م):

1- **السمات الشخصية:** أن يتميز المعلم بالمرونة في التعامل و يكون لديه التفكير الناقد والثقة بالنفس، ويتقبل الأخرين على اختلافهم ويتأنى في إصدار الأحكام، ويمتلك مهارات الاتصال والتواصل الفعال والقدرة على الشرح والتحليل.

2- **الكفايات المهنية:** يمتلك القدرة على مساعدة طلابه في إنجاز المهمات المنوطة بهم، ويحذرهم من المخاطر ويدافع عنهم ويدرك مشاعرهم ويشجعهم على التعاون الاجتماعي، ويشاركهم في المواقف التفكيرية، وينصت لهم ويتقبل مقترحاتهم وآرائهم.

3- **الخبرات الموقفية:** يجب أن يتحلى المعلم بالمعرفة الكافية في مجال تخصصه وأن تكون لديه القدرة على تقبل الاستجابات المختلفة من الطلاب وإن كانت غير مألوفة، وأن تكون لديه القدرة على استخدام المهارات الفعلية في العملية التعليمية، وتقييم العمل اليومي والأسبوعي و الوحدات التعليمية وفعاليتها.

4- **الكفاءة العلمية:** وهي أن يكون المدرس ملمًا بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلاب ويقدمها بالطريقة الصحيحة والممتعة.

5- **الكفاءة التربوية:** وهي أن يكون المعلم عارفًا بالطرق التربوية المناسبة للتعامل مع الطلاب وتقديم المعلومات التربوية للطلاب بفعاليَّة.

6- **الكفاءة الاتصالية:** وهي أن يكون المعلم قادرًا على استخدام الطرق المناسبة والمتنوعة لإيصال المعلومات بالوجه السليم.

تتجلى سمات الكادر الأكاديمي في جهودهم لنشر ثقافة التعايش المجتمعي والسلام وتعزيز المفاهيم الصحيحة لطلابهم عن طريق قيامهم بما يلي (على، 2017م):

1 - تعزيز روح التعاون والمساواة واستخدام أساليب الحوار القائم على حرية الرأي بين الأستاذ والطالب.

2 - وضع الطلاب في مواقف تعليمية تفاعلية لكي يدرك أهمية الانتماء لوطنه.

3 – ربط الطالب بفكرة أن المجتمعات الإنسانية كلها جاءت من نسل واحد، وهو آدم عليه السلام، وأن الديانات السماوية جميعها تدعو إلى تكريم الإنسان مهما كان جنسه أو عرقه أو لونه أو دينه.

4 – ربط الطالب بفكرة أن الأرض ملكٌ لجميع البشر مهما اختلفت ألوانهم ومعتقداتهم أو أديانهم.

5 – تعريف الطالب بميثاق الأمم المتحدة (الأهداف، والمبادئ، والقيم)

6 – تسليط الضوء على بعض النجاحات التي تحققت في مجال التعاون الدولي " الصحة، والعلوم، والتعليم، والاقتصاد".

7 – إبراز أهمية وسائل الاتصال والمعاهدات التجارية والتشريعية الاقتصادية في إقامة علاقة قوية بين الدول.

يتعرض الشاب الجامعي للعديد من المخاطر وأكثرها خطورة تبني الأفكار الهدامة نظرًا لما تمرُّ به المجتمعات من تغيرات على جميع المستويات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للقنوات المفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي التي تؤثر سلبيًا في القيم الأخلاقية وقيم التعايش والسلام ولانتماء إلى الهوية الوطنية، ولتفادي هذه المخاطر ينبغي للكادر الأكاديمي أن ينشر ثقافة التعايش المجتمعي وينمي قيمه لدى الشباب الجامعي (هاشم، أحمد مرعي، 2018م) وأن يهتموا أكثر بتوجيه الشباب الجامعي نحو تعزيز ثقافة التعايش المجتمعي والأمن الفكري في جميع كليات ومراكز الجامعات لأن هذه الثقافة تغرس الفكر المعتدل الوسطي في نفوس الشباب وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى التجديد الفكري والتعايش بين أفراد المجتمع وليعلم القادة الأكاديميون والمختصون بالجامعات أن الأهداف الأكاديمية لا يمكن أن تتحقق بمستوى عالٍ إلا في بيئة يسودها الحب والألفة والتسامح بين جميع أفراد الحرم الجامعي (أبو حمام، 2017م).

وتعدُّ الجامعة إحدى المؤسسات الفاعلة في المجتمع على المستويين التعليمي والتربوي والاجتماعي لأنها تمتلك أدوات تنمية الوعي والثقافة، كما أن للقادة الاجتماعيين دورًا مهمًا في تعزيز الهوية الوطنية وتحقيق الاعتدال الفكري لدى الشباب الجامعي. تعدُّ الخدمة الاجتماعية إحدى أهم المهن الفاعلة والمؤثرة في فئة الشباب داخل الجامعة والتي تستهدف مساعدتهم في إشباع احتياجاتهم وحل المشكلات التي يواجهونها من خلال مجموعة البرامج الوقائية والعلاجية والتنموية (هاشم، 2018م).

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت مواضيع التعايش المجتمعي والسلام والقيم المرتبطة بها ومنها بعض الدراسات الآتية:

1- دراسة الصانع، محمد إبراهيم 2011م: بعنوان (دور الأستاذ الجامعي في تعميق وتعميم مفاهيم وثقافة السلم والتفاهم الدولي):

هدفت الدراسة إلى بلورة مقترحات مناسبة لدعم دور الأستاذ الجامعي في بناء ونشر ثقافة التعايش المؤدية إلى السلام واحترام حقوق الإنسان والتبادل الثقافي مع الآخرين على اختلاف مجتمعاتهم، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهجية الكيفية بتطبيق أداة المقابلة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم التربوية جامعة جرش بالأردن. و أظهرت الدراسة تنوع الأدوار التي يمكن أن يؤديها الأستاذ الجامعي لنشر ثقافة التعايش والسلام لدى طلابه فهو يؤدي دوره التعليمي والإداري ويشارك في الأنشطة المتعلقة بالمقررات الدراسية ،الأنشطة الثقافية، والرياضية، والاجتماعية والترفيهية. ولذلك أوصت الدراسة بتقديم العديد من البرامج التدريبية التي تستهدف الكادر الأكاديمي وتشجعهم على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تقام بالاشتراك مع جامعات أخرى لصقل مهارتهم وتعزيز قدراتهم وتحسين أدائهم ولترسيخ مفاهيم وقيم التعايش والسلام والتعاون مع المجتمعات الأخرى.

2- دراسة الاشين، محمد عبد الحميد وعزت عبد الجواد، مروة 2012م: بعنوان (آليات تضمين ثقافة التربية من أجل السلام بالتعليم الجامعي في ضوء متطلبات التربية الدولية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على فلسفة التربية الدولية من أجل التعايش والسلام والعوامل التي تساعد على نشرها في الجامعات، وكذا هدفت إلى تقديم آليات لتضمين ثقافة السلام المجتمعي بتفعيل مبدأ التعايش عن طريق البرامج الدراسية والاتحادات الطلابية وبرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب السنة النهائية بالجامعة. أهم نتائج الدراسة أنها كشفت ضعف مستويات تحقيق متطلبات التربية الدولية لتفعيل التعايش من أجل الوصول إلى السلام بالجامعات المصرية وأيضًا ضعف البرامج والمقررات الدراسية في الجامعة التي تعنى بمفاهيم وقيم ومعايير التعايش والسلام .أوصت الدراسة

بضرورة نشر ثقافة السلام والتعايش المجتمعي بواسطة ثلاثة محاور أساسية: البرامج الدراسية، والاتحادات الطلابية، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

3- دراسة الحنشلي، إبراهيم محمد 2012 : بعنوان (دور التعليم الثانوي في تنمية قيم السلام لدى طلاب المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية في ضوء بعض المتغيرات العالمية المعاصرة.)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الثانوي في تنمية قيم التعايش والتسامح والتعاون وتقبل الآخر والولاء الوطني بهدف تحقيق السلام المجتمعي لدى طلاب وطالبات الثانوية بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الكمي بتطبيق أداة الاستبانة التي وزعت على عينة بلغت (800) طالب وطالبة ثم تحليل محتوي المناهج ، أظهرت نتائج الدراسة توفر مفاهيم وقيم معينة من قيم السلام في المقررات الدراسية، وكذا أظهرت أن هناك مفاهيم وقيمًا لم تتضمنها المقررات الدراسية، بناء على الدراسة الميدانية أعدَّ الباحثان تصورًا مقترحًا لترسيخ مفاهيم وقيم التعايش والتسامح والتعاون وغيرها من قيم السلام المجتمعي. هذا المقترح يتكون من ثلاثة محاور: المعلم، والمقررات الدراسية، والمدرسة.

4- دراسة اني تيرنز جونسون 2013: بعنوان(دور الجامعات في إرساء أسس السلام : رؤى حول الصراعات وعملية التنمية في كينيا).

هدفت الدراسة إلى معرفة آراء عينة البحث حول طبيعة الصراعات في كينيا، وتحديد الظروف المناسبة لتنمية المجتمع تنمية شاملة، وأكدت أهمية دور الجامعات في نشر ثقافة التعايش المجتمعي والسلام وتقبل الآخر بين طلابها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار و التنمية المستدامة والازدهار للمجتمع الكيني. لتحقيق تلك الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستطلاع آراء الخبراء والمعنيين بقضايا التعايش المجتمعي والتنمية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين بناء التنمية واستقرار البلاد وبين إدراك جميع أفراد المجتمع (أطفال، وشباب، وشيوخ) لأهمية التعايش من أجل السلام وتطبيق مبادئه، لقد أوضحت الدراسة أهمية إسهام مؤسسات التعليم العالي في نشر مفاهيم وقيم التعايش و السلام، وأبرزت أهمية دور الجهات المعنية التعليمية في وضع الخطط والاستراتيجيات لنشر ثقافة التعايش المجتمعي وقيم السلام الأخرى عن طريق عملية التعليم والتعلم وكذا الأنشطة الجامعية المختلفة، والبرامج الدراسية والبحوث العلمية والأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع.

5- دراسة القحطاني ،علي بن سعد ،2015: بعنوان (دور المعلم في نشر ثقافة السلام لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلم في نشر ثقافة التعايش و السلام الإيجابي لدى طلاب المدارس الثانوية في مدينة الرياض. ولتحقيق ذلك الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وأداة الاستبانة الموجهة للمعلمين وللطلاب، أظهرت الدراسة نتيجتين مهمتين الأولى أن المعلم يقوم بدرجة متوسطة بنشر ثقافة التعايش والتسامح و السلام بين الطلاب من وجهة نظر الطلاب وبدرجة كبيرة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم وهذا الدور يشجع الطلاب على تقبل نصائح أهل الخبرة والصلاح، وحثهم على احترام كبار السن، والنتيجة الأخرى أن المعلم يقوم بدوره نحو نشر ثقافة الحوار بين الطلاب من وجهة نظر الطلاب بدرجة متوسطة ، وبدرجة كبيرة من وجهة نظر المعملين وهذا الدور يحث الطلاب على عدم مقاطعة الطرف الآخر في أثناء الحوار، والتأكيد على احترامهم وتقديرهم للطرف الآخر في أثناء الحوار. بناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بتقديم دورات تدريبه للمعلم حول كيفية إدارة حلقات النقاش وإشراك الطلاب في حل المشكلات المدرسية. وكذا أوصت بأجراء المزيد من الدراسات حول دور المعلم في نشر ثقافة التعايش وتقبل الآخر بواسطة الحوار لبناء السلام المجتمعي بين الطلاب في مراحل دراسية أخرى.

6- دراسة خيري، أميرة 2017: بعنوان (صياغة مقترح لتفعيل جهود الجامعات المصرية في نشر ثقافة السلام لدى طلابها: جامعة قناة السويس نموذجا

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات لتفعيل جهود الجامعات المصرية في نشر ثقافة التعايش والسلام المجتمعي بين طلابها، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة أسلوب البحث الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة في جامعة قناة السويس لنشر ثقافة لتعايش المجتمعي. أسفرت الدراسة الميدانية على اهتمام جميع الكليات بالجامعة بحل مشكلات البيئة ونشر ثقافة التعايش المجتمعي وتنمية الوعي الثقافي لدى طلابها، أكدت الدراسة أن الجهود المبذولة تحتاج إلى دعم وتعزيز من قبل قيادة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس وقطاع الدارسات العليا والبحوث وقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

7- دراسة هاشم، أحمد مرعى، 2018م: بعنوان (دور التنظيمات الجامعية في تنمية قيم السلام الاجتماعي للشباب الجامعي "دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع)

هدفت الدراسة إلى تحديد دور التنظيمات الجامعية في تنمية قيم التعايش الاجتماعي للنهوض بعمليات السلام لدى الشباب الجامعي. لتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الكيفي والكمي معًا. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى إدراك الشباب الجامعي لمفهوم السلام الاجتماعي والتعايش ، وارتفاع إسهامات التنظيمات الجامعية في تنمية قيم العمل المشترك و تنمية الانتماء والتسامح لدى الشباب الجامعي. وأظهرت الدراسة أن دور إدارة الجامعة والاتحادات الطلابية وأجهزة رعاية الشباب الجامعي والاختصاصيين والاجتماعيين بها يعدُّ أحد مصادر عوائق بناء التعايش المجتمعي، أوصت الدراسة بالتخلص من هذه العوائق التي تؤثر في دور التنظيمات الجامعية في تعزيز التعايش الاجتماعي.

8- دراسة العريقي ،عبد المنعم عبد الصمد، 2018م: بعنوان (تصور مقترح لتضمين مفاهيم وقيم التسامح في مناهج الدراسات الاجتماعية (9-7) في الجمهورية الى منية).

هدف الدراسة التعرف على مفاهيم وقيم التسامح المتضمنة في مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (9-7)، والتعرف على مفاهيم وقيم التسامح التي ينبغي أن تتضمنها مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (9-7) وعمل تصور لمقترح لتضمين مفاهيم وقيم التسامح في مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (9-7)، استخدم الباحث المنهج الوصفي و تحليل المحتوي للمناهج الدراسية. وأظهرت نتائج الدراسة قصور مناهج مراحل التعليم الأساسي في المجالات الاجتماعية، والدينية، والفكرية، والثقافية لأنها لا تغرس قيم ومفاهيم التسامح ماعدا حالات قليلة جدًا وبطريقة عشوائية وضمنية. اقترحت الدراسة تصورًا عامًا لتضمين قيم التسامح والتعايش الاجتماعي في مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (9-7) من مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية.

9- دراسة شرعبى وداد و فرج ،علياء ، 2019م : بعنوان(ثقافة السلام في الجامعات السعودية :جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز نموذجا)

هدف البحث إلى معرفة آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن دور المملكة في تعزيز ثقافة السلام، وتحديد مجالات ثقافة السلام التي يجب تعزيزها لدى الطالب الجامعي ثم وضع مقترحات للمقومات الأساسية للجامعة التي تمكنها من تعزيز ثقافة التعايش و السلام، لتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحثان المنهج الانثروبولوجي واستمارة الملاحظة ، وصمما دليل العمل الميداني،

وأكد البحث أهمية تحديد المرتكزات والمتطلبات والآليات المقترحة لتفعيل ثقافة السلام والتعايش المجتمعي والحوار البناء لتعزيز ثقافة السلام الاجتماعي في الجامعات السعودية.

10- دراسة المعلوف، لينا و سماروا، يوسف و الزبون ،محمد 2019م: بعنوان(دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها).

هدف الدراسة التعرف على دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم التعايش والتسامح والسلام لدى طلبتها. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت أداة الاستبانة التي وزعت على الطلاب والطالبات في كلية الدراسات العليا. وقد توصل الباحثون إلى أهم نتيجة بعد القيام بالتحاليل الإحصائية أن دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح والتعايش وتقبل آراء الآخرين لدى طلابها كان ايجابيًا جدًا. بناء على نتائج الدراسة أوصى الباحثون بعقد المزيد من المؤتمرات في الجامعة حول السلام والتسامح وتقبل الآخرين ودعوة قطاعات المجتمع المختلفة للانضمام والمشاركة فيها. وكذا أوصى الباحثون بأجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية لمعالجة الظواهر الدخيلة على ثقافة الأردن كالتعصب والانغلاق العقلي، وقلة المشاركة في الأعمال التطوعية، أخيرًا أكدَّ الباحثون أن الثقافة العربية والإسلامية ثقافة تسامح وتعايش ، ولا يوجد فيها أي عائق يمنع التعايش والاعتراف بالآخر وإن للبشر كافة حقوقًا متساوية وعادلة.

11- دراسة خليفة ،هبة أحمد و الزهراني ، ناصر عوض 2020 :بعنوان(إسهامات الجامعات في نشر ثقافة السلام الاجتماعي بين الشباب) – دراسة مطبقة على أم القرى- المملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة التعرف على إسهامات الجامعات في نشر ثقافة السلام الاجتماعي بين الشباب السعودي و دراسة قيم التسامح والعدالة والحرية، بالإضافة إلى ذلك هدفت إلى تحديد عوائق نشر ثقافة السلام والتعايش المجتمعي التي تواجهها الجامعات السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة التي وزعت على العاملين والطلاب بجامعة أم القرى، أظهرت الدراسة أن إسهامات الجامعة لنشر ثقافة السلام والتسامح والحرية بين الشباب لتعزيز التعايش الاجتماعي كانت متوسطة بينما إسهامات الجامعة في نشر العدالة وتعزيز ثقافة السلام والتعايش والتسامح الاجتماعي كانت ضعيفة بين الشباب، أخيرا اقترحت الدراسة تصورًا لتفعيل إسهامات الجامعات في نشر ثقافة السلام الاجتماعي لتحقيق التعايش بين الشباب السعودي على وفق رؤية 2030م.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

بعد الاستعراض للدراسات السابقة ذات العلاقة بقضايا التعايش والسلام الاجتماعي ومفاهيمه وقيمه ومبادئه نلاحظ أن جميع الدراسات اتفقت على أهمية دور المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات في تعزيز ثقافة التعايش المجتمعي وقيمه مثل الحوار و التعاون والتسامح ، ونبذ العنف، والأمن، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية وغيرها من القيم المؤدية إلى بناء السلام داخل المجتمع ، ركزت الدراسات على الدور الجوهري للمعلم والكوادر الأكاديمية في إحداث تعديل في اتجاهات وسلوك الطلاب نحو قضايا التعايش المجتمعي والسلام وتعزيز الأمن والاعتدال الفكري الذي يؤدي في النهاية الى السلام والتكيف الاجتماعي والأمان النفسي والمجتمعي محققًا تنمية بشرية وصولًا للهدف الأكبر وهي التنمية الشاملة والمستدامة، وبهذا تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في موضوعها .

واستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة التي أثرت المعلومات النظرية ودعمت مشكلة بحث الدراسة الحالية. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو استخدام المقابلات المعمقة المباشرة مع الكادر الأكاديمي لكونها من الدراسات العربية التي هدفت لمعرفة أدوار الكادر الأكاديمي في الجامعات اليمنية في نشر مفاهيم وقيمة التعايش و السلام والعوامل والعوائق التي تؤثر في نشر هذه المفاهيم والوصول إلى مقترح لتفعيل أدورهم نحو بناء السلام المجتمعي.

تحليل نتائج المقابلات ومناقشتها

اعتمادًا على الإطار النظري للبحث ونتائج الدراسات السابقة و نتائج البحث الحالي التي تهدف إلى تعميم وتعميق ثقافة التعايش المجتمعي وقيمه المتصلة بها كالتسامح والحوار والتعاون ونبذ العنف للوصول إلى السلام الاجتماعي، فإن هذا البحث يسهم في تعزيز وتفعيل ثقافة التعايش المجتمعي عن طريق الارتقاء بدور عضو هيئة التدريس في تعزيز ثقافة التعايش المجتمعي وتقبل الاختلاف للنهوض بالسلام الاجتماعي ، ورفع المستوى الثقافي والوعي بمعايير وقيم التعايش لدى الأكاديميين بواسطة تنفيذ المقترحات والتوصيات بخصوص كيفية تعزيز سبل التعايش المجتمعي الإيجابي. لقد تناول البحث أربعة محاور رئيسة ينضوي تحت كل محور عدد من الموضوعات وفقًا للترتيب الآتي :

المحور الأول: طبيعة مفهوم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي

يهدف هذا المحور إلى تحليل وتفسير طبيعة ثقافة التعايش المجتمعي والمفاهيم المرتبطة بها لدى أعضاء هيئة التدريس عن طريق المقابلات المعمقة المباشرة. فلمفهوم ثقافة التعايش المجتمعي دلالاته ومؤشراته المتعددة الجوانب سواء أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم سياسية ليصب جميعها نحو تحقيق السلام والتنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، أظهرت الدراسة أن آراء عينة البحث تباينت في توضيح مفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي والسلام، وبعضهم رأى أن مفهوم التعايش هو تحقيق العدل والمساواة والتسامح والحوار والتعاون وغيرها من القيم الإيجابية المتمثلة بالقيم الوجدانية والأخلاقية). بينما رأى بعضهم الآخر أن التعايش هو أسلوب لإنهاء الصراعات والاختلافات للوصول إلى السلام الاجتماعي . قد ركزت العينة على توضيح مفهوم التعايش المجتمعي والسلام بعدة نقاط على النحو الآتي:

المقابلة (1) إن التعايش المجتمعي والسلام يعني تحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي وهذا لا يتحقق في ظل ظروف مليئة بالصراعات والنزاعات والحروب.

المقابلة (2) التعايش المجتمعي هو نشر المبادئ والأهداف التي توجه للآخرين نحو اعتناق ثقافة السلام ونبذ الحروب ونشر الجهود التي تركز على التنمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المقابلة (3) التعايش المجتمعي يعني الحوار فبالحوار تتعزز وتتحقق قيم السلام الأخرى.

المقابلة (4) ثقافة التعايش المجتمعي تعني كل القيم الوجدانية التي تعزز عن طريق التربية والتعليم، باستخدام الطرق والوسائل المختلفة للتدريس.

المقابلة (5) التعايش المجتمعي يعني قبول الآخرين واحترام آرائهم وأفكارهم ومبادئهم وانتماءاتهم سواء كان تفسيرك لها أنها صحيحة أم خاطئة .

المقابلة (6) التعايش المجتمعي يعني اعتناق التسامح وتقبل الآخر والرأي المختلف، ورفض العنصرية والقبلية والمناطقية والعرقية والثقافة الذكورية والتطرف الديني.

المقابلة (7) التعايش المجتمعي يعني التسامح وتقبل الحوار والتعاون والإخاء والمساواة وتعزيز الانتماء الوطني.

المقابلة (8) التعايش المجتمعي يعني المساواة في الحقوق والواجبات والتعاون بين جميع أفراد المجتمع.

المقابلة (9) التعايش المجتمعي يعني التعايش في الوضع الراهن وتقبل الآخر للنهوض بالسلام.

المقابلة (10) التعايش المجتمعي يعني الالتزام بالقيم الأخلاقية المرتبطة بالضمير والشعور بالسلام الداخلي والسلام مع البيئة المحيطة بهدف تحقيق سلام اقتصادي واجتماعي وسياسي.

فعن طريق المفاهيم التي طرحت من قبل أفراد العينة اتضح أن الغالبية تتجه صوب التعامل مع التعايش المجتمعي كخطوة أساسية لبناء السلام ، فبناء التعايش المجتمعي يتطلب تهيئة الظروف المناسبة لأفراد المجتمع مثل التربية في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وزيادة المساعدات وتعزيز التكافل الاجتماعي، واستعادة الانسجام بين أفراد المجتمع . فالتعايش وفقًا لهذا المفهوم يتطلب انسجامًا بين الفرد ومجتمعه، وبين الرجل والمرأة، وبين البيئة والإنسان. إن ثقافة السلام ذات علاقة وثيقة بالقيم الأخلاقية المتمثلة بالقيم الوجدانية والشعور بالسلام النفسي للفرد، والتكيف مع البيئة المحيطة. وهذا متفق مع ما جاء في دراسة أميرة 2017م.

أشارت نتائج البحث الحالي إلى أنَّ قيم التعايش المجتمعي والسلام متعددة كالتسامح، والتعاون، والحوار، ونبذ العنف، والعدالة المجتمعية والمساواة بالحقوق والواجبات، والولاء للوطن، والاكتفاء الذاتي، والسلام النفسي مع البيئة ومع الذات. وقد تنوعت وتباينت الإجابات باختيار أهم قيمة من قيم التعايش المجتمعي من وجهة نظر الكادر الأكاديمي، وأكدت النتائج أهمية أن يتحلى عضو هيئة التدريس بهذه القيمة المختارة لنشرها وتعزيزها لدى طلابه، على سبيل المثال صرح الأغلبية في المقابلات (3) و(4) و(6) و(10) بما يمثل 40 % من أفراد العينة بأن الحوار أساس بناء التعايش المجتمعي فعن طريقه تتحقق القيم الأخرى للسلام مثل التسامح وتقبل الاختلاف. إن الحوار البناء يدل على قيم السلام الاجتماعي ومن ثمَّ يتحقق التعايش الذي يؤدي إلى السلام الاجتماعي وصولًا إلى التنمية الشاملة. وفي هذا السياق تري الأمم المتحدة أن تحقيق التنمية أو ثقافة التعايش المجتمعي والسلام مرتبط بتمكين الأفراد من اكتساب مهارات الحوار والتفاوض وبناء التوافق بين الآراء وحل جميع الخلافات بالوسائل السلمية (الأمم المتحدة، 1999م) .أكدت نتائج دراسة (أميرة ، 2017م) ضرورة مشاركة جميع الجهات ذات الصلة بالتعليم في تعزيز الجهود التي تهدف إلى تنمية قيم ومهارات التعايش الاجتماعي والسلام

لدى الطلاب عن طريق التعليم والتدريب على إقامة الحوار وبناء توافق بين الآراء المختلفة. كما اتفقت مع ذلك نتائج دراسة (القحطاني،2015م) التي أكدت أهمية إدخال مهارات الاتصال والتواصل مع الآخرين والحوار ضمن المناهج الدراسية وطرق التدريس في المؤسسات التعليمية، وتعزيز قيمة التسامح والتعاون. أكدت نتائج المقابلة (6) أنه يجب على الكادر الأكاديمي تعزيز الحوار لدى طلابهم الذي يمكنهم من التناغم مع المحيطين بهم.

أشارت المقابلات (5) و (9) و (2) التي مثلت 30 % من أفراد العينة إلى أن قيمة تقبل الاختلاف لتحقيق التعايش المجتمعي هي من أهم القيم التي يجب على الكادر الأكاديمي تجسيدها ونشرها خاصة في الوضع الراهن الذي تشهده اليمن، أظهرت المقابلة (5) أن ثقافة التعايش المجتمعي مهمة جدا عندما تبنى على الوجه الصحيح عن طريق تطبيق مبدأ التعايش، وتقبل الآخرين واحترام آرائهم وأفكارهم ومبادئهم وعن طريق النأي بها عن التطرف الحزبي، والطائفي، والديني، والمناطقي.

وكذا ركزت المقابلة (2) على ضرورة تحلي أساتذة الجامعة بالموضوعية بدون أي تطرف عقائدي أو طائفي أو حزبي أو مناطقي وأن يجسدوا قيم العدالة والمساواة، أيضًا المقابلة أوضحت أن أحد أسباب الحروب عدم الاعتراف بحقوق الآخرين ، وفي هذا السياق ذكرت نتائج دراسات (الملفوف، سمارة، الزبون، 2019م) أن استخدام مصطلح التعايش المجتمعي لوصف أناس يعيشون جنبًا إلى جنب في سلام نتيجة للثقافة والوعي يعبر عن قبولهم للآخر. وكذا ذكرت أن التعايش يتحقق عندما يستطيع الأفراد المختلفون أن يعيشوا معًا بدون التعرض لمخاطر العنف أو الإقصاء. وجدير بالذكر هنا أن الثقافة العربية والإسلامية ثقافة تسامح وتعايش وسلام، ولا يوجد أيُّ عائق فيها يحول دون التعايش. فهي تؤكد أن التسامح هو الأساس للاعتراف بالأخر واحترامه والتعايش معه وأن للبشر كافة حقوقًا إنسانية متساوية. لقد جسد المجتمع الماليزي نموذجًا مثاليًّا عن مفهومُ التعايش، حيث تعيش الجماعات المتنوعة عرقيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وعقائديًّا و لغويًّا في انسجام تام يعزز التنمية والاستقرار. لقد تحقق لهم ذلك التعايش بسبب تفعيل قيمة التعايش والحفاظ على الحقوق والواجبات لكل أفراد المجتمع على نحو متساوٍ وهذا أدَّى إلى تطور واستقرار ماليزيا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا بدرجة جعلتها تضاهي الدول المتطورة بوقت قياسي .

ركزت المقابلة (8) التي مثلت 10 % من أفراد العينة على قيمة العدالة والمساواة بالحقوق والواجبات كقيمة أساسية من قيم التعايش المجتمعي، أكدت نتائج المقابلة أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى إشاعة الكراهية والضغينة بين أفراد المجتمع وهذا يؤدي إلى انتشار النزاعات وتزعزع الأمن والاستقرار. بينما المقابلة (7) التي مثلت 10 % من آراء عينة البحث أشارت إلى أن التسامح من القيم النبيلة والرفيعة التي تقوي العلاقات والروابط في المجتمع، وتعزز قيمة المودة، والألفة، والمحبة، نتائج هذه المقابلات تجسد تعاليم الدين الإسلامي الذي حثَّ الناس على اعتناق هذه الخصال الحميدة، فالتسامح غالبًا ما يكون مقترنًا بالعفو قال تعالى:(وَإِنْ تَعْفُواْ وَتَصْفَحُواْ وَتَغْفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّه غَفُور رَّحِيمٌ). وهذا يتفق مع ما جاء في نتائج دراسة (الحنشلي، 2012م) التي ذكرت أنه من الخطأ أن يتعلم الطالب أن التسامح هو التغاضي عن الحقوق أو انسحاب من مواقف العمل الجاد، فالتسامح ليس مجرد عاطفة تدفع أصحابها إلى الانسحاب كما يظن بعضهم، ولكنه يمثل طاقة منتجة تدفع صاحبها إلى العمل والإنتاج لدعم التعاون وغرس الفضيلة والمودة وهذا يمثل دافعًا للعمل والإنجاز، واتفقت نتائج هذه المقابلات مع نتائج دراسة(العريقي، 2018م) التي أكدت على قيمة التسامح و وأهمية نشرها بين الطلاب عن طريق المحتوى التعليمي للمناهج وإعادة بناء المناهج وتضمينها قيم التسامح وتعديل استراتيجيات التعليم والتعلم. لقد أكَّد الحنشلي أن قيمة التسامح من المتطلبات التربوية اللازمة لتحقيق التعايش المجتمعي . بينما أكدت المقابلة (1) التي مثلت 10 % من آراء عينة البحث قيمة التعاون وأهمية التعايش المجتمعي

القيمة	التكرر	المقابلات	النسبة المئوية %
الحوار	4	10 -6- 4- 3	% 40
تقبل الاختلاف	3	2- 9- 5	% 30
التسامح	1	7	% 10
العدل	1	8	% 10
التعاون	1	1	% 10
	10	10-9-8-7-6-5-4-3-2-1	% 100

مما سبق يتضح لنا أن الكادر الأكاديمي في الجامعة ركَّز على أهمية القيم الوجدانية والإنسانية لتحقيق التعايش المجتمعي وأهمية تعزيز الحوار والتعاون وتقبل الاختلاف، واعتناق التسامح والمساواة في الحقوق والواجبات. وحثَّ أعضاء هيئة التدريس على ضرورة تعزيز هذه القيم بين الشباب الجامعيين عن طريق تهيئة البيئة المناسبة داخل الحرم الجامعي وكذلك سلوكهم وطرق التدريس التي

يستخدمونها. إن الوعي بأهمية ممارسة قيم ثقافة التعايش المجتمعي بين أفراد المجتمع يؤدي إلى ترسيخ التعايش والتسامح وإرساء الاستقرار في المجتمع.

المحور الثاني: دور أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ مفهوم ثقافة التعايش المجتمعي

إن سياسة التعليم الجامعي وبرامجه كما هو موضح في منهجية التوصيف للمناهج تهدف لتنمية الجانب الوجداني للشاب الجامعي (الجوانب الأخلاقية والسلوكية الإيجابية) وتنمية المعارف والمهارات العلمية والعملية. وهذا الدور يضطلع به الكادر الأكاديمي، فبسلوكهم، وأخلاقهم، وألفاظهم وطرق ووسائل التدريس التي يتبعونها، وربط المادة العلمية بقيم التعايش المجتمعي يمكنهم تشكيل شخصية الطلاب وغرس قيم سياسة التعليم الجامعي في عقولهم وتحقيق أهدافها. وهذا الدور يتفق مع دراسة (القحطاني، 2015م) التي أكدت أن العبء الأكبر يقع على عاتق المعلم الأكاديمي في توعية الطلاب بأهمية ثقافة التعايش وتقبل الآخر ، وتقويم سلوكهم وتوجيههم نحو قيم التعايش المجتمعي والسلام. لابد لعضو هيئة التدريس أن يدرك أهمية التعايش المجتمعي، وما ينتج عنه من آثار إيجابية على الطالب والمجتمع على حدٍّ سواء. فهو يعدُّ نموذجًا سلوكيًّا يقتدي به الطلاب ومصدرًا فاعلًا لمساعدة الطلاب على اكتساب القيم الاجتماعية والسياسية المرغوبة كالتعايش المجتمعي والسلام والتعاون والمسؤولية الاجتماعية والوطنية التي تعدُّ ركائز مهمة لبناء الإنسان(الشرعي ، فرج 2019).

إن نقص ثقافة التعايش المجتمعي في الجامعات يؤدي إلى انتشار الظواهر السلبية داخل الحرم الجامعي كالعنصرية والنزعة القبلية والمناطقية، والكراهية والتوتر وعدم الثقة والشك المتبادل بين أفراد المجتمع التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. جميع أفراد العينة أكدوا أهمية وضرورة نشر ثقافة التعايش المجتمعي في هذه المرحلة التي تمرُّ فيها اليمن، وتفعيل دور الجامعات بكل مؤسساتها وكوادرها لإرساء دعائم التعايش المجتمعي. على سبيل المثال أظهرت المقابلات (7) و(8) أن الأكاديميين يجب عليهم تعزيز ثقافة التعايش المجتمعي أكثر من أي وقت مضى بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والكوادر القيادية للجامعة، من خلال تعزيز الحوار و التعاون والإخاء والمساواة بين الطلاب و احترام حرية الرأي وتعزيز وتقوية الانتماء للوطن.

أكَّد 80 % من أفراد عينة البحث أن دور الأكاديميين في نشر ثقافة التعايش المجتمعي والقيم المرتبطة بها ضعيف في الوقت الحالي رغم تأكيد الجميع على إيمان الأساتذة بقضايا السلام وأهميتها في بناء شخصية الطالب الجامعي بطريقة

سوية. وكذا وضحوا أن أهم أسباب القصور هو الحالة الاستثنائية للبلاد التي أثرت في نفسية الكادر الأكاديمي والإداري، ونقص الطرق ووسائل التعليم، وتوقف الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات والدراسات والأبحاث، فعلي سبيل المثال أشار أحد أفراد العينة في المقابلة(10)إلى أن دور أعضاء هيئة التدريس في نشر ثقافة التعايش المجتمعي ضعيف في الوقت الحالي لأسباب متعددة متعلقة بجوانب عديدة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية وإدارية مرتبطة بالحالة الاستثنائية للبلاد وما تمر به من صعوبات وعوائق.

وأشار فرد آخر من أفراد العينة إلى أهمية استخدام طرق التدريس المناسبة واستخدام الوسائل التعليمية والتربوية الفعالة والمتنوعة عن طريق تدريب وتأهيل الأساتذة خاصة الكوادر الجديدة وتوفير الوسائل والبيئة المناسبة للنظام التعليمي الجامعي. وهذا ما دعمته المقابلة (4) مع دكتور متخصص بطرق التدريس الذي أكد أن الطلاب يفتقرون إلى تطوير مهارتهم في الجانب الوجداني وممارسة قيم التعايش المجتمعي بسبب ضعف الأنشطة والوسائل والطرق التعليمية المتبعة، واستخدام الطرق التقليدية القائمة على الإلقاء، وهناك من ذكر أنه من سنة 2006م إلى عام 2014م كانت تقام دورات في مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة صنعاء لتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم وإكسابهم مهارات طرق التدريس المختلفة والفعالة التي تساعد طلابهم على اكتساب المعلومات المعرفية والمهارات والقيم والوجدانية المختلفة التي تجعلهم قادرين على التعامل الإيجابي وتعزز ثقتهم بأنفسهم وبالأخرين.

أشارت المقابلات (2) و(4) والتي تمثل 20 % من أفراد العينة إلى أن هناك قصورًا في غرس مفاهيم وقيم التعايش المجتمعي من قبل أعضاء هيئة التدريس وأن دورهم تجاه الطلاب والمجتمع كان ضعيفًا و أكدوا أن الغالبية من أعضاء هيئة التدريس يركزون على نقل المادة العلمية البحتة إلى الطلاب ولا يركزون على الأخلاقيات و المبادئ والقيم التي ينبغي للطالب الجامعي اكتسابها. ذكر بعض أفراد عينة البحث أن بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم قصور في التعامل مع مفاهيم التعايش وتقبل الآخر.

كشفت المقابلة (6) أن هناك ضعفًا في قيم التعايش المجتمعي بين أعضاء هيئة التدريس أنفسهم بسبب الوضع الراهن للبلاد وما نجم عنه من تدهور اقتصادي واضطرابات ونزاعات سياسية. كما كشفت أن مستوى العلاقة بين الطلاب جيد وأنه ضعيف بين أعضاء هيئة التدريس؛ لذا يجب إعادة النظر في العلاقة التي

تربط أعضاء هيئة التدريس ببعضهم بعضًا لأن لها أثر سلبي مباشر في مستوى العلاقة بين الطلاب. وهذا يتفق مع المقابلات (2) (4) و(7) التي بينت أن 30 % من أعضاء العينة ذكروا أن هناك ضعفًا في دور الكادر الأكاديمي في نشر ثقافة التعايش المجتمعي نظرًا لضعف الدافعية لديهم التي يمكن عزوها لاستمرار الصراع وتأثيرها في وضعهم النفسي والاقتصادي وفقدان الأمل من تحسن الأوضاع الراهنة والعودة للاستقرار والتعايش المجتمعي. ومع أن الصراع أثر سلبيًا في الكادر الأكاديمي إلا أنهم يحاولون تحسين أدائهم قدر المستطاع. بينت المقابلة (2) أن دور أعضاء هيئة التدريس في نشر ثقافة التعايش المجتمعي يكاد يكون معدومًا بسبب ثقافة المجتمع وسياسة التهميش والإقصاء، واعتناق التطرف الديني و الحزبي والمناطقي.

أسفرت المقابلات السابقة عن بعض النتائج الآتية كما وضحتها عينة البحث:

1- إيمان أعضاء الكادر الأكاديمي بأهمية قضايا التعايش المجتمعي والسلام ومبادئها.

2- ضعف مستوى تطبيق معايير التعايش المجتمعي لدى بعض أعضاء الكادر الأكاديمي.

3- عدم الاهتمام المباشر من بعض أعضاء هيئة التدريس بتنمية القيم الوجدانية لدى الطلاب.

4- أدَّت الأوضاع الراهنة وانقطاع الرواتب إلى تدهور الحالة النفسية لدى الكادر الأكاديمي مما أثر في مستوى تكيفهم مع محيط البيئة التعليمية.

5- أكَّد غالبية أعضاء الكادر الأكاديمي أهمية بناء البنية التحتية للنظام التعليمي و خلق البيئة المناسبة له.

6- أفاد الكادر الأكاديمي أن الأوضاع الراهنة أدَّت إلى توقف دعم الأنشطة والبرامج والندوات والفعاليات والرحلات العلمية والترفيهية للكادر الأكاديمي مما أثر سلبيًا في التواصل الفاعل في البيئة التعليمية.

7- أفاد الكادر الأكاديمي أن أعضاء هيئة التدريس السابقين كانوا أكثر حظًا بالتأهيل والتدريب وتوفر الخدمات والوسائل في البيئة التعليمية بينما في الوقت الرهن أصبحت هذه الخدمات غير متوفر.

8- أن الملتحقين بمهنة هيئة التدريس في الوقت الرهن لا تتوفر لهم البيئة المناسبة التي تمكنهم من تطوير مهارتهم واكتساب طرق ووسائل التدريس الحديثة.

9 - عدم رضى بعض الكادر الأكاديمي عن الوضع الحالي عندما يقارنون مستوى الخدمات والوسائل التعليمية بما وجدوه في الدول المختلفة التي درسوا فيها.

10 -ضعف مستوى مهارات الاتصال والتواصل لدى بعض أعضاء الكادر الأكاديمي أدى إلى قصور في كيفية نشر ثقافة التعايش المجتمعي بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

11 - أكد أغلب أعضاء العينة أهمية نشر وتعزيز قيم ومفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي خاصة في الوضع الراهن.

المحور الثالث: عوائق نشر ثقافة التعايش المجتمعي وفقا لوجهة نظر عينة البحث

نظرًا لأهمية دور عضو هيئة التدريس في تشكيل شخصية الطلاب وزرع أنماطًا سلوكية إيجابية في نفوسهم ونشر ثقافة التعايش المجتمعي والسلام عن طريق أساليب وطرق متنوعة يعتمدها عضو هيئة التدريس سلط الباحثون الضوء على العديد من العوائق التي يواجهها عضو هيئة التدريس في أداء مهامه العلمية والإنسانية نحو طلابه ومجتمعه.

أشارت أغلب المقابلات إلى أن أهم العوائق التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في نشر ثقافة التعايش المجتمعي هي تدني الأوضاع المعيشية وقلة الدخل بسبب انقطاع الرواتب وصعوبة الحصول على عمل في ظل الاضطرابات التي تعاني منها اليمن وما ينجم عنها من تبعات كارثية. أشارت المقابلة (1) إلى أن ما يزيد الوضع سوءًا صعوبة الحصول على فرصة عمل خارج الجامعة بسبب عدم الاحتياج للشهادات العليا ومن ثمَّ يضطر عضو هيئة التدريس لقبول أي عمل بشهادة البكالوريوس أو حتى بدون شهادات.

أظهرت المقابلة (1) و(3) و(7) و(8) التي تمثل 40 % من عينة البحث أن العائق الرئيس هو ضعف ميزانية الجامعة مما أثر في دعم الأنشطة والبرامج والفعاليات كالمؤتمرات و الندوات والرحلات التي تستهدف أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتحفز الألفة والتعايش بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب .

أن ضعف هذه البرامج يعيق ثقافة التعايش المجتمعي. وأظهرت المقابلة (1) و(4) و(5) و (7) و(9) و(10) التي مثلت 60 % من أعضاء العينة أن إدارة النظام التعليمي في ظل الظروف الاستثنائية ضعيفة و لهذا أكدت أهمية إعادة النظر في إدارة النظام التعليمي كليًا وتفعيل الأنشطة الجامعية المختلفة، والبرامج التدريبة والبحوث العلمية ودمج المنظمات المحلية والدولية والقطاعات المتعلقة بهذه الفعاليات. وكذا أشارت أغلب نتائج المقابلات إلى أن الأوضاع الاستثنائية التي تمرُّ بها اليمن أدَّت إلى مجموعة من العوائق جرى تبويبها بمجالات عديدة على النحو الآتي :

أولا: العوامل الاقتصادية :

- ضعف المستوى المعيشي وانقطاع الرواتب وارتفاع الأسعار.
- صعوبة الحصول على فرص عمل خارج الجامعة بسبب التخصص أو السن أو الشهادات العليا حيث إن الشهادات العليا غير مرغوبة في سوق العمل.
- ضعف الاكتفاء الذاتي لأغلب أعضاء هيئة التدريس بسبب اعتمادهم الكلي على الرواتب المقطوعة.
- الغالبية من أعضاء هيئة التدريس يبحثون عن مصادر دخل أخرى ليعتمدوا عليها كمصدر رزق.
- ضعف الدعم المادي في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.
- ضعف الميزانيات المخصصة للتدريب والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات.

ثانيا: العوامل الثقافية والدينية:

- ضعف تطبيق معايير ثقافة التعايش المجتمعي.
- ضعف مستوى تطوير تنمية المهارات والقيم الوجدانية للكوادر الأكاديمية أو الطلاب.
- قلة اهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس بالقضايا الوطنية والمجتمعية.
- ضعف مستوى ممارسة ثقافة التعايش المجتمعي بين بعض أعضاء هيئة التدريس كالحوار والتعايش والتسامح والتعاون وغيرها من القيم السامية التي حثت عليها الشريعة الإسلامية.

ثالثا: العوائق الاجتماعية:

- العادات والتقاليد الخاطئة والمتوارثة التي يتبعها بعض أعضاء هيئة التدريس.
- وجود فجوة بين أعضاء هيئة التدريس بسبب خلافات شخصية أو فكرية.
- ضعف مستوى التعامل بمسؤولية مع أعضاء هيئة التدريس وعدم تقدير مكانتهم العلمية والاجتماعية.
- ضعف دور الأسرة والمدارس والمعاهد والجامعات والمنظمات والمؤسسات في نشر ثقافة التعايش المجتمعي.

رابعا: العوائق النفسية والصحية.

- ضعف الدافعية والرغبة في القيام بالتدريس لدى بعض أعضاء هيئة التدريس نتيجة للأوضاع الراهنة التي تشهدها اليمن.
- فقدان الأمل في نفوس الأكاديميين لتحسن الأوضاع المعيشية والأمنية.
- تدهور المستوى الصحي لأعضاء هيئة التدريس وانتشار أمراض العصر كالسكر ، والضغط، والقولون العصبي، والاضطرابات النفسية وغيرها.
- تدهور الوضع الصحي لعضو هيئة التدريس عمومًا.
- إحساس عضو هيئة التدريس بالإهانة بسبب الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

خامسا: عوائق تعليمية

- ضعف توفر الوسائل والمعينات التعليمية الحديثة.
- ضعف استخدام الطرق والوسائل التعليمية والاعتماد على الإلقاء.
- قلة القيم الأخلاقية الداعمة لثقافة التعايش المجتمعي وقيمه في محتوى المناهج.
- طرق التدريس تهمل القيم الوجدانية كالتعايش المجتمعي الإيجابي.
- ضعف ربط قيم ثقافة التعايش الصحيحة بالنظام التعليمي.
- توقف الأنشطة كالندوات، والمؤتمرات، والدورات التدريبية والتوعوية،

والرحلات العلمية والترفيهية.

- ضعف توفر المناخ الملائم داخل القاعات الدراسية الذي يشجع حرية الآراء المتعلقة بقضايا المجتمع ومشكلاته.
- قلة المقررات التي تتناول قضايا مهمة على الصعيدين المحلي والعالمي مثل نبذ العنف والعنصرية، ودعم المساواة بين الرجل والمرأة، و احترام حقوق الإنسان، ونشر التعاون، ومعالجة مشكلات البيئة.

سادسا: عوائق إدارية وفنية :

- عدم اهتمام القيادات والمدراء بثقافة التعايش الإيجابي.
- ضعف مستوي تنفيذ الدورات التأهيلية لتطوير مهارة الكادر الأكاديمي للجامعة.
- غياب تفعيل الخدمات المجتمعية في المحيط الجامعي.
- اختيار الكوادر الإدارية أو الأكاديمية بناء على الوساطة وليس على الكفاءات.
- ضعف ظاهرة الثواب والعقاب داخل الحرم الجامعي.
- تدهور البنية التحتية لمرافق الجامعة والخدمات مثل (الكهرباء، والماء، والأجهزة والمعدات، والمواد الخاصة بالمعامل).
- ضعف التواصل الإداري الفاعل في بعض المؤسسات التعليمية.
- ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.

سابعا: عوائق سياسية

- النزاعات التي تشهدها اليمن في الوقت الحالي .
- ضعف تطبيق القوانين واللوائح.
- تدهور الوضع الأمني.
- المفهوم الخاطئ لثقافة التعايش المجتمعي عند بعض السياسيين والقادة.

المحور الرابع: الحلول والاستراتيجيات لتفعيل التعايش المجتمعي وفقًا لوجهة نظر الكادر الأكاديمي

يعد عضو هيئة التدريس القدوة التي يقتدي به الطلاب، فهو يشجع الطلاب على اكتساب المهارات والمعارف العلمية والقيم الاجتماعية والسياسية المرغوبة ويربطها بالقيم الأخلاقية كالتعايش المجتمعي والتعاون والتسامح والمسؤولية الاجتماعية والوطنية، ونظرًا لأهمية دور عضو هيئة التدريس أكّدت الدراسة أهمية تطوير وتفعيل دوره عن طريق الحلول المقترحة وفقًا لآراء العينة من الكادر الأكاديمي التي كانت على النحو الآتي :

1 – العمل على تحسين مستوى مكانة الكادر الأكاديمي بما ينعكس بإيجابية على تحسين دوره التربوي ونشر ثقافة التعايش المجتمعي الإيجابي.

2 – إقامة فعاليات ثقافية كالندوات والأمسيات والبرامج المتنوعة التي تعزز التعايش المجتمعي الإيجابي.

3 – تحسين جودة الحياة لأعضاء هيئة التدريس (المسكن ، والخدمات كالكهرباء، والماء، والانترنت، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية وغيرها).

4– توعية القيادات العليا بأهمية تصحيح مفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي وأهمية التعايش للجامعة والمجتمع

5– تأهيل أعضاء هيئة التدريس الجدد ليكونوا قادرين على تلبية احتياجات الطلاب وتوجيههم بطريقة سليمة والتأثير الإيجابي على سلوكهم، وربط طرق وسائل التعليم بقضايا الأخلاق والوطن والتعايش المجتمعي.

6 – تنظيم علاقات شراكة مع منظمات المجتمع المدني في قضايا التعايش المجتمعي.

7 – تفعيل إدارة الكليات ومرافقها وقاعاتها بإقامة الفعاليات والأنشطة الطلابية وربطها بمهارات التعايش المجتمعي بالاشتراك مع أعضاء هيئة التدريس.

8 – تعاون الجامعة مع المؤسسات الثقافية والشركات والجمعيات والمنظمات المحلية والدولية لدعم ثقافة التعايش المجتمعي.

9 – تفعيل رؤية الجامعة وأهدافها نحو قضايا التعايش المجتمعي (الحوار ، والتعاون ، والتسامح ، والولاء الوطني).

10 – تحسين خدمات النظام البيئي داخل الحرم الجامعي.

11 – تفعيل الخدمات الاجتماعية والتدريب والإرشاد للكادر الأكاديمي وتفعيل دور مركز خدمة المجتمع في الجامعة.

12 – تنظيم الفعاليات الأكاديمية كالمؤتمرات والأبحاث والمجلات والمقالات وتقارير الزيارات الميدانية مع إشراك جميع المعنيين (الأكاديميين، والطلاب، والقيادات، والإداريين، ومنظمات المجتمع المدني)، لتساعد على تنمية قيم التعايش المجتمعي وتعزيز ثقافة التعاون وتقبل الآخر ومناقشة قضايا التنمية والإعمار في الوضع الرهن والتوصل إلى حلول تدعم استقرار الوطن.

13 – تفعيل أساليب التواصل والاتصال الفاعلة التي تعزز العلاقات الإنسانية داخل الحرم الجامعي بوضع برامج متنوعة لإعادة المودة والإخاء والثقة وتفعيل مبدأ التعايش بين أعضاء هيئة التدريس والتخلص من التطرف والعنصرية.

14 – تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التكيف مع ظروف المجتمع في الوقت الراهن وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة المشكلات التي يواجهونها.

15 – تفعيل علاقة شراكة بين المدرس والطالب مبنية على الاحترام والتعاون وعلى قيم التعايش المجتمعي.

16 – تحقيق العدالة الاجتماعية بين أعضاء هيئة التدريس.

17 – اختيار المناصب داخل الجامعة بناء على الكفاءات.

18 – تحسين الوضع الاقتصادي لأعضاء هيئة التدريس عن طريق تشجيع الجهات ذات العلاقة بهم بعمل مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

19 – إنشاء جمعية تعاونية متعددة الأغراض لأعضاء هيئة التدريس لتخفيف عبء الوضع الاقتصادي الحرج عليهم.

20 – ادماج قيم التعايش المجتمعي بالأنشطة التعليمية، والربط بين استراتيجيات التدريس والأوضاع المحلية.

21 – زيادة تفعيل وسائل وطرق التدريس المتنوعة والمناسبة والحديثة.

22 – عمل خطة ودراسة جدوى للمرافق والمراكز البحثية والخدمية التابعة للجامعة وتفعيل دورها الإيجابي لدعم الأنشطة العلمية والمعرفية والمهارات ولزيادة دخل الجامعة.

23 – ربط خدمات المراكز البحثية والخدمية التابعة للجامعة بالخدمات التي يحتاجها المجتمع فعليًا.

24 – إعداد دليل إرشادي بثقافة التعايش المجتمعي والسلام موجه لأعضاء هيئة التدريس لإرشادهم بخصوص كيفية تعزيز البيئة التعليمية والتربوية الإيجابية وما يرتبط بها من قيم ومعايير للتعايش والتعاون وتقبل الاختلاف والنهوض بالتوافق المجتمعي.

25 – تفعيل برنامج الرحلات العلمية والترفيهية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

في الختام أكد البحث أهمية تفعيل ثقافة التعايش المجتمعي بتفعيل نظام تعليميٍّ متطور يواكب الأزمات التي يمر بها العالم عمومًا والتي تمر بها اليمَن بوجه خاص، ولا يمكن أن تتطور أنظمة اليمن التعليمية إلا إذا استفادت الوزارات المعنية والجامعات ومراكز البحوث من مخرجات ثقافة التعايش المجتمعي الذي تؤدي إلى النهوض بعملية السلام والاستقرار، فالتعايش المجتمعي لن يتحقق بالتمني وإنما بوجود قيادات مؤهلة قادرة على التخطيط والتنفيذ لبرامج مجتمعية فاعلة.

وبناء على البحث ومخرجاته فإن إدارة الجامعة تستطيع الإسهام في تنمية وتعزيز ثقافة التعايش الإيجابي وتحسين المستوى المعيشي لأعضاء هيئة التدريس عن طريق إحداث تغيرات جوهرية في النظام الإداري في الجامعة التي ستلبي احتياجات الكوادر الأكاديمية والموظفين والطلاب، فالنظام الإداري الفعال يخلق البيئة الملائمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية والفكرية وينشر القيم الأخلاقية و يعزز ثقافة التعايش المجتمعي التي تساعد على إرساء السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة وقهر التحديات الراهنة.

المراجـــــع:

1 - المراجع باللغة العربية

- خليفة ،هبة أحمد و الزهراني ، ناصر عوض(2020) . إسهامات الجامعات في نشر ثقافة السلام الاجتماعي بين الشباب – دراسة مطبقة على أم القرى- المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 4ص 60-80

- ويكيبيديا،(2020). الموسوعة الحرة، جامعة صنعاء https://ar.wikipedia.org/ تاريخ (20-9-2020)

- صحيفة فرانس، (2019).بعنوان الحرب في اليمن محت مكاسب 20 عاما من التنمية البشرية وقتلت ربع مليون شخص، صحيفة فرانس 24 العدد، فرنسا

- شرعبى وداد و فرج ،علياء (2019). ثقافة السلام في الجامعات السعودية (جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز نموذجا، دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد 170، ص 184-137.

- المعلوف، لينا و سماروا، يوسف و الزبون، محمد ،2019: دور الجامعات الأردنية في نشر مفاهيم السلام والتسامح لدى طلبتها. مجلة المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية، العدد 2 ص 171-147

- هاشم، أحمد مرعي (2018). دور التنظيمات الجامعية في تنمية قيم السلام الاجتماعي للشباب الجامعي "دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الفيوم، العدد 13ص 450-277 .

- العريقي ،عبد المنعم عبد الصمد (2018). تصور مقترح لتضمين مفاهيم وقيم التسامح في مناهج الدراسات الاجتماعية (9-7) في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير. كلية الآداب قسم الجغرافيا. جامعة صنعاء. اليمن

- علي ،أميرة خيري ،(2017). صيغ مقترحة لتفعيل جهود الجامعات المصرية في نشر تفافة السلام لدى طلابها ، جامعة قناة السويس نموذجا ،مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس، العدد (41) الجزء الرابع ، ص 106-15

- القحطاني، علي بن سعد (2015). دور المعلم في نشر ثقافة السلام لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد 5 ص309-252.
- اني تيرنز جونسون(2013). دور الجامعات في إرساء أسس السلام : رؤي حول الصرعات وعملية التنمية في كينيا ، مجلة مستقبليات، العدد3، المجلد43، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.
- الحنشلي، إبراهيم محمد،(2012). دور التعليم الثانوي في تنمية قيم السلام لدى طلاب المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية في ضوء بعض المتغيرات العالمية المعاصرة. رسالة ماجستير. جامعة أسيوط. مصر
- الاشين، محمد عبد الحميد وعزت عبد الجواد، مروة (2012). آليات تضمين ثقافة التربية من أجل السلام بالتعليم الجامعي في ضوء متطلبات التربية الدولية. مجلة كلية التربية بنهما، الأردن، العدد 92، المجلد 23 صفحة 2.
- الصانع، محمد إبراهيم (2011). دور الأستاذ الجامعي في تعميق وتعميم مفاهيم وثقافة السلم والتفاهم الدولي، المؤتمر العلمي الرابع لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش بعنوان، التربية والمجتمع، الحاضر والمستقبل، الأردن.
- بيبر، شارلين و ليفي، باتريشيا (2011). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر
- أبو الشيخ ، مصطفي حسين(2009). ثقافة السلام، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد65، عمان: الأردن, ص 265.
- علي إسماعيل وآخرون، (2009). تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع. المؤتمر الثاني عشر بعنوان المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجاته المجتمع في الوطن العربي، بيروت ص 221.
- كنعان، أحمد علي (2009). دور المناهج التربوية في تعزيز السلام، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بعنوان " رسالة السلام في الإسلام "– دمشق خلال الفترة من 2-1/ 6/2009 .
- علي، نادية حسن السيد (2005). تقيم أداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير

الجودة ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، العدد الثامن، إبريل، ص 118-115.

- حسن ،محمد صديق محمد (2001م). ثقافة السلام. مجلة التربية، العدد التاسع والثلاثون بعد المائة، قطر: الدوحة, ص52.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (1999). إعلان برنامج عمل بشان ثقافة السلام، الدورة الثالثة، أكتوبر.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل (1995). لسان العرب، ط 3 ، دار صادر للنشر ، بيروت.
- اليونسكو (1995)."إعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية ، المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين، باريس .
- بيان مقدّم إلى الندوة الخاصة بعام السّلام العالمي لمناطق آسيا والباسيفيك وغرب آسيابانكوك، تايلاند بعنوان السلام والتنمية، 1985
- مختار ، حسن بن علي (1993). دور المعلم في تنمية التفكير الناقد لدى الطلاب، المؤتمر الثاني لإعداد المعلم للتعليم ، كلية التربية ، جامعة أم القري، السعودية

2 - **المراجع باللغة الأجنبية:**

- Kura, K.H. (2008).Youth Participation In National Development, Opportunities And Challenges, In A 2-Day International Conference On Nigerian Youth And National Development Organized By The Center For Democratic Research And Training (CDRT), Bayero University, Kano, Nigeria
- Sadeqyar, h.(2007).youth as agents for change , 1st ed, friedrch- ebert- afganistan office, Kabul, afghanistan
- UNESCO,(2001). Learning The Way Of Peace: A Teachers Guide To Peace Education , New Delhi,
- Elias (2001). Dictionary English, And Arabic, Publishing House, Egypt,Cairo
- UNESCO, (1991). The Role Of Higher Education In Society : Quality And Pertinence Non –Governmental Organizations Collective Consultation On Higher Education, Paris

الملاحق :

أعضاء هيئة التدريس الذين أُجريت معهم المقابلات المعمقة المباشرة

المقابلة	الجنس	العمر	المؤهل	التخصص	الكلية
المقابلة (1)	ذكر	36	ماجستير	أراضي ومياه	الزراعة
المقابلة (2)	ذكر	43	دكتوراه	علاقات دولية	مركز الدراسات السياسية
المقابلة (3)	أنثي	26	بكالوريوس	خدمة اجتماعية	كلية الآداب
المقابلة (4)	ذكر	60	بروفيسور	طرق تدريس	كلية التربية
المقابلة (5)	أنثي	29	بكالوريوس	الآثار	الآداب
المقابلة (6)	ذكر	50	دكتوراه	اقتصاد وتعاون زراعي	الزراعة
المقابلة (7)	ذكر	53	دكتوراه	مناهج وطرق تدريس	التربية
المقابلة (8)	أنثي	35	ماجستير	هندسة	هندسة
المقابلة (9)	ذكر	41	دكتوراه	كيمياء	علوم
المقابلة (10)	انثي	42	دكتوراه	اقتصاد	تجارة

دليل المقابلة

الموضوع/ دليل المقابلة

أداة دراسة حول (دور أعضاء هيئة التدريس في تفعيل ثقافة التعايش المجتمعي).

هدف البحث إلى

(1) التعرف على مفهوم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي لدى أعضاء هيئة التدريس.

(2) معرفة دور أعضاء هيئة التدريس في تعميق مفاهيم ثقافة التعايش المجتمعي.

(3) تحديد العوامل التي تؤثر في نشر ثقافة التعايش المجتمعي .

(4) تحديد استراتيجيات لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس لنشر مفاهيم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي.

لهذا الاطلاع على الدليل المقابلة للتحكيم من قبلكم وإبداء الملاحظات والتعديلات

أولا: البيانات الشخصية

1-1 الاسم ..... (اختياري) 1-2 التخصص: ..... 1-3 مكان العمل:				
1 -الجنس	أنثى ( )	ذكر ( )		
2 - العمر				
1 -المستوى التعليمي	بكالوريوس ( )	ماجستير ( )	دكتوراه ( )	دكتوراه وما فوق ( )

التخصص	علمي	أدبي .....
الكلية		

المحور الأول : معرفة طبيعة مفهوم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي لدى الكادر الأكاديمي

مارأيك بالمقولة القائلة: (إذا كانت الصراعات تبدأ من عقول الناس ففي عقول الناس أيضا يجب أن تبدأ عملية التعايش)؟

- قيم التعايش الأساسية تنعكس في سلوك التسامح ،التعاون، الحوار، ونبذ العنف ، والمساواة بالحقوق والواجبات، وتقبل الآخر، وقيمة العدل ، وقيمة الولاء. ماهي أهم قيمة على عضو هيئة التدريس أن يركز عليها وينشرها ولماذا؟
- تعتقد من وجهة نظرك أن أعضاء هيئة التدريس يؤمنون بثقافة التعايش المجتمعي ؟
- هل تعتقد أن نشر مفاهيم وقيم ثقافة التعايش بين الطلاب ذو أهمية لهم أو لمجتمعهم؟

المحور الثاني : التعرف على دور أعضاء التدريس في تعميق مفاهيم ثقافة التعايش

ماهي الطرق والوسائل والإجراءات التي تقترحها لتفعيل دوركم في نشر ثقافة التعايش المجتمعي؟

- هل ترى أن أعضاء هيئة التدريس لهم دور في نشر ثقافة التعايش في البيئة التعليمية ؟
- هل ترى أن الأستاذ الجامعي يتبع أسلوب الحوار وحرية الرأي مع طلابه؟
- هل ترى أن الأستاذ الجامعي يعزز روح التعاون والإخاء والمساوة والتآلف بين الطلاب؟
- هل يدعم الأستاذ أهمية الانتماء للوطن؟
- هل ترى أن الأستاذ يتطرق لمواضيع التعايش وتكريم الإنسان مهما كان جنسه أو عرقه او منطقته ؟
- هل يعرف الأستاذ أن العالم الذي نعيشه تحكمه مبادئ (ميثاق الأمم المتحدة)؟
- هل أثرت الحروب والصراعات في مستوي تفكير الأستاذ ناحية التعايش وقيمه ومبادئه؟
- مدى مشاركة الأستاذ في الأنشطة الطلابية والاندماج مع الشباب؟
- مدى إسهاماتهم بالاستشارات العلمية والفنية بمفاهيم بناء التعايش،

(احترام حقوق الإنسان ، تقبل الآخر، حفظ النفس، الحوار، التفاوض؟

- مدى مشاركة الأستاذ في الندوات والمؤتمرات الخاصة بنشر مفاهيم التعايش؟
- مدى مشاركة الأستاذ الجامعي في الجمعيات والمنظمات العلمية أو المهنية أو الخيرية التي تخدم التعايش؟

المحور الثالث: العوامل التي تؤثر في نشر ثقافة التعايش المجتمعي لدى أعضاء هيئة التدريس (العوائق)

من وجهة نظرك ماهي عوائق نشر ثقافة التعايش التي يواجهها عضو هيئة التدريس وما أهمية بناء التعايش المجتمعي؟

ماهي العوامل ؟

برأيك هل تتوفر في اليمن الأرضية المناسبة التي يقوم عليها التعايش المجتمعي ؟

المحور الرابع: تحديد استراتيجيات لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس لنشر مفاهيم وقيم ثقافة التعايش المجتمعي

ماهي الطرق والوسائل والإجراءات التي تقترحها لتفعيل دوركم في نشر ثقافة التعايش المجتمعي؟

دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي

بحث تحليلي

د. طه فارع غالب الصنوي

أستاذ مساعد

يمن انفورميشن سنتر

2021م/ 1442هـ

دور وسائل الإعلام في تعزيز بناء السلام الاجتماعي

ملخص :

للخروج من الوضع الاستثنائي الذي تمر به اليمن لابد من التركيز على التعايش وكيفية بناء النسيج المجتمعي. ومن منطلق أهمية دور وسائل الإعلام المباشر في تكوين اتجاهات الشعوب نحو مختلف القضايا؛ لذا تكمن أهمية البحث الحالية في أنه عمل على تحليل دور وسائل الإعلام في خلق الوعي الجمعي وبناء أسس التعايش المجتمعي وتعزيز بناء السلام في اليمن في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها اليمن. انقسم البحث على جزأين رئيسين: نظري وتطبيقي .حلل الباحث في الجزء الأول مجموعة من الدراسات السابقة التي درست دور وسائل الإعلام في تعزيز بناء السلام الاجتماعي وذلك للتحقق من فرضيات بحثه ، بينما صمم في الجزء الثاني استبانة لقياس دور وسائل الإعلام المحلي في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن كأداة أساسية لتحقيق أهداف البحث ، وباتباع المنهج التحليلي كانت أبرز نتائج البحث أن هناك ضعفًا في دور وسائل الإعلام اليمنية المحلية في تعزيز بناء السلام المجتمعي. خُتمت الدراسة بعدد من التوصيات التي ستعزز دور الإعلام المحلي في بناء التعايش والسلام المجتمعي.

مصطلحات البحث : الإعلام المحلي ، السلام الاجتماعي ،عملية بناء السلام، تعزيز بناء السلام

المقدمة:

أصبح الإعلام وسيلة مهمة للبناء أو الهدم حيث أصبح المتحكمون فيه قادرون أن يتلاعبوا بعقول الناس ونفسياتهم ، لهذا تعددت الدراسات الاجتماعية والنفسية حول الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في التأثير في الجمهور، والقدرة على تغيير اتجاهاتهم وتصرفاتهم وثقافتهم، يعدُّ الإعلام المحلي في اليمن بكل وسائله وقنواته ذا أهمية خاصة بين أوساط المجتمع على مستوى اليمن والمنطقة، حيث تبدو رسالته فاعلة وملفتة في بعض خصائصه فقد واكب العديد من المراحل التاريخية المختلفة والمتقلبة في العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلَّا أنه في حالات أخرى قد يبدو محدود الإمكانات.

منذ عام 2015م تضاعفت أعداد الوسائط الإعلامية والمتمثلة بالقنوات الفضائية والإذاعات المحلية والمواقع الإلكترونية واستخدمت هذه الأدوات ووظفت في الصراعات وكان لكل طرف أدواته الإعلامية بأشكالها المختلفة، ونهجت هذه الوسائل الإعلامية طابع النهج الحربي نفسه، فكان لكل طرف ما يسمى بالإعلام الحربي أو المعنوي ويناقش هذا البحث دور وسائل الإعلام المحلية اليمنية بمختلف وسائطها في تعزيز بناء السلام الاجتماعي ويتطرق إلى العوائق التي تحول دون أن يمارس الإعلام هذا الدور. من هنا كان لابد من إلقاء الضوء على هذا الجانب المهم لحياة المجتمع اليمني بدراسة الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام المحلي بوسائله المختلفة في تعزيز وترسيخ ثقافة بناء السلام الاجتماعي بين أوساط المجتمع.

انطلاقًا من كون وسائل الإعلام هي المسيطرة على اتجاهات المجتمع التي يصعب الاستغناء عنها، ونظرًا لما يمر به المجتمع اليمني من أحداث وصراعات أدَّت إلى التأثير السلبي في مناحي الحياة كافة، وأثرت بدرجة ملحوظة في السلام، الذي يمثل أساسًا مهمًا للحفاظ على كيان المجتمع وتماسكه واستقراره، فأنه يمكننا القول: إن مشكلة البحث الحالي تتمحور في أنه مع تعدد وسائل الإعلام المختلفة إلَّا أنه مازال هناك علامة ؟ حول ماهية دورها في خدمة النسيج المجتمعي؛ لذا ركز البحث على الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع اليمني وذلك عن طريق قياس أثر دور وسائل الإعلام المحلية اليمنية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن خلال الخمس السنوات الماضية ما بين عام 2015م إلى عام 2020م.

موضوع البحث

يتمحور هذا البحث حول قياس ومعرفة أثر دور وسائل الإعلام المحلية اليمنية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن خلال الخمس السنوات الماضية وتسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن.

مصطلحات ومفاهيم البحث:

- الإعلام المحلي: يقصد به وسائل الإعلام الرسمية المختلفة التي تبث داخل اليمن، وتستهدف بالدرجة الأولى المجتمع اليمني، مثل: (الإذاعات، والصحف، والقنوات التلفزيونية، والمواقع الإخبارية الإلكترونية.)
- السلام الاجتماعي: مفهوم يقصد منه حالة التوافق والراحة التي تتوفر بين طرفين أو مجموعة أطراف بما يحقق الانسجام ودرء العداوة (مركز هردو:2018) في دعوته إلى السلام كونه من أهم قيم الإنسانية المهمة كالتنمية، والثقافة، والحرية، والعدالة، والمساواة، والحفاظ على البيئة، وتطوير المرأة والأسرة اليمنية على المستوى الثقافي والفكري، مع نبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله وأنواعه.
- عملية بناء السلام: السلام أو السلم هو حالة الهدوء والسكينة، ويستخدم مصطلح السلام كقيمة إنسانية تحمل معنى مناف للحرب وأعمال العنف الحاصل بين الشعوب المختلفة أو طبقات المجتمع المتباينة أو الدّول المتنافسة، فحتى في وقت السلم يدخل الناس في الصراعات كالحملات الانتخابية والسجالات وتعارض الآراء وغيرها.
- تعزيز بناء السلام: يقصد به دعم ومساندة ثقافة التعايش المجتمعي كخطوة أساسية لبناء السلام الاجتماعي في أوساط المجتمع اليمني.
- الدور: هي الوظائف التي تقوم بها وسيلة الإعلام.

مشكلة البحث

انطلاقًا من كون وسائل الإعلام أحد العوامل المؤثرة في اتجاهات المجتمع التي يصعب الاستغناء عنها، ونظرًا لما يمر به المجتمع اليمني من أحداث وصراعات أدت إلى التأثير السلبي في مناحي الحياة كافة ، وأثرت بدرجة ملحوظة في التعايش

المجتمعي والسلام، الذي يمثل عمودًا مهمًا في الحفاظ على كيان المجتمع وتماسكه واستقراره فآن مشكلة البحث الحالي تجلت حول مستوى دور وسائل الإعلام المحلية في خدمة النسيج المجتمعي و تعزيز بناء السلام بين أفراد المجتمع اليمني، وعن طريق استعراض مشكلة البحث فإن الهدف العام للبحث هو الوقوف على دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي بين أوساط المجتمع.

أهدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على دور وسائل الإعلام المحلي في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن.

فرضيات البحث

1 – هناك علاقة بين الوسائل الإعلامية المفضل متابعتها والحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي.

2 – هناك علاقة بين الوسائل الإعلامية وأهم المصادر التي تستقي منها معلومات عن السلام.

3 – هناك علاقة بين وسائل الإعلام المحلية وأهم الموضوعات المثارة في مجال السلام الاجتماعي.

4 – هناك علاقة بين الأساليب الإعلامية وعرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إن هذا المنهج يعدُّ أحد المناهج العلمية المعتمدة في جمع البيانات اللازمة للموضوع المراد دراسته حيث يقوم بوصف الظاهرة الاجتماعية وصفًا علميًّا دقيقًا.

مصادر المعلومات البحثية

لقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

المصادر الثانوية:

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية عن طريق استخدام الاستبانة التي قام بتصميمها خصيصى لهذا الغرض، كأداة رئيسة للبحث وزعت على عدد من عينة البحث (60 % ذكور و40 % إناث) في محافظة عدن.

أولاً: الدراسات السابقة أو الدراسة المكتبية:

تابع الباحث باهتمام البحوث والدراسات ذات العلاقة بهذا البحث، وتوصل إلى وجود كمٍّ واسع من الدراسات العلمية في مجال الإعلام بوسائله وتقنياته المختلفة، لكنها في الوقت ذاته كانت بعيدة عن المجال الذي يتمحور حوله هذا البحث، أو بمعنى أدق قلة البحوث والدراسات التي تُعنى بالإعلام ودوره ووظيفته في مجال السلام الاجتماعي، وذلك مع الأهمية القصوى لوسائل الإعلام في هذا المجال، ومع ذلك فقد وردت عدد من الدراسات القريبة أو المشابهة لموضوع هذا البحث، تمحورت أهمها فيما يلي:

(دراسة النهاري2017م): الإعلام والحداثة السياسية في اليمن تحليل خطابات النخب السياسية في الفضائيات اليمنية حول قضايا الحوار الوطني . اهتمت الدراسة بالتعرف على طبيعة دور الإعلام في الحداثة السياسية في اليمن، وعلى الاتجاهات السياسية لخطابات النخب إزاء الحداثة السياسية، بما في ذلك التقنيات الإعلامية المستخدمة في البرامج السياسية المواكبة للحوار الوطني الشامل، وتحليل الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي حول القضايا السياسية التي ناقشها مؤتمر الحوار، واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي لتحليل عينة من البرامج الحوارية السياسية المخصصة لمواكبة ومناقشة قضايا الحوار الوطني الشامل في القنوات الفضائية اليمنية الرسمية والأهلية/الحزبية، المتمثلة في: (قناة اليمن الفضائية، وقناة سهيل، وقناة اليمن اليوم، وقناة المسيرة).

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أن هناك مستويين من الخطاب السياسي في علاقته بالحداثة السياسية، الأول خطاب يرتبط بالصراع التقليدي، والثاني خطاب يتعلق بالصراع بين التقليد والحداثة، وأن الإعلام قد أدَّى دورًا مهمًا في كليهما، في إعادة إنتاج القيم التقليدية وإحياء الصراع حولها، وفي تعزيز قيم الحداثة السياسية في مقابل التقليد السياسي.

- ارتبطت تلك الأدوار بملكية وسائل الإعلام – سواءً للحكومة أم للأحزاب والجماعات الأهلية – وبالمرجعيات الإيديولوجية، وبالمصالح السياسية القائمة، وبالصراع السياسي المتأثر بعوامل داخلية وخارجية، فيما تأكد دور الفضائيات التليفزيونية الجديدة في تعزيز قيم ومسارات الحوار الوطني الشامل في مضامينها واتجاهاتها العامة.

- كان لوسائل الإعلام وبالذات القنوات الفضائية التليفزيونية الجديدة دورٌ مهمٌ في تعزيز قيم الحداثة السياسية في اليمن على المدى الآني عن طريق تكريس قيم وممارسات التحول الديمقراطي من جهة، وتكريس وتعزيز قيم الحوار الوطني وقضاياه من جهة أخرى، وعلى المدى البعيد عن طريق تكريس ثقافة الحداثة السياسية ومنظومتها القيمية وآلياتها في حل القضايا السياسية والاجتماعية القائمة.

دراسة مطهر (2007): دور الراديو والتليفزيون في تشكيل معارف واتجاهات النخبة اليمنية نحو القضايا السياسية.

اهتمت الدراسة بمعرفة العلاقة بين طبيعة معالجة القنوات الفضائية العربية والراديو الدولي للقضايا السياسية العربية والدولية البارزة، وأطر التناول الإخباري لهذه القضايا وإدراك النخبة اليمنية لبروزها وتقييمها لها، وكذلك دراسة العوامل والمتغيرات التي تدعم أو تضعف تشكيل معارفهم واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية العربية والدولية محل الدراسة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح، وكانت عينة الدراسة التحليلية نشرات الأخبار في قناتي الجزيرة والعربية، وإذاعتي لندن وسوا، والنخبة اليمنية عينةٌ للجمهور.

وتوصلت هذه الدارسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

وجود اختلافات في اتجاهات عينة البحث حول القضايا السياسية البارزة محل الدراسة باختلاف أطر المعالجة الخبرية لهذه القضايا بكل من القنوات الفضائية العربية والإذاعات الدولية.

تبني عينة البحث الأطر الخبرية التي تطرحها الوسيلة التي يعتمدون عليها بدرجة كبيرة للحصول على المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية البارزة مقارنة بالأطر التي تطرحها وسائل الإعلام الأخرى.

دراسة سعد (2000م): استخدامات الجمهور اليمني لوسائل الإعلام في أثناء الحملات الانتخابية والإشاعات المتحققة منها .

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع استخدام الجمهور اليمني في أثناء الحملات الانتخابية لوسائل الإعلام والإشاعات المتحققة من هذا الاستخدام، واستخدم الباحث في دراسته منهج المسح لعينة من الجمهور قوامها (500) مبحوث من مدينتي صنعاء وعدن، وتوصلت إلى عدد من النتائج، جاء منها أن أهم الأسباب التي دفعت عينة الدراسة لزيادة تعرضها لوسائل الإعلام هي توفير الوقت والجهد في الحصول على المعلومات، وأظهرت الدراسة أن المضمون الذي تتعرض له العينة يتمثل في نشرات الأخبار، والتعليقات السياسية في كل الوسائل، وكذا أظهرت نتائجها أن الدوافع النفعية تفوقت من حيث الشدة على دوافع الاطمئنان على أمن البلاد، والتعرف على الأحداث الجارية، وأما الدوافع الأكثر شدة فهي التفاعل مع المجتمع وقضاياه، وتمضية الوقت.

دراسة أبو شنب (2007): دور الإعلام في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني .

يعدُّ هذا البحث من البحوث الوصفية، ويهدف إلى معرفة عوائق ومهددات السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني، ومن نتائج الدراسة: أن مهددات السلم الأهلي هي:

- غياب السلطة القضائية والقانون.
- ضعف السلطة الفلسطينية في السيطرة على المناطق الفلسطينية.
- تنازع السلطة بين الرئاسة والحكومة.
- تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية، والعصبية الدينية. وكذا فأن إعلام الفصائل الفلسطينية لم يهتم بتعزيز السلم الأهلي، وبالأخص إعلام حماس وإعلام حركة فتح.

بحث محمد (2016م): دور الإعلام في تشكيل النخب السياسية بعد 2011م، وقد تبلورت مشكلته في تساؤل مفاده: ما مدى تأثير الإعلام في تشكيل النخب السياسية بعد 2011م ، والتعرف على دور الإعلام الرسمي والخاص في تشكيل النخب السياسية، كما أوضحت نتائج البحث دور الإعلام في إمكانية تشكيل نخب سياسية شابة تعمل على الاستقرار داخل المجتمع، بعيدًا عن الانقسام والتشرذم الذي يقوم به الخطاب الإعلامي الرسمي.

دراسة المحيسين (2010م): دور الشباب في صناعة السلام المستدام، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشباب الأردني في صناعة السلام المستدام وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن بناء المجتمعات والمشاركة في حمايتها يقع على كاهل الشباب المؤهل لهذا الدور وذلك عن طريق الإسهام المباشر في ترسيخ قيم المشاركة المجتمعية والتواصل مع الأجيال السابقة للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم العملية والميدانية التي اكتسبوها عبر السنين في تحريك عجلة المجتمع وتنمية مجالاته المختلفة.

أن الأمم تنهض بهمم شبابها فهم صناع السلام المستدام وهم في الوقت نفسه فرسان فسواعدهم الفتية تشيد المصانع والمزارع والطرقات والأنفاق والجسور ودور العبادة والثقافة فهم صمام الأمان للسلام لأية أمة تنشد الأمن والحرية والتقدم والرفعة فهم يملكون الحاضر بكل مقوماته وهم المستقبل بكل تطلعاته وهم روح الأمة وأملها في النهوض والتقدم والديمومة لهذا فعلى الدولة بكل هيئاتها ومؤسساتها رعاية هذه الفئة وتوفير عناصر الأمن الإنساني للشباب من عمل وصحة وتعليم وتدريب ومهارات حياتية حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم وتحمل المسؤولية بكل اقتدار وتفانٍ.

دراسة الحجلي (2017م): دور الشباب في بناء السلام الاجتماعي في المجتمعات العربية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشباب العربي في بناء السلام الاجتماعي، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن ثقافة السلاح اتخذت مركزًا مهيمنًا في معظم البلدان النامية خاصة في منطقة الشرق الأوسط مما يهدد مستقبل الشباب الذين يستحقون حياة سلمية ونوعية أفضل للحياة، مما يحتم خلق ثقافة السلام والبيئة الحرة لحل النزاعات هذا هو المجال الذي يمكن للشباب أن يؤدي فيه دورًا مهمًا وهو بالنسبة لهم تعزيز ثقافة " التغيير" عن طريق تغيير مواقفهم تجاه الناس والتقاليد والدين والمعتقد، وأن يجمعوا ما بين حماسهم وصبرهم وإدراك أهمية العيش معًا وأن يكونوا مسؤولين عن الدفاع عن حدود السلم والعنف .

بمراجعة الدراسات السابقة تبين ما يلي:

1. أظهرت هذه الدراسات أهمية الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام في تغيير وتشكيل وتكوين وصنع آراء واتجاهات الأفراد اتجاه القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

2. أكدت الدراسات دور الإعلام الفضائي أولًا ثمَّ الإذاعي ثمّ الصحفي في التنمية الثقافية والسياسية وتثقيف الجماهير، بالإضافة إلى تأثيرها في جميع نواحي الإنسان مثل: قيمه، وذوقه، ومثله، واتجاهاته، وأخلاقياته.

3. أن هذه الدراسات عالجت العديد من القضايا معتمدة على أداتي الاستبانة وتحليل المضمون ودراسة الجمهور والقائم بالاتصال.

4. دلَّت الدراسات السابقة على طبيعة الصراع والانقسامات بين التيارات الفكرية والثقافية تجاه العديد من المشكلات المجتمعية.

5. وجود اختلافات في اتجاهات عينة البحث نحو القضايا السياسية البارزة محل الدراسة باختلاف أطر المعالجة الخبرية لهذه القضايا بكل من القنوات الفضائية العربية والإذاعات الدولية.

6. تبني عينة البحث الأطر الخبرية التي تطرحها الوسيلة التي يعتمدون عليها بدرجة كبيرة للحصول على المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية البارزة مقارنة بالأطر التي تطرحها وسائل الإعلام الأخرى

7. لا توجد دراسات تناولت دور الإعلام المحلي في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن. وبناء عليه يعدُّ البحث الحالي من الأبحاث الأولى في تناول قضية جديدة.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

سَيُستفَادُ من الإطار النظري للدراسات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالتعرف على دور الإعلام في تعزيز بناء السلام وكيف يشارك الإعلام في بناء عملية السلام، وكذا ستجري الاستفادة من المنهج المستخدم في تلك الدراسات وكذلك الاستفادة من النتائج والتوصيات.

الدراسة الميدانية

مجتمع البحث:

مجتمع البحث هم سكان محافظة عدن؛ كونها من أهم المحافظات اليمنية بعد العاصمة صنعاء، ولما يميزها من كثافة سكانية، وتنوع أفراد المجتمع بها من غالبية المناطق اليمنية المختلفة.

عينة البحث:

تتكون عينة البحث من 110 مبحوث اُختيرُوا عشوائيًّا في محافظة عدن، وقام الباحث بتوزيع عينة استطلاعية حجمها 23 استبانة لاختبار الاتساق الداخلي الاستبانة وأيضًا لقياس ثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار وُزِّعت150 استبانة على عينة البحث وجرى الحصول على 110 استبانة بنسبة استرداد بلغت 73 %.

وصف أداة البحث (الاستبانة):

قام الباحث ببناء أداة البحث وهي الاستبانة بعنوان "دور الإعلام المحلي في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن محافظة عدن"

وتتكون الاستبانة من قسمين رئيسين:

أ. القسم الأول (خصائص مجتمع عينة البحث):

تناول هذا القسم معلومات عامة عن المبحوث حيث احتوى على أربعة متغيرات تمثلت بـ (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، ومدى متابعة المبحوث لوسائل الإعلام المحلية).

ب. القسم الثاني (تساؤلات الاستبانة)

واحتوى هذا القسم على جميع المتغيرات التابعة والبالغ عددها 35 توزعت ضمن 5 محاور رئيسة وهي كما في الجدول الآتي:

جدول 1 : مسميات محاور أداة البحث وعدد المتغيرات التابعة في كل محور

رقم المحور	دور مؤسسات التمويل الأصغر	عدد المتغيرات التابعة للمحاور
1	الوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها للحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي	6
2	أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي	8
3	أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي	7
4	الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي	8
5	كيفية التغلب على العوامل التي تعيق الإعلام عن القيام بدوره في بناء السلام	6
#	الإجمالي	35

حيث نلاحظ من الجدول أن أداة البحث تناولت دور وسائل الإعلام المحلية في بناء السلام الاجتماعي من خمسة جوانب (الوسائل الإعلامية المفضلة من أجل الحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي، والوسائل الإعلامية كمصدر معلوماتي عن السلام الاجتماعي، وتغطية وسائل الإعلام لموضوعات السلام الاجتماعي، والأساليب الإعلامية التي تغطي موضوعات السلام الاجتماعي، ووسائل التغلب على العوامل التي تعيق الإعلام عن القيام بدوره في بناء السلام الاجتماعي) وكل جانب من هذه الجوانب احتوى على عدد من المتغيرات التابعة والتي تعدُّ مؤشرات لقياس هذا الدور ودلالاتها في الإجابة عن تساؤلات البحث واختبار فرضياتها.

وقد اُستُخدِم مقياس ليكرت الرباعي في المحور الأول وحتى المحور الرابع لقياس استجابة عينة البحث لفقرات الاستبانة (المتغيرات التابعة)، أما المحور الخامس فجرى استخدام الاستجابة "نعم" أو "لا" كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول 2: وصف درجات استجابة عينة البحث المستخدم في محاور البحث

المحور1 (ليكرت الرباعي)		المحور2 وحتى المحور4 (ليكرت الرباعي)		المحور5	
وصف الاستجابة	الدرجة	وصف الاستجابة	الدرجة	وصف الاستجابة	الدرجة
غير موافق بشدة	0	أبدًا	0	نعم	1
غير موافق	1	نادرًا	1	لا	0
موافق	2	غالبًا	2		
موافق بشدة	3	دائمًا	3		

فيما يتعلق بمقياس ليكرت فقد استخدم الباحث الدرجة (0) للاستجابة "غير موافق بشدة " أو الاستجابة "أبدًا" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 0 % وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، بدل الوزن النسبي 25 % في حال جرى التعبير عن هذه الاستجابة بالدرجة (1).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة عن طريق برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، واستخدم الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد جرى استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بالدرجة الأولى لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف عينة البحث.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's AlPha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان (SPearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
4. اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (1.5) أم لا.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 10 متخصصين في تخصصات إنسانية مختلفة وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة إلى صورتها النهائية – انظر الملحق المرفق.

صدق المقياس:

الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة أو المتغيرات التابعة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه، وهنا سوف نحتسب الاتساق الداخلي حسب كل محور من محاور الاستبانة

– الاتساق الداخلي لفقرات وعناصر المحور الأول (الوسائل الإعلامية المفضل متابعتها من أجل الحصول على معلومات عن قضايا السلام)

الجدول أدنى يحتوي على نتائج اختبار سبيرمان للارتباط بين فقرات أو متغيرات المحور الأول الخاص بالوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها من أجل الحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي مع الدرجة الكلية للمحور وهنا نلاحظ أن جميع المتغيرات أو الفقرات ذات دلالة إحصائية (Sig. = 0.000) عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك يعدُّ هذا المحور (المحور الأول) صادق لما وضع لقياسه

جدول 3 : معامل الارتباط سبيرمان بين الدرجة الكلية للمحور الأول و كل فقرة من فقراته

#	فقرات المحور الأول (الوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها للحصول على معلومات عن قضايا السلام)	معامل سبيرمان للارتباط	الدلالة الإحصائية
1	القنوات التلفزيونية	.481**	0.000
2	الإذاعات	.863**	0.000
3	الصحف والمجلات	.767**	0.000
4	المواقع الإلكترونية	.674**	0.000
5	الملصقات والنشرات الإعلامية	.860**	0.000
6	اللوحات الإعلانية. (عبر الشوارع والطرقات)	.823**	0.000

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.01.

- الاتساق الداخلي لفقرات وعناصر المحور الثاني (أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي)

الجدول أدنى يحتوي على نتائج اختبار سبيرمان للارتباط بين فقرات أو متغيرات المحور الثاني الخاص بأهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي مع الدرجة الكلية للمحور وهنا نلاحظ أن جميع الفقرات ذات دلالة إحصائية (Sig. = 0.000) عند مستوى المعنوية α= 0.01 وبذلك يعدُّ المحور الثاني صادق لما وضع لقياسه.

جدول 4 : معامل الارتباط سبيرمان بين الدرجة الكلية للمحور الثاني وكل فقرة من فقراته

#	فقرات المحور الثاني (أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي)	معامل سبيرمان للارتباط	الدلالة الإحصائية
1	الصحف والمجلات	.849**	0.000
2	المنشورات والملصقات	.799**	0.000
3	الإذاعات الرسمية والخاصة	.764**	0.000
4	القنوات التلفزيونية اليمنية	.866**	0.000
5	المواقع الإلكترونية	.829**	0.000
6	المنظمات الإنسانية	.780**	0.000
7	الأفلام الوثائقية	.706**	0.000
8	الفيسبوك	.739**	0.000

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.01.

- الاتساق الداخلي لفقرات وعناصر المحور الثالث (أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي)

الجدول أدنى يحتوي على نتائج اختبار سبيرمان للارتباط بين فقرات المحور الثالث الخاص بأهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي مع الدرجة الكلية للمحور الثالث وهنا نلاحظ أن جميع الفقرات أو المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعدُّ المحور الثالث صادق لما وضع لقياسه

جدول 5: معامل الارتباط سبيرمان بين الدرجة الكلية للمحور الثالث وكل فقرة من فقراته

#	فقرات المحور الثالث (أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي)	معامل سبيرمان للارتباط	الدلالة الإحصائية
1	أهمية السلام الاجتماعي في حياة الشعوب	.196*	0.042
2	التركيز على محاربة العنف والإرهاب	.834**	0.000
3	المساواة – العدالة الاجتماعية – الحرية – الأمن)	.718**	0.000
4	معلومات عامة عن السلام والتعايش السلمي.	.801**	0.000
5	الحرص على حقوق المرأة والطفل.	.815**	0.000
6	الدعوة لإنهاء الصراع في اليمن	.816**	0.000
7	الحث علي تجنب الكراهية والعداوة بين أفراد المجتمع	.766**	0.000

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.01، * الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.05.

– الاتساق الداخلي لفقرات وعناصر المحور الرابع (الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي).

الجدول أدنى يحتوي على نتائج اختبار سبيرمان للارتباط بين فقرات أو متغيرات المحور الرابع الخاص بالأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي بالدرجة الكلية للمحور وهنا نلاحظ أن جميع الفقرات ذات دلالة إحصائية (Sig. = 0.000) عند مستوى المعنوية α= 0.01 وبذلك يعدُّ المحور الرابع صادق لما وضع لقياسه.

جدول 6: معامل الارتباط سبيرمان بين الدرجة الكلية للمحور الرابع مع كل فقرة من فقراته

#	فقرات المحور الرابع (الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي)	معامل سبيرمان للارتباط	الدلالة الإحصائية
1	الحوار والمقابلات	.763**	0.000
2	الأخبار	.683**	0.000
3	الأفلام الوثائقية	.746**	0.000
4	الرسوم الكارتونية	.856**	0.000
5	الأغنية	.745**	0.000
6	الدراما	.790**	0.000
7	الفلاشات الإعلانية	.765**	0.000
8	التحقيقات التلفزيونية والصحفية	.807**	0.000

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.01.

الصدق البنائي Structure Validity

يعدُّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة التي تقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال (محور) من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات (المتغيرات التابعة) الاستبانة.

يبين الجدول أدنى أن جميع معاملات الارتباط لجميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيًا (Sig. = 0.000) عند مستوى معنوية α= 0.01 وبذلك تعدُّ جميع مجالات (محاور) الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 7 : معامل الارتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية للمحاور (للاستبانة)

#	محاور الاستبانة	معامل سبيرمان للارتباط	الدلالة الإحصائية
1	الوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها للحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي	.812**	0.000
2	أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي	.794**	0.000
3	أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي	.348**	0.000
4	الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي	.883**	0.000

** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى المعنوية 0.01.

ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها لو أُعِيدَ توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بدرجة كبيرة فيما لو أُعِيد توزيعها على أفراد العينة مرات عديدة خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث عن طريق احتساب معامل ألفا كرونباخ حيث تتراوح قيمة المعامل ما بين (1،0) حيث الرقم صفر يشير إلى أن الاستبانة غير مستقرة تمامًا والرقم واحد يشير إلى أن الاستبانة مستقرة تمامًا، وقد جرى الاصطلاح علميًا بالحكم على استقرار وثبات الاستبانة عندما تكون قيمة معامل الفا كرونباخ أكبر من 0.6 او 60 % والجدول الآتي يحتوي على نتائج قيم معامل الفا كرونباخ حسب كل مجال من مجالات الاستبانة كما يلي:

جدول 8 : قيم معامل الفا كرونباخ لقياس الثبات لكل من محاور الاستبانة وقياس ثبات الاستبانة عمومًا

م	المجال او المحور	معامل ألفا كرونباخ %	الاستقرار والثبات
1	الوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها للحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي.	% 90	مستقر وثابت
2	أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي.	% 94	مستقر وثابت
3	أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي.	% 85	مستقر وثابت
4	الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي.	% 95	مستقر وثابت
جميع مجالات الاستبانة		% 70	مستقر وثابت

واضح من النتائج في الجدول أعلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة أكبر من 60 % لكل مجال، وكذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة أيضًا أكبر من 60 % وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، ومن ثمَّ فإن الاستبانة الموجودة في الملحق قابلة للتوزيع.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من الاتساق الداخلي والصدق البنائي والثبات لاستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

استعراض نتائج البحث الميداني

خصائص مجتمع البحث

الأشكال أدنى توضح خصائص المجتمع المبحوث من حيث النوع والعمر والمستوى التعليمي والمهنة وأيضًا من حيث مدى متابعة عينة البحث لوسائل الإعلام المحلية.

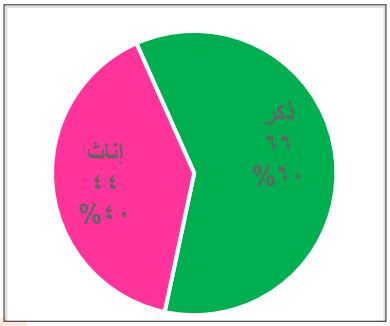

شكل 1: المجتمع المبحوث من حيث النوع

يبلغ حجم مجتمع البحث 110 مبحوث، الذكور يمثلون 60 % بعدد 66 مبحوث، والإناث يمثلن 40 % بعدد 44 مبحوثة.

مثل عينة البحث ذوي الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) المرتبة الأولى بنسبة 39 % من إجمالي حجم العينة، ومثل عينة البحث ذوي الفئة العمرية (من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة) المرتبة الثاني بنسبة 24 % من إجمالي حجم العينة، ومثل عينة البحث ذوي الفئة العمرية (من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة) المرتبة الثالثة بنسبة 23 % من إجمالي حجم العينة، ومثل عينة البحث ذوي الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) المرتبة الرابعة بنسبة 14 % من إجمالي حجم العينة.

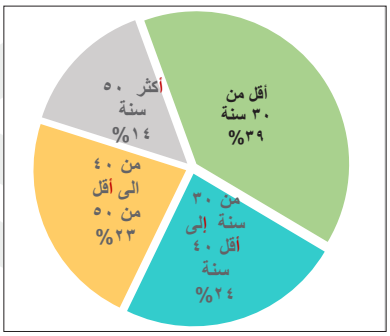

شكل 2: العينة المبحوثة حسب العمر

أما خصائص المجتمع المبحوث من حيث الحالة التعليمية فقد بلغت نسبة عينة البحث للمستهدفين الذين لديهم جامعي 45 % من إجمالي حجم العينة، وبلغت نسبة عينة البحث للذين لديهم مؤهل دبلوم 24 % من إجمالي حجم العينة، وبلغت نسبة عينة البحث للذين لديهم مؤهل فوق الجامعي (دراسات عليا) 19 % من إجمالي حجم العينة، وبلغت نسبة عينة البحث للذين لديهم مؤهل ثانوية عامة 12 % من إجمالي حجم العينة.

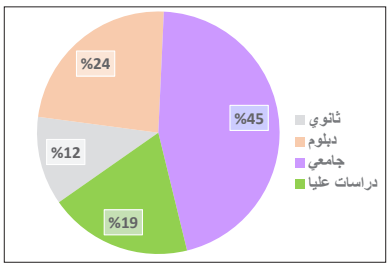

شكل 3: تمثيل المجتمع المبحوث حسب المؤهل العلمي

ولقد توزعت عينة البحث حسب المهنة إلى ثلاث مجموعات حيث بلغت نسبة عينة البحث للذين لديهم أعمال رسمية (موظفين في قطاع حكومي أو قطاع خاص وبرواتب منتظمة) 39 % من إجمالي حجم العينة، وبلغت نسبة عينة البحث للذين لديهم مهن حرة (أعمال خاصة أو مهن حرفية أو يعملون بالأجر اليومي) 35 % من إجمالي حجم العينة، بينما بلغت نسبة عينة البحث للذين لا توجد لديهم مهنة (عاطلين عن العمل) 25 % من إجمالي حجم.

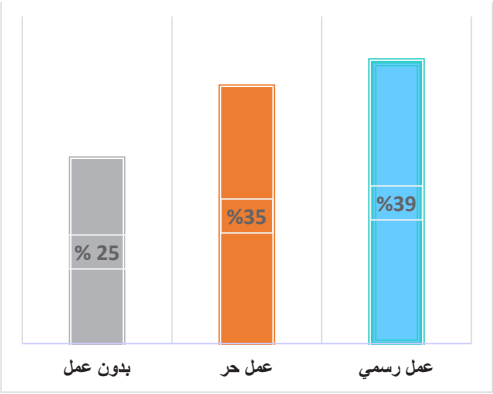

شكل 4: توزع مجتمع الدراسة حسب المهنة

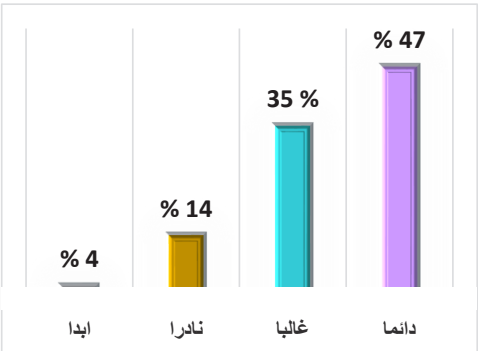

شكل 3: تمثيل المجتمع المبحوث حسب المؤهل العلمي

الشكل الآتي يوضح مدى متابعة مجتمع البحث لوسائل الإعلام المحلية حيث 47 % من إجمالي حجم العينة يتابع الوسائل الإعلامية المحلية دائمًا، 35 % من إجمالي حجم العينة يتابعها في أغلب الأحيان بينما 14 % من إجمالي حجم العينة يتابع وسائل الإعلام المحلية بشكل نادر، 4 % من إجمالي حجم العينة لا يتابع وسائل الإعلام المحلية إطلاقًا.

اختبار فرضيات البحث وقياس استجابة عينة البحث

أ. عملية قياس استجابة عينة البحث من درجة الحياد.

كما ذكرنا سابقًا أنَّ درجة الحياد هي (1.5) وهنا سوف يُستخدم اختبار تي (POne SamPle T-test) وذلك لمعرفة درجة الاستجابة فيما إذا وصلت إلى درجة الحياد ووفقًا لهذا الاختبار سيكون لدينا فرضيتان (الفرضية الصفرية، والفرضية البديلة)

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5.
- الفرضية البديلة: متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5.

إذا كانت P-value (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ حسب نتائج برنامج (SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة لا يختلف جوهريًا عن درجة الحياد وهى 1.5، أما إذا كانت Sig. P-value أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فترفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة القائلة: إن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهريًا عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الحياد، وذلك عن طريق قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن متوسط استجابة عينة البحث تزيد عند درجة الحياد (1.5) أمّا اذا كانت سالبة فمعناه أن متوسط استجابة عينة البحث تقل عند درجة الحياد (1.5).

ب. وصف استجابة المبحوثات باستخدام فترات ليكرت.

استخدم الباحث مقياس ليكرت الرباعي ووُصفت استجابة عينة البحث من الرقم 0 إلى الرقم ثلاثة ولإيجاد منطقة الحياد ضمن مقياس ليكرت الرباعي ينبغي تقسيم مدى الاستجابة في ليكرت الرباعي إلى خمس فترات والجدول الآتي يوضح هذه الفترات حيث تعدُّ الفترة المتوسطة إلى فترة الحياد لاستجابة عينة البحث.

جدول 9 : فترات مقياس ليكرت على وفق نقاط المقياس المستخدم في البحث

نقاط مقياس ليكرت			طول الفترة بالدرجة			طول الفترة بالنسبة المئوية			الوصف	
0	-	3	0	-	0.59	% 0	-	% 19.9	لا أوافق بشدة	أبدًا
			0.60	-	1.19	% 20	-	% 39.9	لا أوافق	نادرًا
			1.20	-	1.79	% 40	-	% 59.9	محايد	محايد
			1.80	-	2.39	% 60	-	% 79.9	أوافق	غالبًا
			2.40	-	3.00	% 80	-	% 100	أوافق بشدة	دائمًا

في الجدول السابق وُزِّعت نقاط مقياس ليكرت الرباعي ضمن خمس فترات وذلك من أجل احتساب استجابة عينة البحث بدقّة على النحو الآتي :

- إذا كان متوسط استجابة عينة البحث لأي فقرة من فقرات الاستبانة تقع ضمن الفترة (0.00 – 0.59) أو الأهمية النسبية تقع ضمن الفترة (0% – 19.0 %) فتصنف الاستجابة العامة للعينة على مستوى الفقرة بـ "لا أوافق بشدة" أو "أبدًا".
- إذا كان متوسط استجابة عينة البحث لأي فقرة من فقرات الاستبانة تقع ضمن الفترة (0.60 – 1.19) أو الأهمية النسبية تقع ضمن الفترة (20% – 39.9%) فتصنف الاستجابة العامة للعينة على مستوى الفقرة ب "لا أوافق" أو "نادرًا".
- إذا كان متوسط استجابة عينة البحث لأي فقرة من فقرات الاستبانة تقع ضمن الفترة (1.20 – 1.79) أو الأهمية النسبية تقع ضمن الفترة (40% – 59.9%) فتصنف الاستجابة العامة للعينة على مستوى الفقرة بـ "محايد".
- إذا كان متوسط استجابة عينة البحث لأي فقرة من فقرات الاستبانة تقع ضمن الفترة (1.80 – 2.39) أو إذا الأهمية النسبية تقع ضمن الفترة (60% – 79.9%) فتصنف الاستجابة العامة للعينة على مستوى الفقرة ب "موافق" أو "غالبًا".

- إذا كان متوسط استجابة عينة البحث لأي فقرة من فقرات الاستبانة تقع ضمن الفترة (2.40 – 3.00) أو الأهمية النسبية تقع ضمن الفترة (80% – 100 %) فتصنف الاستجابة العامة للعينة على مستوى الفقرة ب "موافق بشدة" أو "دائمًا".

ج. قياس استجابة عينة البحث

في هذا الجزء ستُنفَّذ العمليات في الفقرتين السابقتين (أ، ب) وذلك من أجل وصف اتجاه استجابة عينة البحث وتحديد هذه الاستجابة بوضوح عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: معرفة توزع متوسط استجابة عينة البحث عن درجة الحياد (1.5) باستخدام اختبار الإشارة.

المرحلة الثانية: قياس ووصف استجابة عينة البحث باستخدام الأهمية النسبية.

ومن ثمَّ فنحن بحاجة إلى استعراض نتائج فقرات كل محور من حيث التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والأهمية النسبية وقيمة اختبار تي للعينة الواحدة (اختبار الإشارة)

أولا: الوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها للحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي (المحور الأول).

جدول 10 : اختبار (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) ومتوسط الاستجابة والأهمية النسبية للمحور الأول وعناصره

#	الفقرة	المعيار	درجة الاستجابة					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة اختبار تي (t)	مستوى المعنوية	الاستجابة العامة المستنتجة
			لا اوافق بشدة	لا أوافق	أوافق	أوافق بشدة	الإجمالي					
1	القنوات التلفزيونية	التكرار	9	11	11	54	85	2.294	% 76	6.934	0.000	أوافق
		%	10.6	12.9	12.9	63.5	100.0					
2	الإذاعات	التكرار	35	12	8	19	74	1.149	% 38	-2.384	0.020	لا أوافق
		%	47.3	16.2	10.8	25.7	100.0					
3	الصحف والمجلات	التكرار	37	9	9	13	68	0.971	% 32	-3.611	0.001	لا أوافق
		%	54.4	13.2	13.2	19.1	100.0					
4	المواقع الإلكترونية	التكرار	23	7	27	42	99	1.889	% 63	3.240	0.002	أوافق
		%	23.2	7.1	27.3	42.4	100.0					
الاستجابة الكلية للمحور								1.091	% 36	-4.924	0.000	لا أوافق

من الجدول رقم (10) نلاحظ الآتي :

من الفقرة الأولى نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة:" إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ونلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= 6.934) وهي قيمة موجبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تزيد عن درجة الحياد أما "أوافق أو أوافق بشدة"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت نحو 76 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (79.9 % – 60 %) وهي حدود فترة الاستجابة "أوافق"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "أوافق".

من الفقرة الثانية نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.020) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= –2.384) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد أما "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت نحو 38 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (39.9 % – 20 %) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "لا أوافق"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "لا أوافق".

من الفقرة الثالثة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط

درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ونلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.611) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد أما "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت نحو 32 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (39.9 % - 20 %) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "لا أوافق"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المستهدفة كانت "لا أوافق".

من الفقرة الرابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.002) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= 3.240) وهي قيمة موجبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تزيد عن درجة الحياد أما "أوافق" أو "أوافق بشدة"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت نحو 63 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (79.9 % - 60 %) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "أوافق"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "أوافق".

من الدرجة الكلية للمحور (لجميع فقرات المحور) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك يعدُّ هذا المحور دالًا إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -4.924) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد أما "لا أوافق" أو "لا أوافق بشدة"، ولتحديد الاستجابة الفعلية فإننا سنستخدم الأهمية النسبية حيث بلغت نحو 36 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (39.9 % - 20 %) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "لا أوافق"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لجميع فقرات هذا المحور من قبل الفئة المستهدفة كانت "لا أوافق".

من النقاط السابقة (4-1) ومن نتائج تحليل الاستجابة الكلية للمحور في النقطة (5) حيث كانت الاستجابة العامة لمجتمع البحث ب "لا أوافق" وبذلك نستطيع الحكم "بعدم وجود علاقة بين وسائل الإعلام المفضلة من حيث المتابعة والحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي".

أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي (المحور الثاني).

جدول 11 : اختبار (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) ومتوسط الاستجابة والأهمية النسبية للمحور الثاني وعناصره

#	الفقرة	المعيار	درجة الاستجابة					المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية	الاستجابة العامة المستنتجة
			أبداً	نادراً	غالباً	دائماً	الإجمالي					
1	الصحف والمجلات	التكرار	38	8	12	14	72	1.028	34 %	-3.280	0.002	نادراً
		%	52.8	11.1	16.7	19.4	100.0					
2	المنشورات والملصقات	التكرار	37	13	12	14	76	1.039	% 35	-3.395	0.001	نادراً
		%	48.7	17.1	15.8	18.4	100.0					
3	الإذاعات الرسمية والخاصة	التكرار	39	11	8	17	75	1.040	% 35	-3.197	0.002	نادراً
		%	52.0	14.7	10.7	22.7	100.0					
4	القنوات التلفزيونية اليمنية	التكرار	28	5	10	35	78	1.667	% 56	1.079	0.284	محايد
		%	35.9	6.4	12.8	44.9	100.0					
5	المواقع الإلكترونية	التكرار	31	4	28	31	94	1.628	54 %	0.988	0.326	محايد
		%	33.0	4.3	29.8	33.0	100.0					
6	المنظمات الإنسانية	التكرار	41	5	12	15	73	1.014	34 %	-3.317	0.001	نادراً
		%	56.2	6.8	16.4	20.5	100.0					
7	الأفلام الوثائقية	التكرار	40	12	10	22	84	1.167	% 39	-2.390	0.019	نادراً
		%	47.6	14.3	11.9	26.2	100.0					
8	الفيسبوك	التكرار	29	12	11	40	92	1.674	% 56	1.265	0.209	محايد
		%	31.5	13.0	12.0	43.5	100.0					
	الاستجابة الكلية للمحور							0.963	32 %	-6.275	0.000	نادراً

من الجدول رقم (11) نلاحظ الآتي:

من الفقرة الأولى نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.002) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، و نلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.280) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد أما "نادرًا أو ابدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت نحو 34 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20 % - 39.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الثانية نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ونلاحظ أيضًا أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.395) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج ان درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد أما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 35 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20 % - 39.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الثالثة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.002) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة

لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.197) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد أما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 35 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (39.9 % - 20 %) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الرابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.284) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونرفض الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ومن ثمَّ فإن الاستجابة تقع عند درجة الحياد ومن ناحية أخرى نلاحظ أيضًا أن الأهمية النسبية تساوي 56 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت نجد أن هذه القيمة تنتمي للفترة (59.9 % - 40 %) وهي حدود فترة الاستجابة "محايد"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "محايد".

من الفقرة الخامسة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.326) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونرفض الفرض البديل القائل: "إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ومن ثمَّ فإن الاستجابة تقع عند درجة الحياد ومن ناحية أخرى نلاحظ أيضًا أن الأهمية النسبية تساوي 54 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت نجد أن هذه القيمة تنتمي للفترة (59.9 % - 40 %) وهي حدود فترة الاستجابة "محايد"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "محايد".

من الفقرة السادسة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة:

"إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.317) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إمَّا "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 34 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20 % - 39.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول بان الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة السابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.019) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -2.390) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 39 % وبالعودة الى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20 % - 39.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الثامنة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.209) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونرفض الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ومن ثمَّ فإن الاستجابة تقع عند درجة الحياد ومن ناحية أخرى نلاحظ أيضًا أن الأهمية النسبية تساوي 56 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت نجد أن هذه القيمة تنتمي للفترة (40 % - 59.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "محايد"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "محايد".

من الدرجة الكلية للمحور (لجميع فقرات المحور) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig. = 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك يعدُّ هذا المحور دالًا إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -6.275) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا" أو "أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية فإننا سنستخدم الأهمية النسبية حيث بلغت 32 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20 % - 39.9 %) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لجميع فقرات هذا المحور من قبل الفئة المستهدفة كانت "نادرًا".

من النقاط السابقة (1-8) ومن نتائج تحليل الاستجابة الكلية للمحور في النقطة (9) حيث كانت الاستجابة العامة لمجتمع البحث ب "نادرًا" وبذلك نستطيع الحكم " نادرًا ما تكون أو تمثل وسائل الإعلام المحلية مصدرًا مهمًا لاستقاء معلومات عن السلام الاجتماعي.

. أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي (المحور الثالث).

جدول 12 : اختبار (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) ومتوسط الاستجابة والأهمية النسبية للمحور الثالث وعناصره

#	الفقرة	المعيار	درجة الاستجابة					الإجمالي	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة اختبار تي (t)	مستوى المعنوية	الاستجابة العامة المستنتجة
			أبداً	نادراً	غالباً	دائماً							
1	أهمية السلام الاجتماعي في حياة الشعوب	التكرار	5	10	68	25		108	2.046	% 68	7.935	0.000	غالبًا
		%	4.6	9.3	63.0	23.1		100.0					
2	التركيز على محاربة العنف والإرهاب	التكرار	37	8	33	17		95	1.316	% 44	-1.535	0.128	معايد
		%	38.9	8.4	34.7	17.9		100.0					
3	تناول قيم السلام الاجتماعي مثل: (المساواة – العدالة الاجتماعية – الحرية – الأمن)	التكرار	40	11	16	24		91	1.264	% 42	-1.772	0.080	نادراً
		%	44.0	12.1	17.6	26.4		100.0					
4	معلومات عامة عن السلام والتعايش السلمي.	التكرار	47	12	13	9		81	0.802	% 27	-5.828	0.000	نادراً
		%	58.0	14.8	16.0	11.1		100.0					
5	الحرص على حقوق المرأة والطفل.	التكرار	52	8	13	9		82	0.744	% 25	-6.302	0.000	نادراً
		%	63.4	9.8	15.9	11.0		100.0					
6	الدعوة لإنهاء الصراع في اليمن	التكرار	49	13	13	10		85	0.812	% 27	-5.845	0.000	نادراً
		%	57.6	15.3	15.3	11.8		100.0					
7	الحث على تجنب الكراهية والعداوة بين أفراد المجتمع	التكرار	51	13	14	13		91	0.879	% 29	-5.224	0.000	نادراً
		%	56.0	14.3	15.4	14.3		100.0					
	الاستجابة الكلية للمحور								0.956	% 32	-8.219	0.000	نادراً

من الجدول أعلى نلاحظ الآتي:

من الفقرة الأولى نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة

الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t=7.935) وهي قيمة موجبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تزيد عن درجة الحياد إما "غالبًا أو دائمًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 68 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (60%- 79.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "غالباً"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "غالبًا".

1 - من الفقرة الثانية نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.128) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونرفض الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ومن ثمَّ فإن الاستجابة تقع عند درجة الحياد ومن ناحية أخرى نلاحظ أيضًا أن الأهمية النسبية تساوي 44 %، وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت نجد أن هذه القيمة تنتمي إلى الفترة (40%-59.9%).

وهي حدود فترة الاستجابة "محايد"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "محايد".

من الفقرة الثالثة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.080) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونرفض الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ومن ثمَّ فإن الاستجابة تقع عند درجة الحياد ومن ناحية أخرى نلاحظ أيضًا أن الأهمية النسبية تساوي 42 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت نجد أن هذه القيمة تنتمي للفترة (40 % - 59.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "محايد"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "محايد".

من الفقرة الرابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من

مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -5.828) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 27 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20% - 39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الخامسة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -6.302) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 25 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20% - 39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة السادسة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -5.845) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 27 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي

للفترة (20%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة السابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig. = 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -5.224) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 29 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الدرجة الكلية للمحور (لجميع فقرات المحور) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig. = 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك يعدُّ هذا المحور دالًا إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -8.219) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا" أو "أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية فإننا سنستخدم الأهمية النسبية حيث بلغت 23% وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لجميع فقرات هذا المحور من قبل الفئة المستهدفة كانت "نادرًا".

من النقاط السابقة (1-7) ومن نتائج تحليل الاستجابة الكلية للمحور في النقطة (8) حيث كانت الاستجابة العامة لمجتمع البحث ب "نادرًا" وبذلك نستطيع الحكم "نادرًا ما تثير وسائل الإعلام المحلية الموضوعات المهمة التي تعزز بناء السلام الاجتماعي".

10.2.4. الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي (المحور الرابع).

جدول 13 : اختبار (t) للعينة- الواحدة حول درجة الحياد (1.5) ومتوسط الاستجابة والأهمية النسبية للمحور الرابع وعناصره

#	الفقرة	المعيار	درجة الاستجابة				الإجمالي	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	قيمة اختباري (t)	مستوى المعنوية	الاستجابة العامة المستنتجة
			أبداً	نادرًا	غالبًا	دائمًا						
1	الحوار والمقابلات	التكرار	24	8	22	35	89	1.764	% 59	2.018	0.050	محايد
		النسبة	27.0	9.0	24.7	39.3	100.0					
2	الأخبار	التكرار	22	3	20	44	89	1.966	% 66	3.553	0.001	غالبًا
		النسبة	24.7	3.4	22.5	49.4	100.0					
3	الأفلام الوثائقية	التكرار	37	14	23	15	89	1.180	% 39	-2.619	0.010	نادرًا
		النسبة	41.6	15.7	25.8	16.9	100.0					
4	الرسوم الكارتونية	التكرار	42	15	5	16	78	0.936	% 31	-4.155	0.000	نادرًا
		النسبة	53.8	19.2	6.4	20.5	100.0					
5	الأغنية	التكرار	42	12	9	20	83	1.084	% 36	-3.003	0.004	نادرًا
		النسبة	50.6	14.5	10.8	24.1	100.0					
6	الدراما	التكرار	41	14	9	16	80	1.000	% 33	-3.723	0.000	نادرًا
		النسبة	51.3	17.5	11.3	20.0	100.0					
7	الفلاشات الإعلانية	التكرار	38	14	5	22	79	1.139	% 38	-2.489	0.015	نادرًا
		النسبة	48.1	17.7	6.3	27.8	100.0					
8	التحقيقات التلفزيونية والصحفية	التكرار	33	12	14	17	76	1.197	% 39.9	-2.159	0.034	نادرًا
		النسبة	43.4	15.8	18.4	22.4	100.0					
	الاستجابة الكلية للمحور							0.987	% 33	-5.785	0.000	نادرًا

من الجدول أعلى نلاحظ الآتي :

من الفقرة الأولى نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.050) وهذه القيمة مساوية لمستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة غير دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 "ونرفض الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، ومن ثمَّ فإن الاستجابة تقع عند درجة الحياد ومن ناحية أخرى نلاحظ أيضًا أن الأهمية النسبية تساوي 59 % وبالعودة إلى

جدول فترات ليكرت نجد أن هذه القيمة تنتمي للفترة (40%-59.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "محايد"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "محايد".

من الفقرة الثانية نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t=3.553) وهي قيمة موجبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تزيد عن درجة الحياد إما "غالبًا أو دائمًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 66 % وبالعودة الى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (60%-79.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "غالبًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "غالبًا".

من الفقرة الثالثة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.010) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t=-2.619) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 39 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (40%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الرابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند

مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -4.1552) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 31 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة الخامسة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.004) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.003) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 36 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة السادسة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -3.723) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 33 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول:

إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة السابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.015) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -2.489) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 38 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20 % - 39.9 %) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الفقرة السابعة نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.034) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك تعدُّ هذه الفقرة دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: "إن متوسط درجة الاستجابة يساوي1.5 " ونقبل الفرض البديل القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -2.159) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا أو أبداً"، ولتحديد الاستجابة الفعلية للفقرة فإننا سنستخدم الأهمية النسبية لهذه الفقرة حيث بلغت 39.9 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لهذه الفقرة من قبل الفئة المبحوثة كانت "نادرًا".

من الدرجة الكلية للمحور (لجميع فقرات المحور) نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار توزيع (t) للعينة الواحدة حول درجة الحياد (1.5) تساوي (Sig.= 0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$ لذلك يعدُّ هذا المحور دالًا إحصائيًّا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثمَّ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة: " إن متوسط درجة الاستجابة يساوي 1.5" ونقبل الفرض البديل

القائل: " إن متوسط درجة الاستجابة لا يساوي 1.5"، وكذا نلاحظ أن قيمة اختبار توزيع تي يساوي (t= -5.785) وهي قيمة سالبة ومنها نستنتج أن درجة الاستجابة تقل عن درجة الحياد إما "نادرًا" أو "أبدًا"، ولتحديد الاستجابة الفعلية فإننا سنستخدم الأهمية النسبية حيث بلغت 33 % وبالعودة إلى جدول فترات ليكرت فإن هذه القيمة تنتمي للفترة (20%-39.9%) وهي تخص حدود فترة الاستجابة "نادرًا"، ومن ثمَّ يمكننا القول: إن الاستجابة العامة لجميع فقرات هذا المحور من قبل الفئة المستهدفة كانت "نادرًا".

من النقاط السابقة (1-8) ومن نتائج تحليل الاستجابة الكلية للمحور في النقطة (9) حيث كانت الاستجابة العامة لمجتمع البحث بـ "نادرًا" وبذلك نستطيع الحكم "العلاقة ضعيفة بين الأساليب الإعلامية والموضوعات المعروضة عن قضايا السلام الاجتماعي".

نتائج اختبار فرضيات البحث:

افترض الباحث أربع فرضيات لمعرفة وجود علاقة بين الإعلام المحلي ودور تعزيز بناء السلام الاجتماعي، والجدول الآتي يستعرض هذه الفرضيات ويستعرض نتائج استجابة العينة المبحوثة.

جدول 14 : نتائج البحث في ضوء فرضيات البحث

#	فرضيات البحث	استجابة العينة المبحوثة				نتائج استجابة عينة البحث
		متوسط الاستجابة الكلية	الأهمية النسبية	قيمة اختبار تي	مستوى المعنوية	
1	هناك علاقة بين الوسائل الإعلامية التي يفضل متابعتها والحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي.	1.09	% 36	-4.924	0.000	لا أوافق
2	هناك علاقة بين الوسائل الإعلامية وأهم المصادر التي تستقي منها معلومات عن السلام.	0.96	% 32	-6.275	0.000	نادرًا
3	هناك علاقة بين وسائل الإعلام المحلية وأهم الموضوعات المثارة في مجال السلام الاجتماعي.	0.95	% 32	-8.219	0.000	نادرًا
4	هناك علاقة بين الأساليب الإعلامية وعرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي.	0.98	% 33	-5.785	0.000	نادرًا
	الاستجابة الكلية للاستبانة (وجود دور لوسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي)	0.99	% 33	-8.673	0.000	نادرًا أو لا أوافق

الجدول السابق يوجز استجابة العينة المبحوثة في ضوء فرضيات البحث، ومن الجدول نستنتج النقاط الآتية:

لقد تركزت استجابة عينة البحث عند "لا أوافق" حول "وجود علاقة بين الوسائل الإعلامية التي يفضل متابعتها والحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي".

لقد تركزت استجابة عينة البحث عند "نادرًا" حول "وجود علاقة بين الوسائل الإعلامية وأهم المصادر التي تستقي منها معلومات عن السلام".

لقد تركزت استجابة عينة البحث عند "نادرًا" حول "وجود علاقة بين وسائل الإعلام المحلية وأهم الموضوعات المثارة في مجال السلام الاجتماعي".

لقد تركزت استجابة عينة البحث عند "نادرًا" حول "وجود علاقة بين الأساليب الإعلامية وعرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي".

هذا وبوجه عام وعلى مستوى جميع محاور الاستبانة فقد تركزت استجابة عينة البحث عند "نادرًا" أو "لا أوافق" حول "وجود دور لوسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي".

الاستنتاج العام (لنتائج الدراسة الميدانية)

أكدت النتائج ندرة دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن

مناقشة النتائج

هدف البحث إلى معرفة دور الإعلام المحلي بمختلف أشكاله في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن

نتيجة الفرضية الأولى

خلصت الدراسة الميدانية إلى عدم وجود علاقة بين الوسائل الإعلامية التي يفضل متابعتها والحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي حيث كانت استجابة العينة على مستوى المحور "لا أوافق"

وبالنظر إلى مكونات هذا المحور فإننا لا يمكن أن نعمم هذه النتيجة على جميع الوسائل والأساليب الإعلامية وذلك لأن استجابة عينة البحث كانت "موافق" فيما يتعلق بالقنوات التلفزيونية والمواقع الالكترونية وبذلك يمكننا أن نستخلص الآتي:

يوجد علاقة بين القنوات التلفزيونية والمواقع الالكترونية المفضلة لدى عينة البحث والحصول على معلومات عن قضايا السلام.

لا يوجد علاقة بين الإذاعات والصحف والمجلات المفضلة لدى عينة البحث والحصول على معلومات عن قضايا السلام.

نتيجة الفرضية الثانية:

خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة ضعيفة بين الوسائل الإعلامية وأهم المصادر التي تستقي منها معلومات عن السلام.

الدراسة الميدانية تعطي صورة أكثر وضوحًا، فالوسائل الإعلامية اليمنية المحلية بمختلف أنواعها نادرًا ما تمثل مصدرًا مهمًا يمكننا منها استقاء معلومات عن السلام واختلفت استجابة عينة البحث بحسب الوسائل الإعلامية كالآتي:

فيما يتعلق بالقنوات التلفزيونية والمواقع الالكترونية والفيسبوك كانت استجابة عينة البحث "محايد" وهذه الاستجابة غير حاسمة، حيث توزعت استجابة عينة البحث على جانبي خط ليكرت على نحو يكاد يكون متساويًا.

فيما يتعلق بالوسائل الإعلامية الأخرى كالإذاعات والمجلات والأفلام كانت الاستجابة "نادرًا"

نتيجة الفرضية الثالثة

خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة ضعيفة بين وسائل الإعلام المحلية وأهم الموضوعات المثارة في مجال السلام الاجتماعي.

الدراسة الميدانية دلَّت على قضايا وموضوعات بناء السلام وعلاقتها بوسائل الإعلام بمختلف أشكالها وبرزت لدينا النتائج الآتية:

تركزت استجابة عينة البحث عند الاستجابة غالبًا حول علاقة تغطية موضوع "أهمية السلام الاجتماعي في حياة الشعوب" وبين الوسائل الإعلامية المحلية بمختلف أشكالها.

لم يحسم عينة البحث تحديد العلاقة بين تغطية موضوع "التركيز على محاربة العنف والإرهاب" وتغطية موضوع "تناول قيم السلام الاجتماعي" والوسائل الإعلامية المحلية بمختلف أشكالها حيث كانت الاستجابة الإجمالية للمبحوثين عند محايد (توزعت استجابة عينة البحث على نحو يكاد يكون متساويًا بين طرفي مقياس ليكرت).

توجد علاقة ضعيفة بين تغطية بقية موضوعات السلام الأخرى (معلومات عامة عن السلام والتعايش السلمي، الحرص على حقوق المرأة والطفل، الدعوة لإنهاء الصراع في اليمن، "الحث على تجنب الكراهية) وبين مختلف الوسائل الإعلامية المحلية بمختلف أشكالها.

نتيجة الفرضية الرابعة

خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة بين الأساليب الإعلامية وعرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي.

تفاوتت استجابة عينة البحث حول تحديد وجود هذه العلاقة ونوجزها بالنقاط الآتية:

توجد علاقة بين "الأخبار" من حيث عرضها موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي حيث تركزت استجابة عينة البحث عند غالبًا.

لم يحسم عينة البحث تحديد العلاقة بين "الحوار والمقابلات" من حيث عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي حيث كانت الاستجابة العامة عند "محايد"

أما بالنسبة لعلاقة بقية الأساليب الإعلامية من حيث عرضها لموضوعات وقضايا السلام فتعدُّ نادرة، وذلك لأن الاستجابة العامة للمبحوثين كانت عند "نادرًا" لكل شكل من الأشكال الإعلامية.

الخاتمـــة :

النتيجة العامة للدراسة الميدانية أكدت وجود علاقة ضعيفة بين دور وسائل الإعلام المحلية اليمنية في بناء وتعزيز السلام الاجتماعي في اليمن وأيضًا أشارت نتائج المناقشة في الفقرة السابقة إلى هذه الحقيقة.

ويرجع سبب ضعف دور وسائل الإعلام في بناء السلام إلى قوة الاستحواذ السياسي لمختلف الوسائل الإعلامية فمعظمها تتبع فصائل سياسية وتعمل على وفق أجنداتها وبرامجها.

وبحسب استجابة عينة البحث فإننا نادرًا ما يمكننا الاعتماد على الوسائل الإعلامية في الحصول على معلومات عن بناء السلام وأيضًا نادرًا ما تعرض هذه الوسائل قضايا وموضوعات تعزز بناء السلام الاجتماعي في اليمن.

أن نتائج البحث كانت منطقية وتدل على حقيقة دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن حيث كان هذا الدور نادرًا.

توصيات عينة البحث

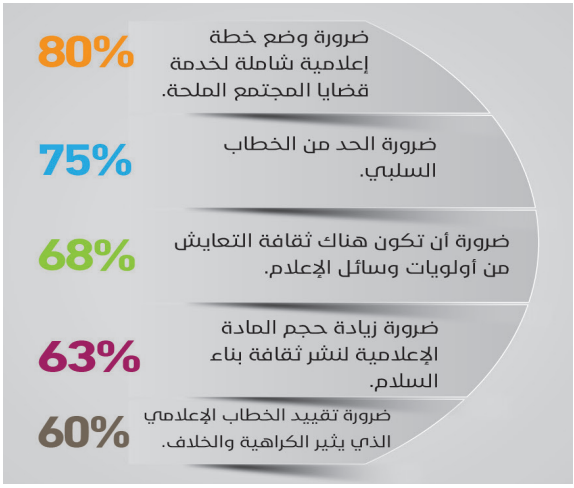

شكل 6 : وسائل التغلب على عوائق الاعلام التي تحول عن القيام بدوره في تعزيز بناء السلام

لقد أوصت عينة البحث بعمل عدد من الإجراءات من أجل التغلب على العوامل التي تعيق الإعلام عن القيام بدوره في تعزيز بناء السلام الاجتماعي والشكل المجاور يوضح هذه التوصيات حيث أجمع 80 % من إجمالي حجم العينة بضرورة وضع خطة إعلامية شاملة لخدمة قضايا المجتمع الملحة وأيضًا في المرتبة الثانية أتت توصية عينة البحث بضرورة الحدِّ من الخطاب السلبي والمتشائم لوسائل الإعلام بإجماع 75 % من إجمالي حجم العينة وفي المرتبة الثالثة أجمع 68 % من إجمالي حجم العينة بضرورة أن تكون ثقافة التعايش من ترتيب أولويات وسائل الإعلام،

وفي المرتبة الرابعة أجمع 63 % من إجمالي حجم العينة بضرورة زيادة حجم المادة الإعلامية التي تنشر ثقافة بناء السلام، وفي المرتبة الخامس أجمع 60 % من إجمالي حجم العينة بضرورة تقييد الخطاب الإعلامي الذي يثير الكراهية والخلاف بين أبناء المجتمع.

المراجع:

- دعوة إلى السلام، عن ثقافة السلام والعنف، القاهرة، مركز هردو، 2017م، ص7.
- عبد الحفيظ النهاري، الإعلام والحداثة السياسية في اليمن تحليل خطابات النخب السياسية في الفضائيات اليمنية حول قضايا الحوار الوطني، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة منّوبة: معهد الصحافة وعلوم الإخبار، 2017).
- تغريد عبده الحجلي (2017م): "دور الشباب في بناء السلام الاجتماعي في المجتمعات العربية"
- " كيار طه محمد (2016): " دور الإعلام في تشكيل النخب السياسية بعد 2011 وحتى 30 يونيو"، المركز الدىمقراطي العربي.
- أحمد زيد المحيسين (2010م) دور الشباب في صناعة السلام المستدام، دراسة تطبيقية على الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية.
- حسن أبو شنب (2007): دور الإعلام في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام
- محمد بن عبد العزيز الحيزان، البحوث الإعلامية، أسسها – أساليبها مجالاتها، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2004م
- بشار عبد الرحمن مطهر، دور الراديو والتليفزيون في تشكيل معارف واتجاهات النخبة اليمنية نحو القضايا السياسية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2007).
- يوسف سلمان سعد (2000):"استخدامات الجمهور اليمني لوسائل الإعلام في أثناء الحملات الانتخابية والإشباعات المتحققة منها"، كلية اللغة العربية-بنين، القاهرة، مصر.

الملحق

استبانة الدراسة
استمارة استبانة لدراسة موضوع

(دور الإعلام المحلي في تعزيز بناء السلام الاجتماعي في اليمن محافظة عدن)

أولًا: البيانات الشخصية:

1 – النوع: ذكر ( ) أنثى ( )

2 – العمر: أقل من ثلاثين سنة ( ) ، من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ( )، من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ( )، أكثر من خمسين سنة ( )

3 – المستوى التعليمي: ثانوي ( ) دبلوم بعد الثانوية ( )

جامعي ( ) دراسات عليا ( )

5 – المهنة: عمل رسمي ( ) ، عمل حر ( ) ، بدون عمل ( )

ثانياً: أسئلة الاستبانة

م	العبارة	دائمًا	غالبًا	نادرًا	أبدًا
1	1– هل تتابع وسائل الإعلام المحلية؟				

2 - ما الوسائل الإعلامية التي تفضل متابعتها للحصول على معلومات عن قضايا السلام الاجتماعي ؟		موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
1	· القنوات التلفزيونية				
2	· الإذاعات				
3	· الصحف والمجلات				
4	· المواقع الإلكترونية (شبكة الانترنت)				
5	· الملصقات والنشرات الإعلامية				
6	· اللوحات الإعلانية. (عبر الشوارع والطرقات)				
7	أخرى تذكر				

	3- ما أهم المصادر التي تستقي منها معلوماتك عن السلام الاجتماعي ؟	دائمًا	غالبًا	نادرًا	أبدًا
1	الصحف والمجلات				
2	المنشورات والملصقات				
3	الإذاعات الرسمية والخاصة				
4	القنوات التلفزيونية اليمنية				
5	المواقع الإلكترونية				
6	المنظمات الإنسانية				
7	الأفلام الوثائقية				
8	الفيس بوك				
9	أخرى تذكر				

	4- ما أهم الموضوعات التي تثيرها وسائل الإعلام المحلية في مجال السلام الاجتماعي؟	دائمًا	غالبًا	نادرًا	أبدًا
1	أهمية السلام الاجتماعي في حياة الشعوب				
2	التركيز على محاربة العنف والإرهاب				
3	تناول قيم السلام الاجتماعي مثل: (المساواة ، والعدالة الاجتماعية ، والحرية ، والأمن)				
4	معلومات عامة عن السلام والتعايش السلمي.				
5	الحرص على حقوق المرأة والطفل.				
6	الدعوة لإنهاء الصراع في اليمن				
7	الحث علي تجنب الكراهية والعداوة بين أفراد المجتمع				
8	أخرى تذكر.....				

	5- ما الأساليب الإعلامية التي يجري عن طريقها عرض موضوعات وقضايا السلام الاجتماعي ؟	دائمًا	غالبًا	نادرًا	أبدًا
1	الحوار والمقابلات				
2	الأخبار				
3	الأفلام الوثائقية				
4	الرسوم الكارتونية				
5	الأغنية				
6	الدراما				
7	الفلاشات الإعلانية				
8	التحقيقات التلفزيونية والصحفية				
9	أخرى تذكر				

	6- كيفية التغلب على العوامل التي تعيق الإعلام عن القيام بدوره في بناء السلام	ضع علامة صح أمام الإجابة المناسبة
1	وضع خطة إعلامية شاملة لخدمة قضايا المجتمع الملحة.	
2	تقييد الخطاب الإعلامي بما لا يثير الكراهية والخلاف بين أبناء المجتمع.	
3	إعطاء القائمين على الاتصال مساحة لبرامج السلام والتعايش السلمي.	
4	زيادة حجم المادة الإعلامية التي تنشر ثقافة بناء السلام.	
5	أن تكون ثقافة التعايش من ترتيب أولويات وسائل الإعلام.	
6	الحد من الخطاب السلبي والمتشائم لوسائل الإعلام.	
7	أخرى تذكر	

والله الموفق

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

www. yemeninformation.org
البريد الإلكتروني: YIC@ yemeninformation.org
مكتب صنعاء: 967-1-216282 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 04-426502